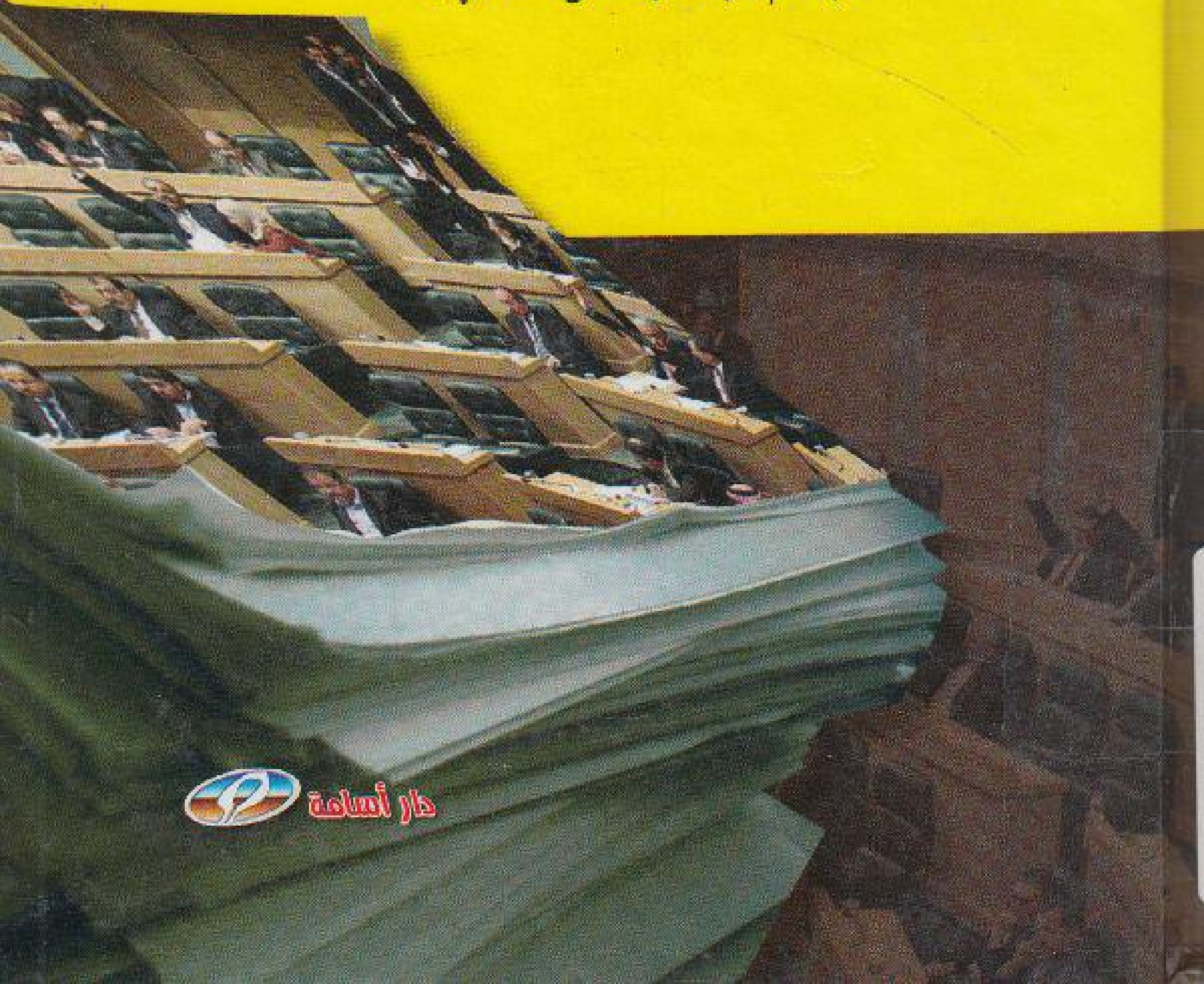
الإعلام البرلماني والسياسي

بسام عبد الرحمن المشاقبة





الإعلام البرلماني والسياسي

دراسة إعلامية برلمانية وسياسية منهجية

نحو خطاب إعلامي برلماني سياسي

تأليف

بسام عبد الرحمن المشاقبة

دار أسامة للنشر والتوزيع

الأردن - عمان

الناشر

دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن عمان

- هاتف: ٥٦٥٨٢٥٣ – ٥٦٥٨٢٥٣ – ٥٦٥٨٢٥٣
- فاكس: ٥٦٥٨٢٥٤
- العنوان: العبدلي- مقابل البنك العربي

ص. ب: ١٤١٧٨١

Email: darosama@orange.jo

www.darosama.net

الطبعة الأولى

٢٠١١م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٢٠١٠/٥/١٥١٦)

٣٢٨,٥٦ المشاقبة، بسام عبد الرحمن

الإعلام البرلماني والسياسي/بسام عبد الرحمن المشاقبة .-

عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠.

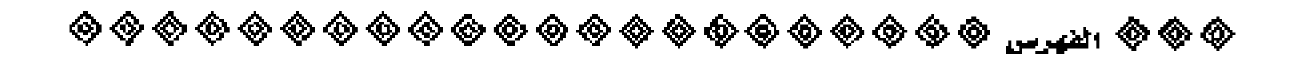
( ) ص.

ر.أ: (٢٠١٠/٥/١٥١٦).

الواصفات: الهيئات الإعلامية//الإعلام/

ISBN: 978-9957-22-345-8

الفهرس



الباب الثالث

الباب الرابع



المقدمة

يشكل الاعلام البرلماني محورا رئيسيا من محاور الحياة المعاصر. من جهة و الحياة بوجه عام من جهة اخرى سواء من حيث دوره في التعبير عن الرأي العام بشأن مجريات العمل البرلماني و آفاق تطوير العمل البرلماني ومجالاته المختلفة او من حيث مسؤولياته في نقل نشاطات البرلمان الى الرأي العام وتحليلها وابداء التعليق النقدي عليها ،ولذلك يعتبر الاعلام البرلماني هو عنصراً رئيساً من عناصر الحياة الديمقراطية ،وفي استمرار مسيرة التطور البرلماني بوجه عام ، ولذا جاء هذا الكتاب ليسد الفراغ في المكتبة العربية والمكتبة البرلمانية ، وهذا الكتاب يشكل التجربة الأولى في حقل الاعلام البرلماني على مستوى المنطقة أملا ان يكون قد ملأ الفراغ وساهم قدر الامكان في نشر الفكر البرلماني والفكر الاعلامي.

ومما لاشك فان المتغيرات الدولية المعاصرة وماصاحبها من ثورات اتصالية وتكنولوجية ومعرفية قد اضفت اهمية كبيرة واعطت دفعا كبيرا لقطاع الاعلام بشكل عام والاعلام البرلماني بشكل خاص ، ومن هنا فإن هذا الكتاب جاء ليؤكد عمق العلاقة ما بين الاعلام و البرلمان من منطلق ان العلاقة مابين الديمقراطية والاعلام هي علاقة تشاركية، ولايمكن فصلها من حيث الدور والوظيفة ولايمكن فصل حقوق الانسان وعلى رأسها الحق في التعبير ومايتطلبه هذا الحق في الحصول على المعلومات بما يحقق المناخ الديمقراطي من خلال ازالة كل العوائق والعقبات التي تعرقل المسار الديمقراطي ،ومن هنا فان الشفافية والوضوح يجب ان يتم ارساها لضمان التفاعل والاندماج الكامل لكل مواطن في منظومة الممارسة الديمقراطية.

ان حرية التعبير تعتبر الدعامة الرئيسية للديمقراطية ،وذلك لما تنطوي عليه من حرية الرأي دون تدخل او عائق ودون حواجز او حدود ، ومن هنا فان الاعلام البرلماني يلعب دورا اساسيا وفاعلا وحيويا ومن خلاله يستشعر البرلمان بنبض الشارع لكي يتفاعل معه ويدرك وظيفته على خير قيام خاصة وانبا نعيش الآن في عصر الديمقراطيات البرلمانية والتي اكتسحت معظم دول العالم ،والتي اعترفت بحق



الشعوب في صنع السياسات العامة وان القرار الوطني والقومي يجب ان تشارك به هذه الشعوب لا ان يبقى القرار بيد الحكومات فالبرلمان هو عنوان الشرعية لاي نظام سياسي وعليه فان الحكومات يجب ان تخضع وتقف ا مام البرلمان لكي تنال هذه الشرعية ،و من هنا فان هذا الكتاب جاء ليؤكد أن زمن انفراد الحكومات بالقرار اصبح من الماضي فالحاضر هو البرلمان والحكومة البرلمانية فلذلك فان الحكومات مضطرة ان تساير البرلمان لكي تأمن شره وخيره من اجل استمرار ديمومتها. ان هذا البحث كما اسلفنا يهدف الى تعزيز الخطاب الاعلامي البرلماني بالوعي والفكر والثقافة وقد لجأت الى اسلوب علمي منهجي فقد تم استخدام المنهج التاريخي والتحليل الاعلامي والسياسي .

اهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة لكونها تتناول اكثر من جانب في تسليط الضوء على نشأة الدولة والفكر الديمقراطي النيابي بالاضافة الى تسليط الضوء على العمل البرلماني والفكر السياسي والاعلامي وتأتي اهمية هذه الدراسة من منطلق انها الأولى في حقل الاعلام البرلماني على مستوى المنطقة العربية ونأمل ان تسد النقص الحاصل في حقل الدراسات البرلمانية والاعلامية .

اهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية

١- التعرف على نشأة الدولة والفكر السياسي الديمقراطي النيابي وانظمة الحكم بشكل عام .

٢- التعرف على دور كل من الاعلام والبرلمان بشكل عام والاعلام البرلماني بشكل خاص .

٣- تسليط الضوء على الحياة البرلمانية ونشأة وتطور كل من الاعلام والبرلمان خلال الحقب الزمانية السابقة.



منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج التحليل التاريخي وذلك من خلال استعراض فلسفة انظمة الحكم ونشأة الدولة والديمقراطية والنظم البرلمانية وكذلك نشأة الاعلام وسلطت الضوء على نشأة الاعلام الاردني وفلسفته والحياة البرلمانية، هذا ويتكون البحث من أربعة ابواب حيث يناقش **الباب الأول** الفصول التالية :

١- نشأة الدولة وسيادة الدولة وكذلك الحكومات وأنواعها وابراز النظم السياسية السائدة في العالم.

٢- في الفصل الثاني ناقشنا الهيكل التنظيمي للهيئات التشريعية وأصناف المجالس التشريعية والحكم الصالح وكذلك التجربة الحزبية وأنواع الاحزاب السياسية.

٣- في الفصل الثالث حيث تم التسليط على السلطة التشريعية واهميتها وتعريفها ، وكذلك ابرز وظائف هذه السلطة من رقابة وتشريع.

فيما ناقشنا في الباب **الثاني**: الاعلام والسلطة حيث سلط **الفصل الأول** على علاقة الاعلام بالسلطة من حيث نشأة كل من السلطة والاعلام كما وتم تسليط الضوء على تحليل ظاهرة السلطة ، بينما في **الفصل الثاني** تم مناقشة وظائف الاعلام و في **الفصل الثالث** تم معالجة دور الاعلام في التأثير على السلطة التشريعية .

وفي **الباب الثالث** تم التركيز على الاعلام البرلماني حيث ناقش الفصل الأول مفهوم الاعلام البرلماني واهميته وابرز العوامل التي تلعب في طبيعة ومضمون الاعلام البرلماني وكذلك دور المخبر البرلماني في تغطية اعمال لجان المجلس وجلساته، وفي **الفصل الثاني** تم الحديث عن الخبر الاعلامي من حيث تعريفه واهميته واقسامه وخصائص الخبر وصفاته وعناصره ومميزات الخبر البرلماني والاعلامي وفي **الفصل الثالث** تم التركيز على وظائف الاعلام البرلماني وتطوير إعلام البرلمان.



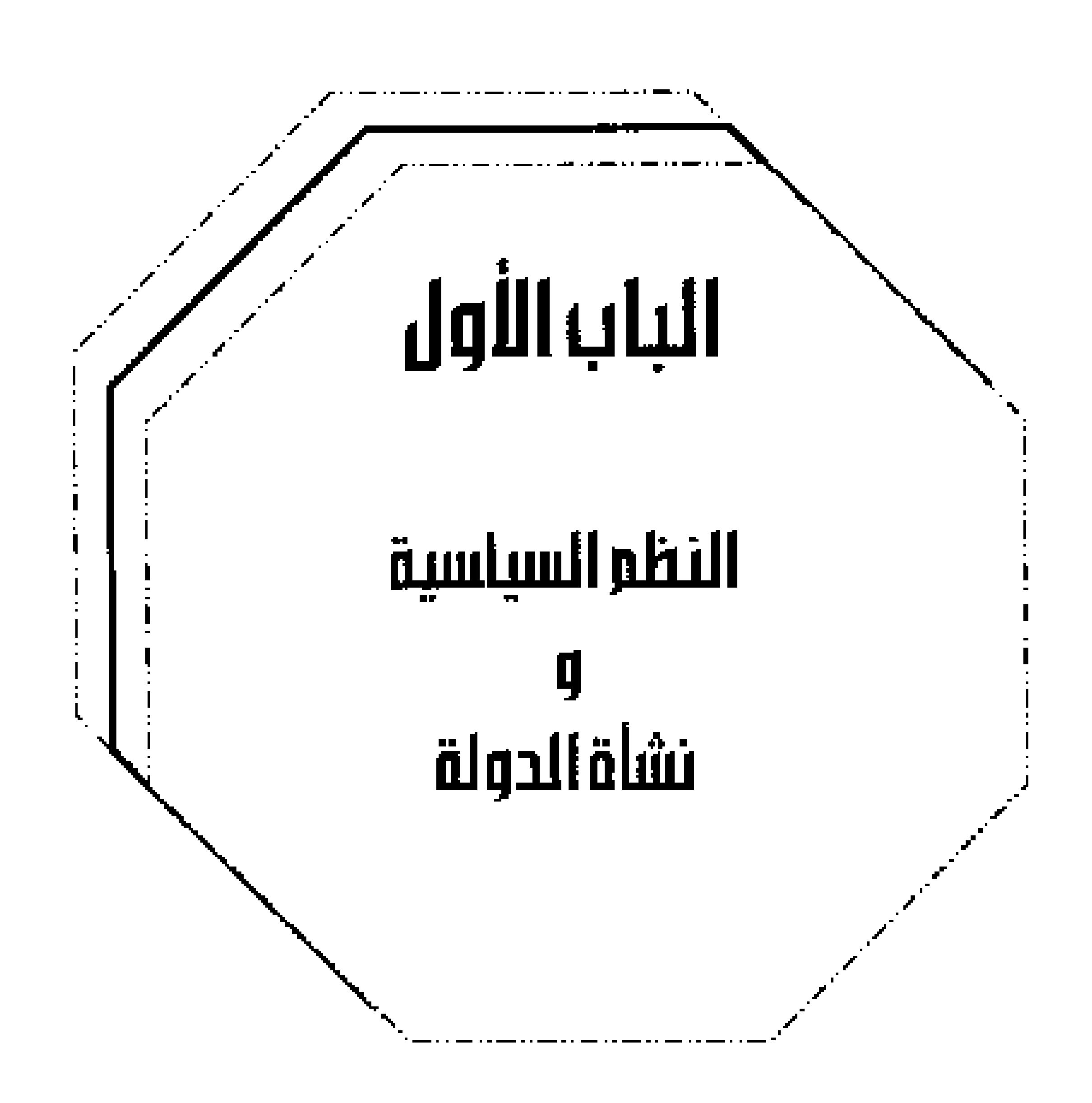
وفي الباب الرابع: تم التطرق للاعلام وتكنولوجيا المعلومات واشتمل **الفصل الأول** على الانترنت والعمل البرلماني خاصة استخدامات الانترنت ودور شبكة المعلومات في تحرير الانسان ومميزات الانترنت واستخداماته كما تم تسليط الضوء في هذا الفصل على مستقبل الاعلام العربي وعلاقة البرلمان بالاعلام وتكنولوجيا المعلومات .

وفي الفصل الثاني تم تسليط الضوء على دور الاعلام والبرلمان في محاربة الفساد وقد اشتمل هذا الفصل على تعريف الفساد واشكاله واسبابه وتم التطرق الى ثقافة الفساد .

وفي الفصل الثالث تم الحديث عن صورة البرلمان في الاعلام وابرز اتجاهات الصحافة والاعلام وكذلك صورة المرأة في الاعلام والبرلمان .

نسأل الله التوفيق والسداد.

المؤلف

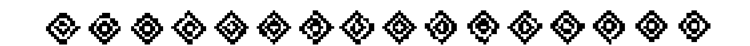


الباب الأول

النظم السياسية
و
نشأة الدولة

الفصل الأول

نشأة الدولة



قبل ان ندخل في موضوع البحث الرئيسي وهو علاقة الاعلام بالبرلمان لابد وان نعرج على جملة من القضايا والملفات التي تدخل في صلب هذه العلاقة ، والسبب الرئيسي الذي حدا بي للدخول على موضوع نشأة الدولة هو لابد وان يطلع القارئ والبرلماني والاعلامي على الثقافة السياسية التي لابد وان يتحصن بها البرلماني و كل مهتم بشؤون الاعلام لأن الاعلامي او الصحفي البرلماني يجب عليه ان يتزود بالثقافة السياسية والقانونية وخاصة القانون الدستوري والنظم السياسية السائدة في العالم، ومن هنا فاننا في هذا الفصل سنتناول من خلاله الدولة من حيث نشأتها ووظائفها وكما سنسلط الضوء على هذا الفصل فسنتناول من خلاله مفهوم الحكومة والفرق مابين الدولة والحكومة ،كما ستعالج قضية فصل السلطات واهمية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية والتنظيمات السياسية والرأي العام وجماعات الضغط واراء اخرى .

وتشير الدراسات إلى ان نشأة الدولة بدأت بنوعين من الدراسات اولهما الدراسات التحليلية حيث بيّن لنا التاريخ كيف نشأت الدولة؟ وكيف انهارت؟ كما ان التاريخ ينقل لنا كيف تمكن الانسان من تكوين المجتمع السياسي من أفلاطون حتى الان، وثانيها الاعتماد على الحس والتخمين.

ماذا نعني بالدولة؟ هناك عدة تعاريف للدولة يمكن اجمالها فيما يأتي:

لقد عرف فوشي الدولة بانها مجموعة دائمة ومستقلة من افراد يملكون اقليما معينا وتضم سلطة مشتركة منظمة تكفل لكل فرد التمتع بالحرية ومباشرة الحقوق [١]

فيما عرف اوبنهايم الدولة على النحو التالي، توجد الدولة تميزا لها عن المستعمرات والمتلكات ، عندما يستقر الناس في مملكة تحت إشراف حكومة خاصة بها صاحبة السيادة.[٢]

كما وعرف العميد اوجي الدولة بانها عبارة عن جماعة من الناس الاجتماعيين بينهم طبقة حاكمة واخرى محكومة. [٣]

فيما عرف وابزمن الدولة بأنها الترجمة القانونية لفكرة الوطن ففيها تتلخص جميع الواجبات والحقوق التي تتصل بالوطن. [٤]

كما وعرف الدكتور ابراهيم شيحا الدولة بأنها مجموعة من الافراد يمارسون نشاطهم على اقليم جغرافي محدد ويخضعون لتنظيم معين. [٥]

كما ويعرفها الفقيه ديغو بانها مجموعة من الافراد مستقرة في اقليم محدود تخضع لسلطة صاحبة سيادة مكلفة بتحقيق صالح الجماعة وملتزمة في ذلك مبادئ القانون. [٦]

الدولة هي مجموعة من الافراد تعيش باستمرار على اقليم معين وتدين بالولاء لسلطة عامة منظمة. [٧]

بعد هذا العرض عن ابرز تعريفات الدولة فاننا نضع تعريفا مبسطا للدولة على النحو التالي:

الدولة هي مجموعة المواطنين الذين يعيشون بصفة دائمة في اقليم او ارض معينة وتحكمهم هيئة تسمى الحكومة.

من ناحية اخرى يجب علينا ان لا نخلط ما بين الامة والشعب فالأولى تعني مجموعة الناس الذين تربطهم رابطة الدين، التاريخ، اللغة، الاصل، العادات

والتقاليد المتشابهة، بينما لا يشترط توفر هذه الروابط الطبيعية لكي يصبح العنصر المكون للدولة فليست كل امة دولة وليس كل دولة امة. [٨]

سيادة الدولة

مفهوم السيادة: جاءت كلمة السيادة من اللفظ اللاتيني "superanus" وتعني الاعلى، واول من استعمل كلمة السيادة "جان بودان" في كتابة الجمهورية الذي وضعه عام ١٥٧٦م ، وان كانت فكرة السيادة قد عرفت من قبله ؛ وقد اطلق عليها المفكرون اسماء واهمها السلطة العليا وخاصة فقهاء الرومان "اي اكتمال السلطة في الدولة" وهذه كلها مرادفات لكلمة السيادة. [٩]

يمكننا القول ان السيادة في ابسط تعاريفها هي "sovereigntyo" السلطة العليا للدولة اي السلطة المطلقة الغير محدودة والتي تمارسها الدولة على شعبها او رعاياها، وعلى جميع الهيئات التي يكونها الرعايا داخل الدولة.

ومن هنا ولكي نعلم معنى السيادة يجب ان لا نخلط ما بين الدولة والحكومة وعليه فقد اعتبر فقهاء النظم السياسية ان للسيادة وجهين اولهما السيادة القانونية وثانيها السيادة السياسية.

وتعني الأولى الهيئة التي يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة اي اصدار الاوامر والتعليمات في الدولة، وفي كل دولة يوجد جهاز خاص لتنفيذ القوانين،وهذه السلطة هي صاحبة السيادة القانونية وهي السلطة العليا في الدولة لان الدستور خولها هذا الحق [١٠]، بينما السيادة السياسية هي مجموعة القوى التي تكفل تنفيذ القانون وهي في النظم الديمقراطية تناط بالشعب لان الشعب هو مصدر السلطات.

خصائص السيادة:

يمكننا تلخيص ابرز خصائص السيادة على النحو التالي:



أولاً - السيادة مطلقة: اي ان للدولة سيادة مطلقة على جميع رعايا الدولة ، وعندما تمارس الحكومة سلطاتها فهي تمارسها كون سلطتها محدودة وسيادة الدولة تكون مطلقة.

ثانيا- السيادة شاملة: اي ان يتم تطبيقها على كل رعايا الدولة ومواطنيها ويستثنى من ذلك الممثلون الدبلوماسيون الذين يمتازون بحصانة وامتيازات فدار السفارة تعتبر تابعة للدولة التي تمثلها ، وموظفو السفارة يخضعون لسيادة دولتهم.

ثالثا- السيادة لا يتنازل عنها: عندما تتنازل الدولة عن سيادتها فانها مقبلة على الخراب والدمار من جهة ومن جهة اخرى فان السيادة والدولة متلازمتان، ولكن يجوز للدولة ان تتنازل ان شاءت عن اي جزء من اراضيها.

رابعا- السيادة مستمرة: اي انه اذا تم تعطيل السيادة ولو لفترة محدودة فان موت الدولة يصبح متحققا كما ان نهاية الدولة مرتبط بنهاية سيادتها فالسيادة هي روح الدولة والدولة هي روح السيادة.

خامسا- عدم تجزئة السيادة: لايمكن في حال من الاحوال تجزئة السيادة فالدولة الواحدة لا يوجد بها الا سيادة واحدة [١٠]

الحكومة وأنواعها

اشرنا في الصفحات السابقة الى انه يوجد خلط ما بين تعريف الدولة وتعريف الحكومة مع انه يوجد فرق وتباين كبير بينهما فالدولة كما اسلفنا هي الثالوث الذي يتكون من الشعب والأرض والسلطة الحاكمة اي ان مصطلح الدولة اشمل واعم من مصطلح الحكومة بينما الحكومة هي السلطة الحاكمة التي تعمل في اطار الدولة وعليه يمكننا القول ان الدولة كيان دائم ومستمر فاذا حدث تصدع للدولة لا يبقى للحكومة اي وجود بينما اذا تصدعت وانهارت الحكومة فان الدولة قائمة ما دام شعبها موجوداً وارضها غير محتلة.

أنواع الحكومات:

قسم فقهاء السياسة الحكومات الى خمس حكومات وسنقوم بدراسة كل نوع من أنواع هذه الحكومات وعلى النحو التالي:

اولا- الحكومة الملكية:

يعتبر النظام الملكي من أقدم أنظمة الحكم المعروفة في التاريخ حيث كان الملك في الماضي يملك كل شيء فهو المشرع والقاضي والحاكم، والحكم الملكي يتكون من الأجزاء التالية:

١- **الملكية المطلقة:** واشهر ملوكها لويس الرابع عشر وهي الملكية الفرنسية حيث كان يجاهر بها علنا "انا الدولة والدولة انا" ولا زال هذا النموذج يعمل به في دول العالم الثالث، ومن ابرز فلاسفة الملكية المطلقة الذين وافقوا على هذا النظام الفيلسوف هوبز الذي اعتبر النظام الملكي هو افضل أنواع انظمة الحكم على الاطلاق.[١٩]

ويشير فقهاء القانون الدستوري الى ان هناك تشابها ما بين النظام الملكي المطلق والحكم الثيوقراطي "الديني" الذي يستند على نظرية الحق الالهي اي المنفذ لارادة الله وان يكون وكيلا عنه.

٢- **الملكية المقيدة:** اي المقيدة بنصوص دستورية ويعتبر الفقهاء ان الملكية الدستورية هي ملكية مطلقة لكن تم تهذيبها من خلال تنازل الملك المطلق عن جزء من صلاحياته للشعب اضطرارا او اختياراً، ونظام الملكية المقيدة شبيه بالحكم الجمهوري والفرق بينهما ان الرئيس الجمهوري ينتخب من الشعب اما الرئيس في النظام الملكي "الملك" فوظيفته وراثية، وقد اعتبر بعض المفكرين وعلماء السياسة و القانون الدستوري ان عيوب مبدأ الوراثة انه غير سليم في تعيين رئيس الحكومة ولهذا نجد ان سلطات الملك في النظام الملكي المقيد اسمية بحقه فمثلا سلطات امبراطور اليابان وبريطانيا انتقلت كليا الى مجلس الوزراء.

مساوئ النظام الملكي:

سبق وان اكدنا ان النظام السياسي الملكي يعتبر من الانظمة السياسية الكلاسيكية في التاريخ ولهذا فان فلاسفة السياسة اعتبروه مليئاً بالعيوب التالية:

١- ان النظام الملكي قد يفرز ملوكاً جهله واميين وغير اكفاء حيث تولوا الحكم لا عن اهلية ودراية وانما عن طريق التعيين والوراثة.

٢- النظام الملكي يتركز بين يديه جميع سلطات الدولة وبذلك قد يجنح نحو استعماله لمصالحه الخاصة ولمصالح بطانته والتاريخ اثبت ذلك.

٣- ما دام الملك في يديه كل السلطات فان الطاعة له ستكون عمياء ولذلك تعتبر هذه الطاعة شخصية.

٤- الحكمة والكفاءة تغيبان عن النظام الملكي في تصريف الامور.

٥- ارهاق الموازنة العامة للدولة من خلال التكاليف التي تتكبدها جراء الانفاق على البلاط الملكي والاخطر من ذلك ان يتحول الملك إلى شخص مستهين بتكاليف لا فائدة لها.

٦- عدم انسجام الملكية الوراثية مع النظريات السياسية الديمقراطية الحديثة. [١٣]

مزايا النظام الملكي:

١- في بداية تشكيل الدول فان النظام الملكي يكون لازما وضروريا للمجتمعات البدائية حيث فرض النظام والطاعة على افراد غير متحضرين وغير معتادين للعيش في مجتمع سياسي ولا قدرة لهم على الاشتراك في الحكم.

٢- النظام الملكي المطلق يعتبر من افضل الانظمة لتنفيذ الاصلاحات السريعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لما تمتاز به حكومة الفرد الواحد من كفاية عالية وسرعة اداء العمل.

ثانيا- الحكومة الارستقراطية :

وتعني الارستقراطية المالية و استقراطية الجيش اي حكومة افضل الناس فقد اعتبرها أرسطو الحكومة الفاضلة وهي نقيض الحكومات الأوليجاركية اي الفاسدة ، ويعرف النظام الارستقراطي بانه حكم الطبقة العليا من الشعب لتحقيق مصالحها الخاصة ، وما زال هذا النظام الارستقراطي يستهوي افئدة عشاق السلطة ، والمال وخاصة في النظام الارستقراطي البرلماني ، وخاصة مجلس الاعيان واللووردات والذي يتم تمثيله على اساس استقراطي سواء اكانت أرستقراطية مالية أو أرستقراطية المولد ، أو أرستقراطية المعرفة والعلم.

عيوب النظام الارستقراطي:

اعتبر فقهاء السياسة ان هذا النظام يؤدي الى :

١- تقسيم المجتمع الى نظام طبقي وهذا التقسيم يساهم في ولادة مناخ الجور والظلم على حقوق الشعوب .
٢- المساهمة في ولادة طبقة قليلة متحكمة ومستأثرة بالحكم على حساب اكثرية فقيرة محكومة حيث تتحكم الاقلية بالاكثرية وتحقق مصالحها على مصالح الشعب[14]

ثالثا- الحكومة الديمقراطية :

وهي اوسع واشمل الانظمة السياسية في العالم وخاصة في عالمنا المعاصر والديمقراطية كما اسلفنا كلمة يونانية الاصل تعني حكم الشعب او الحكومة الشعبية والتي تعمل على تحقيق مصالح الشعب ،واخرون اعتبروا ان النظام الديمقراطي هو النظام الذي يعطي مجموع الشعب حق ممارسة السيادة وهي تقوم على اساس المساواة السياسية بين افراد الشعب، ويعارض الحكم الديمقراطي الامتيازات لاي طبقة من طبقات الشعب ولكن الديمقراطية تحتم حكم الاغلبية على الاقلية .

قواعد الحكم الديمقراطي:

ينطوي الحكم الديمقراطي وترتكز مظلته على القواعد التالية:

١- صدور القوانين مرهونة بموافقة الرأي العام والثقة على مقدرة الشعب على حكم نفسه.

٢- سلطة الحكام مستمدة من رضا المحكومين.

٣- لكن الحكومات الديمقراطية تضع الكثير من القيود على المواطنين لممارسة الحكم الديمقراطي واهمها السن والاهلية والتعليم وبعضها يحرم فئات من الشعب كالنساء من ممارسة حقها السياسي في المشاركة الشعبية.

أنواع الحكم الديمقراطي:

ينقسم الحكم الديمقراطي الى قسمين:

١- **مباشر:** حيث يكون للمواطنين الحق في التعبير عن ارادة الدولة ولايمكن ان يتحقق الا في حالة الدول ذات المساحة المحدودة جدا الصغيرة الحجم والقليلة السكان مثل دولة اليونان ومجتمع المدينةالمنورة في ايام الرسول "ص"ودولة الفاتيكان.

٢- **الحكومة غير المباشرة او التمثيلية:** وهذه الحكومة موجودة في النظام السياسي الديمقراطي في الدول القومية الحديثة حيث رقعة الدول الواسطة وعدد السكان الكبير اي صعوبة اجتماع المواطنين في مساحة واحدة لمناقشة القوانين والتصويت عليها فيتم الاكتفاء بممثلين ينتخبهم الشعب انتخابا حرا لينوبوا عنه حضور اجتماعات الهيئة التشريعية او الجمعية الوطنية ويتكلموا باسمه ماداموا حائزين على ثقته"البرلمان"

مميزات النظام الديمقراطي:

اعتبر انصار النظام الديمقراطي بانه ارقى اشكال الحكم السياسي على وجه الأرض للأسباب التالية:

١- انه النظام الذي يتصارع امامه الحكام امام المحكومين

٢- النظام الذي يضمن تمتع المواطنين بحقوقهم ومصالحهم.

٣- الحكومات الديمقراطية تنجب كفاءات متميزة.

٤- الحكم الديمقراطي يعمل على نشر الرفاهية للشعب كله من منطلق ان الرقابة الشعبية على الحكومة وعلى القائمين بامرها تجعلهم يبذلون جهدهم في القيام باعمالهم على خير وجه ليضمنوا اعادة انتخابهم مرة اخرى.

٥- الحكم الديمقراطي يتيح للمواطنين المساواة التامة في الحقوق والواجبات واقرار العدل.

٦- نظام الحكم الديمقراطي يجعل السيادة في الدولة تستند على الاقناع والموافقة العامة لا على القوة والبطش.

٧- النظام الديمقراطي مليء بالضمانات الكافية للحريات العامة والحريات الصحافية والفردية وحرية التعبير والخطابة والفكر والعقيدة والتدين.

٨- النظام الديمقراطي ينمي الحس الوطني والقومي للشعب ويرفع من مستوى الوعي السياسي وينشيء فيهم اهتماما بالمشاكل العامة لا على القوة .

٩- الديمقراطية تقوي ولاء الشعب نحو حكمهم السياسي وتغرس الثقة في نفوسهم وذلك من خلال اشعارهم بانهم شركاء في الحكم اشتراكا فعليا.

١٠- الديمقراطية منظمة ومصنع لتدريب المواطنين على تحمل اعباء الحكم .

١١ الديمقراطية ترفع مستوى الذكاء في الشعب وتنشر فيه قيم الفضيلة.

١٢- الحكم الديمقراطي يهدف الى نشر التعليم وبث الوعي السياسي بين افراد الشعب .

من جهة اخرى فقد وضع انصار الحكم الديمقراطي مجموعة من المحددات المؤقتة التي تساعد في تجذير الديمقراطية.

اولاً- ارتفاع مستوى ذكاء الشعب والشعور بالمسؤولية .

ثانيا- ادراك الشعب ان ايمانه بمبدأ الاغلبية يجب ان يكون مصحوبا بمبدأ احترام حقوق الاقلية.

ثالثا- الدول التي تبدأ في الاقبال على الديمقراطية عليها ان تطبق مبدأ التدرج .

رابعا- المطالبة باحاطة الحكومات الديمقراطية من خلال وضع قيود ترمي الى صيانة الملكية الخاصة واحترام العقود والعهود.

عيوب الحكم الديمقراطي:

خصوم الحكم الديمقراطي كانوا في الماضي كثر والان مع بدء سريان اقبال الشعوب على تطبيق النهج الديمقراطي تقلص عددهم ومع ذلك فان هناك من يعتقد ان للحكم الديمقراطي عيوباً كما ان له حسنات وابرز العيوب التي توجه لهذا الحكم تتحصر في المحاور التالية:

أولا: ان الديمقراطية تسلم مفاتيح السلطة الى الدهماء وعامة الشعب حيث ان هذه الطبقة تمتاز بالفوضوية والجهل باساليب الحكم.

ثانيا: ان مبدا المساواة هو مبدا خيالي ومثالي ولا يمكن تطبيقه على ارض الواقع من حيث وجود فوارق مابين الاذكياء ودون ذلك ودرجة الاهتمام بالمسائل العامة والمعرفة المتخصصة بالنسبة للمشاكل السياسية.

ثالثا- الديمقراطية تخلق طبقة شعبية مشاغبة لا سند لها من الزعامة سوى الخطابة المنمقة والوعود البراقة.

رابعا- الديمقراطية تعيق مشاريع التنمية والتطور السريع وذلك بسبب كثرة اجراءات الانتخابات وقصر مدة الحكم وسرعة تبادل المراكز الرئيسية في الدولة حيث يؤدي كل ذلك الى تعطل الاعمال الحكومية ،وعدم الاستمرار في الالتزام بسياسة واحدة ومدة كافية لتحقيق نتائجها بالإضافة الى شكاوى المواطنين من الوزراء وكبار الموظفين قد يغري بعضهم في استغلال النفوذ السياسي للمكسب السريع على حساب المجتمع.

خامسا- ان النظام الديمقراطي هو المسؤول عن تدني جودة التعليم من حيث التركيز على التعليم الفني والعملي واهمال الثقافة والاداب والفنون .

سادسا- قيام الحكومات الديمقراطية بتعريض الحريات الشخصية للاقليات من خطر استبداد الاكثرية واستبداد طبقة على حساب طبقة اخرى[14].

رابعاً- الحكومة الشمولية :

تمتاز هذه الحكومة بالصفات التالية:

اولا- البرجماتية: وهي مفتاح الحل اي الغاية تبرر الوسيلة حتى ولو كانت منافية للاخلاق مثل القوة والكذب والقتل والقوة والاخيرة هي لب واساس عمل الحكومة.

ثانيا: الغاء النظام الطبقي باستثناء وتحكيم القوى العاملة.

ثالثا: القوة والقسوة هي ابرز اسلحة الحكومات الشمولية لتحقيق الاهداف العليا للسلطة الحاكمة.

رابعا: القضاء على المعارضة بشتى الوسائل لكي يبقى الزعيم والقائد ولتبقى سلطة الدولة ولو كانت على حساب جماجم الشعب .

خامسا: ابرز اذرع الحكومات الشمولية هيئات تعمل على خط عسكري حيث تمنح سلطات واسعة تبيح لها حق الاعتقال والتفتيش والتنكيل بل و الاعدام دون محاكمة اي الانظمة البوليسية ، محاكم عسكرية ، مجالس قيادات ثورة.

سادسا: تدعى هذه الانظمة انها تطبق الديمقراطية ولكن حسب مايريد الحاكم.

سابعا: تفرض عقيدة سياسية واحدة على الشعب ولاتؤمن بمبدأ التعددية السياسية والحزبية والاعلامية والفكرية وتقوم بنشر مبادئها من خلال الدعاية وليس الاعلام بين أفراد الشعب وتفرض رقابة صارمة على حرية التعبير والكتابة والفكر.

خامساً- الحكومة البرلمانية:

ان الحكومات الحديثة توصلت الى قرار انه لايمكن حكم الشعوب بالنار والحديد بل لابد من افساح المجال امام الشعوب لاختيار حكامه وحكوماته وممثليه في البرلمان وباقي مؤسسات الدولة ،والمجتمع المدني،وسنسلط الضوء على هذه النظرية من خلال الحكم البرلماني الديمقراطي النيابي لسببين اولهما ان البحث الذي اقوم بدراسته معني بالبرلمان والعلاقة مع الاعلام وثانيهما لتجديد الوعي البرلماني لدى القراء وصناع القرار.

تستند النظم الدستورية في الديمقراطيات المعاصرة سواء اكانت نظما رئاسية ام نظما برلمانية على قاعدة الالتزام التبادلي مابين السلطة والمجتمع وقد نجم عن هذه القاعدة ثلاث محاور جوهرية وهي:

أولا: سيادة القانون

ثانيا: المشروعية

ثالثا: التلازم مابين السلطة والمسؤولية.

ان قاعدة التبادل التلازمي لم تولد من فراغ بل ولدت بعد مخاض عسير وصراع دموي طويل مابين سلطان الملكيات المطلقة وبين عشاق الحرية ،وعلى مدى قرن ونيف كان لاطروحات انبياء الحرية وفلاسفة العقد الاجتماعي الكبار وعلى رأسهم توماس هوبز في كتابه المارد الصادر سنة ١٦٥١"،وجون لوك في كتابه الحكومة المدنية الصادر : ١٩٦٠"وجان جاك روسو في كتابه العقد الاجتماعي الصادر "١٧٦٢"(١٦).

ومن الجدير بالذكر ان اراء هؤلاء المفكرين والفلاسفة كانت متباينة فان جوهر ومضمون هذه القاعدة انصب على فلسفة وجود الانسان ذاته وانه عنوان وفلسفة الحياة على هذا الكوكب من منطلق ان الانسان ولد حرا ولم يولد عبدا او قنا وان منبت حريته وآدميته الانسانية.

بالرغم من وجود تفاوت بين قدرات الافراد ،وملكاتهم وكي لايقع الانسان الضعيف تحت مطرقة القوي وسيطرته وجبروته وبالتالي تصبح عقلية الغابة هي السائدة فقد توصل هؤلاء المفكرين الى تكوين مجتمع برأسه حاكم وسلطة في اطار دولة يتنازل لها الافراد عن بعض حرياتهم البدائية من اجل ان يرعى الحاكم ويصون باقي الحريات فان اعتدى الحاكم او قضم واحدة من مصفوفات الحرية المتفق عليها مابين الحاكم والشعب يكون قد دنس مبادئ العقد ولذا على الشعب ان يعمل جاهدا على عزله وتبديله بحاكم جديد يلتزم باطار ومضمون العقد الاجتماعي ،وعلى ضوء نظرية العقد الاجتماعي تنادى احرار العالم المتحضر وقرروا تحرير القرار الوطني من سيطرة الاقطاع وكهنة الاديان لان الاقطاع ورجالات الكنيسة كانوا حلفاء ضد تحرر الشعوب حيث هبت شعوب فرنسا ،انكلترا ،امريكا واشعلوا ثورات فجاءت الثورة الانجليزية ١٧٧٠ والاميريكية ١٧٧٦ والفرنسية ١٧٨٩.

ومن هنا وعودة الى قاعدة التبادل التلازمي مابين الحاكم والشعب ولدت ثلاث سلطات في الدولة هي التشريعية والتنفيذية والقضائية وعلى ضوء ذلك انبثقت دساتير هذه الدول السالفة من خلال هذه المبادئ الثلاث للفصل مابين السلطات ومنها اخذت النظم الدستورية في العالم سواء اكانت رئاسية ام برلمانية كما واصبح لكل نظام أركان رئيسية خاصة به تميزه عن غيره .

وعلى ضوء ماسبق ظهرت الحكومات البرلمانية والتي هي الحكومات التي تتشكل من نواب منتخبين يمثلون حزبا سياسيا يمثل الأغلبية البرلمانية في المجلس النيابي او الحكومة البرلمانية الائتلافية التي تشكل من حزب سياسي فاز ممثلوه في الانتخابات التشريعية اي ان الاغلبية البرلمانية هي التي تحكم والاقلية هي المعارضة.

مميزات الحكومة البرلمانية:

يمكن اجمال اهم مميزات الحكومة البرلمانية بالآتي:

١- المجلس النيابي يتحول الى برلمان وعليه يضطلع النواب بمهمات الحكم وبمسؤولياته وكلمة برلمان هنا تعني "اجتماع الحكومة والنواب"

٢- السلطة التنفيذية مكونة من جزأين جزء يرأس السلطة التنفيذية والاخر اما ملك او رئيس جمهورية يرأس الدولة .

٣- الحكومة النيابية البرلمانية تعني مساهمة جميع افراد الشعب او قسم منهم في ممارسة السلطة وذلك عن طريق ممثلين عنهم.

ماهي الديمقراطية البرلمانية ؟او بعبارة اخرى ماذا تعني؟

هي الديمقراطية التي يعهد بها الى نواب ممثلين للشعب وتستند ارادة هؤلاء النواب الذين يجب ان يعبروا عن الارادة العامة للشعب من جهة ويستند النظام البرلماني عل برلمان منتخب من قبل الناخبين وان كل نائب في البرلمان يمثل الامة كلها وليس ناخبيه فقط، كما ان مهمة الناخبين مقتصرة بالدرجة الأولى على اختيار النواب من خلال عملية الاقتراع وبعد العملية الانتخابية ينتهي دور الناخب وبذلك تبدأ مسؤولية البرلمان وهو سيد نفسه وهو صاحب السلطة القانونية ولا يستطيع الشعب بعد اجراء عملية الانتخاب ان يتدخل في مسار عمل البرلمان الا بمراقبته ومحاسبته خلال الانتخابات القادمة.

ولكن البرلمان بالرغم من استقلاليته فهذا لا يعني ان يستمر النواب في تمثيل الشعب مدة غير محدودة فذلك حتما سيؤدي الى سقوط فكرة تمثيل الامة، ولذلك يرجع الناخبون خلال كل فترة زمنية محددة ومتفق عليها الى صناديق الاقتراع لاختيار ممثليهم، واسقاط الثقة عمن لم يحسن تمثيل الناخبين او كان اداؤه غير مرضي عنه، وقد جرت العادة في الدول الديمقراطية ان تكون مدة النيابة لفترة زمنية تتراوح ما بين اربع سنوات الى خمس سنوات، وفي النظام الدستوري الاردني الذي ستتحدث عنه لاحقا حدوث المدة الزمنية باربع سنوات شمسية.

أركان النظام البرلماني:

يعتمد النظام البرلماني على أركان رئيسية:

اولا- **البرلمان المنتخب:** اي ان النظام النيابي يقوم على الانتخاب الذي يعتبر جوهر هذا النظام واساسه ويترتب على ذلك اعتبار المجالس المعنية كلها او معظمها بواسطة الحكومة وهي مجالس لا تتمتع بالصفة النيابية ويجب ان يكون لهذا البرلمان المنتخب سلطات حقيقية واشتراك فعلي في ادارة شؤونه.

ثانيا- **رئيس الدولة سواء اكان ملكا او رئيس جمهورية يكلف رئيس الوزراء** والمفترض ان يكون نائبا ويمثل حزبا سياسيا حاصل على اغلبية برلمانية او ان يتم تشكيل حكومة ائتلافية، ومن هنا فان طبيعة النظام البرلماني ان يكون مشتملا على مركزين متميزين وان يعين رئيس الحكومة بواسطة رئيس الدولة ولا يتبادر الى الذهن ان هذا التعيين هو مجرد اجراء شكلي فرئيس الدولة وان كان مقيدا بتعيين رئيس الحزب الفائز بالاغلبية في المجلس النيابي رئيسا للوزراء الا انه توجد حالات كثيرة لا يفوز بها حزب واحد بالاغلبية المطلقة، واذا تعذر تشكيل حكومة ائتلافية فعند رئيس الدولة او الملك سلطة فعلية في اختيار رئيس الحكومة.

ثالثا- **رئيس الوزراء يختار الفريق الوزاري:** في الحكومة البرلمانية يتم اختيار الوزراء من قبل رئيس الوزراء وفي بعض النظم الديمقراطية الشكلية رئيس الوزراء غير معني باختيار الفريق الوزاري فقائمة الحكومة ثابتة جاهزة ولا علاقة له في اختيار الفريق الوزاري ومن هنا فان النظام البرلماني يحمل رئيس الوزراء مسؤولية اختيار الوزراء وهذا يعني ان شخص رئيس الحكومة يجب ان لا يختبئ خلف رئيس الجمهورية او الملك.

رابعا- الحكومة هي سلطة جماعية اي انها مسؤولة جماعيا عن السياسة العامة للدولة.

خامساً- الوزراء في العادة هم اعضاء برلمانيون فهم يقومون بدور مزدوج في الحكومة البرلمانية اي انهم يعملون كوزراء ونواب معاً.

سادساً- الحكومة مسؤولة سياسيا امام البرلمان؛ حيث تتحدد هذه المسؤولية بان جعلت رقاب الحكومة ووزرائها تحت سيف البرلمان وذلك من خلال حجب الثقة او منحها وبعبارة اخرى فحياة او موت الحكومة او اي وزير فيها مربوط بالبرلمان فهو القادر على اسقاطها او الموافقة على برنامجها.

سابعاً- لرئيس الوزراء تقديم النصح لرئيس الجمهورية او الملك بحل البرلمان اي ان تسبيب رئيس الوزراء هو المفتاح الذي يضعه بيد الملك لحل البرلمان خاصة اذا سحب البرلمان ثقته بالحكومة وفي بعض الديمقراطيات النيابية عدل هذا النص الدستوري وبرلمانات ما زالت تناضل لالغاء هذا النص الدستوري والذي يعطي رئيس الوزراء بالتسبيب بحل البرلمان سواء اكان ذلك في الانظمة الملكية او الجمهورية.

ثامناً- البرلمان يجب ان يحتل الأولوية على كل من الحكومة والمجلس النيابي وليس له ان يدعي تفوقه على الاخر وهنا لا بد من احداث توازن ما بين السلطات.

تاسعاً- الحكومة في مجموعها مسؤولة مسؤولية غير مباشرة امام الهيئة الناخبة فالهيئة الناخبة لا تنتخب الحكومة وانما تنتخب النواب.

عاشراً- البرلمان يعتبر مركز القيان في النظام الديمقراطي البرلماني من حيث تداخل عمل كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية داخل البرلمان وهو السبب المباشر في الأولوية التي يتمتع بها البرلمان في النظام ولكي يعمل النظام البرلماني بنجاح يجب على الحكومة ان لا تشعر بحرج من استمرارية مهاجمة المجلس؛ وانتقاده لها كما ان المجلس النيابي يجب ان لا يحاول الانتقاص من اختصاصات الحكومة وحقوقها، عن طريق التدخل الزائد في اعمالها وعندها يصبح مبدأ التوازن معرضا للاهتزاز [١٧]

من جهة اخرى وعودة الى قاعدة التبادل التلازمي فان القواعد الدستورية التي تحكم تنظيم سلطة الحكومات تظل عديمة القيمة او الجدوى اذا لم تكن تلك القواعد ملزمة في التطبيق والسلوك، وان الاداة التنفيذية في هذه القاعدة هي سلطة الحكم او الحكومة وهي التي تحكم العلاقات ما بين الافراد داخل المجتمع تفرضها عليها بالقوة عند الاقتضاء، ومن هنا فان المجتمع نفسه هو اداة الالتزام بالنسبة للقواعد التي تحكم سلطة الحكومات **التي يلتزم بها من خلال:**

اولاً- قضاء حر ونزيه.

ثانيا- رأي عام حر ومستنير تمكنه الحريات عامة المكفولة دستوريا او كما اشرنا الى العقد الموقع ما بين الحاكم والشعب.

ان مبدأ التوازن التبادلي في اداة الالزام هذا عند تطبيق هذين النوعين من القواعد هو الاساس الذي بنيت عليه الديمقراطيات الغربية الحالية، لكن هذا التوازن التبادلي قد اختل توازنه في العالم الثالث وخاصة العربي منه بسبب عجز المجتمع بفرض اجندته على الحكام والحكومات التي تحكمه بشروط العقد الاجتماعي بل أصبح حجمه الطبيعي دون الصفر، اي فقد وزنه الحقيقي، وحجمه الطبيعي امام هيمنة الحاكم واستبداده، وعلى ضوء ما سبق تم دفن احلام الدولة الديمقراطية وتحويل عظامها مكاحل و جماجمها منافض لسجائر رجال الحكم وخاصة الأميين منهم، وبالمناسبة فان الدولة البوليسية لا تعترف اصلا بمصطلح الديمقراطية وتحاول ليلا ونهارا مضغ لحوم الشعب الذي يريد فقط تطبيق نصوص دستورية معطلة، بل لقد تحولت الديمقراطية الى وجبة دسمة للحاكم (وزبانيته؟) وذئابه وثعالبه يمضغها متى شاء ما بين فكيه لتفتيتها وهضمها، ويحاول امام حشود اجناده وعساكره وانصاره "حزبه الوطني" ان يبتلعها رغم ان دماء الديمقراطية تسيل يوميا من لعابه وعندما يشبع ينادي مجموعة الزند من الثعالب والذئاب والجرادين والضفادع والديدان ان تمارس وظيفتها الطبيعية والمتمثلة بتنظيف بقايا فتافيت اللحوم البشرية التي التصقت ما بين مسامات اضراس اسنانه وانيابه والشعب

المسكين لا يعرف شيئا واذا عرف يعجز عن المواجهة وفي النهاية يصفق من يصفق ويجوع من يجوع ويعرى من يعرى ويهتف باقي الشعب عاش الزعيم الملهم يحيا الوطن الملطخ بدماء الشعب ذاته.

في ضوء ما سبق رغم الصورة الكريهة التي رسمناها عن المشهد الديمقراطي والسياسي عن صورة الاستبداد والحاكم المستبد فان الاعلام الذي يدعي انه ينعم بحرية مسؤولة او مسهوله لا فرق بينهما ثم يقوم بتضخيم شعارات الحاكم المستبد والظالم ويحاول قدر المستطاع ان يضفي عليها مساحيق اعلامية براقة حيث تطرمنا اجهزة الاعلام ليلا نهارا من خلال الاذاعات ومحطات التلفزة والهدف واضح تلميع صورة الحاكم بصورة ملاك يلبس هو وزبانيته جلباب التسامح والوقار لكي تظهر صورته على احسن ما يرام.

ما المخرج من افتئات الحكومات على الدستور وتجاوزه وسحقه؟

ان المخرج الوحيد هو العودة الى العقد الاجتماعي المبرم ما بين الحاكم والمحكوم والمتمثل بالدستور اي اخضاع كل من الحاكم والمحكوم للقانون ، ماذا نعني بالقانون؟

هو مجموعة القواعد العامة والمجردة التي توضع قبل وقوع الحوادث التي تطبق عليها وبصرف النظر عن الاشخاص الذين تسري عليهم وبالتالي فان القانون هنا يشمل الدستور والقانون بمعناه الضيق: الانظمة والتعليمات والقرارات ويسمى هذا بمبدأ القانون [١٨]

ان قواعد القانون لا بد وان تطبق لتحقيق المصلحة العامة شريطة خضوع كافة ابناء الشعب لاحكامها اشخاصا كانوا ام وقائع والاهم من ذلك انها تكون منسجمة في تدرجها بمعنى ان لا تخالف القاعدة الادنى القاعدة الاعلى منها مرتبة بحيث لا يجوز للقرارات ان تخالف التعليمات، ولا التعليمات تخالف النظام ، ولا النظام ان يخالف القانون، ولا القانون، ان يخالف الدستور وهو ما يطلق عليه مبدأ المشروعية[١٩]

والمهم فيما سبق قوله ان تلازم السلطة والمسؤولية هو ركن اساسي من أركان التلازم التبادلي ومن هنا فمن حق الشعب ان يرى بأم عينيه انه والحاكم يسبحان او يركبان في قارب واحد او في مقلى واحد اذا ارتكبا احدهما او كلاهما كبيرة ام صغيرة فيجب (مساءلتها) لكي يسود مبدأ المشروعية.

ومن الجدير بالذكر انه قد استقر في الدساتير والاعراف الديمقراطية مبدأ يقضي ان كل من يمارس سلطة يجب ان يتحمل المسؤولية ، وهو محاسب عن تصرفاته بحيث لا ينجو من حفرة الثقة سوى الشخص الذي لا يمارس السلطة ، وتمتد تلك المسؤولية وهذا الحساب على جبهة واسعة تشارك بها الصحافة الوطنية الحرة والرأي العام والبرلمان والقضاء، لكن هذه الدعوة اصبحت الان مغيبة في عالمنا العربي من منطلق ان الحكم هو ملك للحاكم، وان الشعب ما هو الا قطيع من الغنم وان رؤوس الغنم هي المسؤولة عن اي تقصير بينما رأس الحاكم مقدس من اي تبعة دستورية فهو لا يخطئ ولا يسأل ولكن الشعب هو المسؤول.

السلطات الثلاث

سبق وان اشرنا فيما مضى الى ان قاعدة التبادل التلازمي في تشكيل المرجعية للديمقراطيات المعاصرة سواء التي تطبق النظام الرئاسي او البرلماني وعلى هذا الاساس يحكم على أي نظام سياسي انه ديمقراطي ام خلاف ذلك وايا كان الواقع المزري في العالم العربي فان ذلك يقتضي وجود ثلاث سلطات .

وتتبع فلسفة تنظيم السلطات من اجل تحقيق الديمقراطية بمفهومها المبسط حكم الشعب بالشعب ولصالح الشعب.

ومن هنا فقد استقرت الديمقراطية بابهى صورها فيما يلي:

١- كيفية الحكم.

٢- وسائل اختيار الحاكم وسلطانه والحدود التي لا يجوز للحاكم ان يتجاوزها حتى لا يدخل في المنطقة الحرام، او المقدسة فيدنسها لانه يحضر المساس بها وهي الحريات والحقوق والضمانات.

ومن هنا فان الديمقراطية حسب النموذج الاغريقي اليوناني طبقت في مجتمع صغير والان النموذج اليوناني يصعب تطبيقه بسبب اتساع حدود الدولة وزيادة عدد السكان.

ولذا جاء مبدأ فصل السلطات لمونتسكيو باسناد كل سلطة بان تمارس وظيفتها بطريقة متكاملة وذلك تحقيقا لارادة الشعب وان الارادة الشعبية لا يمكن ان تكتمل الا بانتخاب هيئة تشريعية وفقا لاجراءات واصول تقوم على تمكين ابناء الشعب الواحد من ممارسة حقهم في الانتخاب والترشيح من اجل اختيار ممثليهم في البرلمان بحيث يصبح هؤلاء النواب وكأنه الشعب نفسه في تولي الحكم[٢٠].

ولكن اختيار الممثلين لا يتم بصورة عفوية بل بصورة منظمة وقد استقرت التجربة النيابية الغربية من خلال الاحزاب السياسية حيث تطرح الاحزاب السياسية برامج، ويترك للشعب حرية الاختيار سواء اكانت أحزاباً ام برامج ام أحزاباً فكرية ولم تأت التجربة الغربية من فراغ بل جاءت بعد صراع مرير وشلالات من الدماء حيث ازهقت أرواح وملت مقاصل الملكيات المطلقة وعلى رأسهم الملك لويس الرابع عشر من جثث عشاق الحرية فانهارت المشانق من صمود العشاق واستقرت هذه التجربة في معظم دول أوروبا والولايات المتحدة الامريكية وبقينا نحن العرب نرزح تحت نير الاستبداد والذل والهيمنة والعبودية وتحولنا الى مشاريع لا تتجاوز قطعان الماعز او الغنم والسبب ان الحاكم العربي المستبد حولنا بفعل يدينا وبفعل صمتنا وبفعل تنازلنا عن حقوقنا الى خراف تسمن في مزارعه متى شاء ان يجزر رؤوسنا ومتى شاء ان يساوم علينا فلا نامت اعين الجبناء، وفي هذا الصدد يقول أفلاطون في كتابه الجمهورية "اذا ذاق المرء قطعة من لحم انسان تحول الى ذئب ومن يقتل الناس ظلما وعدوانا ،ويذق بلسان وفم دنسين دماء اهله وشعبه ويشردهم ويقتلهم فمن المحتم ان ينتهي به الامر الى ان يصبح طاغية ويتحول الى ذئب"[٢١]

ان فلسفة العمل الحزبي في النظام الديمقراطي البرلماني تستند على ان الحزب الذي يفوز بالانتخابات ويحقق الاغلبية النيابية ملزم الحاكم ان يعطيه الضوء

الاخضر قيادة سفينة السلطة التنفيذية، وذلك بناء على العقد الدستوري المبرم ما بين الحاكم والشعب واذا لم يحقق الاغلبية فان التوافق ما بين الاحزاب الناجحة تشكل حكومة ائتلافية فيما تقف الاقلية الحزبية موقف المعارضة لسياسات الحكومة من خلال مراقبة افعال وسلوك حزب الاكثرية ومن هنا يبدأ مشوار التنافس ما بين الاحزاب الحاكمة والمعارضة من اجل بناء الوطن لا من اجل الصراع وفي لحظة ما قد يتمكن حزب الاقلية من اقناع الناس ببرامجه وقدراته وانه القادر على معالجة مشاكل الناس وتحقيق مصالح الجماهير فيحصل في الانتخابات القادمة على اعلى الاصوات وبذلك يتم تحقيق مبدأ تداول السلطة ما بين الحزبين، ولو لم يتمكن حزب الاقلية من الظفر بالانتخابات فان حزب الاكثرية سيضطر الى مضاعفة جهوده لتقديم صورة رائعة ومشرقة عن برامجه من اجل الاستمرار في بقائه للحكم وبذلك تتحقق صورة الديمقراطية الحقيقية اغلبية تحكم واقلية تعارض.

ومن جهة اخرى فإن السلطة القضائية تعتبر من اهم سلطات الدولة. وتنحصر وظيفتها في فض المنازعات بين المواطنين وتطبيق القوانين اضافة الى الرقابة على اعمال السلطتين التنفيذية والتشريعية معا وقوف الرقابتين رقابة الاقلية المعارضة والسلطة القضائية على سلوك الاغلبية في الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية فهناك رقابة الصحافة الحرة باعتبارها السلطة الرابعة، وكذلك هناك الرأي العام الحر المستنير فهو المطلوب منه ان يراقب اداء كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية. [٢٦]

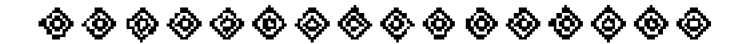
ان القاعدة الاساسية في النظام البرلماني هي ان الشعب مصدر السلطات وحيث ان الشعب مصدر السلطات وحيث ان الشعب لا يمكنه مباشرة الحكم بنفسه فانه يختار ممثلين عنه ليمارسوا الحكم نيابة عنه، وقد اوضحت النظم الدستورية كيفية ممارسة الشعب لسلطته على نحو تؤكد فيه الطرائق والوسائل التي تجعل هذه الممارسة تجسيدا لاستمرارية كون الشعب مصدرا للسلطة.

هوامش الفصل الأول:

1- مدخل الى علم السياسة ،د.بطرس بطرس غالي ،د.محمود خيري عيسى، مكتبة الانجلو ،الطبقة الخامسة ،1976، ص172
2- مرجع سابق 172
3- مرجع سابق172
4- مرجع سابق174
5- دراسات في النظم السياسية ابراهيم شيحا 1980 ،جامعة الاسكندرية
6- مرجع سابق ص 172
7- القانون الدستوري والنظم السياسية ،د.عادل الحياري ص17
8- مرجع سابق ص174ولمزيد من الاطلاع انظر الى العلاقة مابين العروبة والاسلام ندوة صادرة عن دراسات الوحدة العربية سنة 1982
9- مرجع سابق ص 185
10- مرجع سابق ص 185
11- مرجع سابق 185- 195
12- مرجع سابق261- 262
13- مرجع سابق265- 266
14- مرجع سابق267
15- مرجع سابق267- 270
16- التنمية السياسية في ضوء نصوص دستورية غيبت واخرى افرغت من مضمونها، د.محمد الحموري، اصدار نقابة المحامين 2002 ص 3.
17- مقومات الديمقراطية د.رجائي المعشر، ص 276- 278
18- مرجع سابق ص 5
19- مرجع سابق ص 6
20- مرجع سابق ص 7
21- الطاغية، د. امام عبد الفتاح امام، ص122 وانظر كذلك كتاب الجمهورية لأفلاطون ص 466
22- مرجع سابق التنمية السياسية في ضوء نصوص دستورية ، محمد الحموي، ص 8

الفصل الثاني

الهيكل التنظيمي للهيئات التشريعية



مفهوم الهيئة التشريعية: هي السلطة التي تملك حق سن القوانين ومناقشتها فوظيفتها ذات شقين الأولى انها وظيفة تستند الى اراء الشعب وثانيا تعتمد في صياغة القوانين على فقهاء ومشرعين ومن جهة اخرى وعلى مر التاريخ تعتبر الهيئة التشريعية او المجلس التشريعي "البرلمان" هو البوتقة التي تنصهر فيها كل الآراء والافكار ويتمتع في رحابه كل الطوائف ذات المصالح، بينما في المجالس المعاصرة فان المسموح لهم بالمناقشة في حرم المجالس التشريعية هم النواب او ممثلو الشعب.

وتلجأ الدول في العادة الى مجموعة من الوسائل لتشكيل المجالس التشريعية.

تشكيل المجالس التشريعية

تصنف المجالس التشريعية من حيث الشكل الى ما يلي:

١- مجالس تشريعية تقوم على نظام الحزب الواحد: حيث يتولى السلطة التشريعية مجلس واحد، وقد عرف هذا النموذج في كل من فرنسا وانجلترا، كالمجلس الوطني الفرنسي ١٧٩١، ومجلس العموم في انجلترا.

٢- نظام المجلسين: حيث يتولى السلطة التشريعية مجلسان فقد تثبت افضلية اذ انه نشأ نتيجة التطور التاريخي حيث ظهر تعاقب مجلس



اللوردات ومجلس العموم ثم اخذت معظم الدول بهذا النظام لما فيه من مزايا افضل من نظام المجلس الواحد.

مبررات نظام المجلسين:

اعتبر فقهاء القانون الدستوري ان نظام المجلسين يحقق للعملية التشريعية والرقابية جملة من المميزات اهمها:

١- تلافي الأخطاء التشريعية.

٢- تمثيل المصالح والاقليات في الدول الحديثة حيث ان الاقتراع العام يسمح بتفوق طبقة شعبية على باقي الطبقات ولذلك فان مجلس اللوردات او الشيوخ او الاعيان يختار اعضائه من الطبقات العليا في الدولة من رؤوساء وزارات سابقين وقيادات فكرية وقيادات عسكرية وافقية ورجالات اعمال واقتصاد وقانون ووجهاء عشائر ورؤساء طوائف ورؤساء نقابات.

٣- توفير الكفاءات الكبيرة خاصة اذا تعثر افرازها من قبل الشعب في المجلس النيابي اي ان اعضاء مجلس الاعيان سيقومون بفلترة التشريعات والقوانين التي تصدر عن مجلس النواب "مجلس الحكماء"

٤- تمثيل المحافظات والولايات تمثيلا عادلا.

٥- منع استبداد السلطة التشريعية فهي تنظر الى نفسها الى انها الاقوى والأقدر والاكفأ.

ترى هل لنظام المجلس الواحد مميزات؟ فقد رأى فريق من فقهاء القانون الدستوري ان نظام المجلس الواحد يحقق ثلاثة اهداف رئيسية نذكرها فيما يلي:

١- ان هذا النظام يمتاز في انجاز التشريع بسرعة.

٢- انهاء حالة الاحتكاك ما بين المجلسين

٣- نظام المجلسين يخلق طبقات ارستقراطية جديدة.

بعد ان استعرضنا في الصفحات الماضية ابرز أشكال الحكومات والنظم البرلمانية ترى ما هو افضل أنواع الحكومات التي تناسب الناس والجماهير؟

يجيب على هذا التساؤل المفكر الانجليزي جون ستيوارت ميل الذي ينحاز الى الحكومات البرلمانية ويعتبرها الاصلح ونحن نعتقد ان رأي "ميل" في مكانه فهذه الحكومات هي حكومات شرعية ومنتخبة وتمثل الناس خير تمثيل والاهم من ذلك أن جون ستيوارت ميل وضع مجموعة من المحددات للحكم (الصالح ٧١) واهمها:

اولاً- ان مجموعة الحكومة التي تستطيع ان تقوم بتلك المهمة على احسن وجه هي الحكومة التي من المحتمل ان تكون افضل الحكومات ايضا في سائر المجالات ولذلك فان هذا المقياس يصنف صلاحية الحكومات من حيث جودتها وتعتمد جودة صلاحية الحكومة على درجة ميلها نحو زيادة الصفات الحميدة الشعب جماعيا وفرديا كما ان خير الشعب هو الهدف الوحيد للحكومة الصالحة فان مزاياه الطيبة هي القوة الدافعة للعمل.

ثانيا- مدى ملاءمة الحكومة للاستفادة من كمية المزايا الحميدة التي تكون موجودة في اي وقت من الاوقات وتوجيهها نحو الغرض الصحيح.

ثالثا- وجود جهاز قضائي حر ونزيه ومستقل: اي انه لا بد من التفريق ما بين الجهاز القضائي الصالح والجهاز القضائي الفاسد او الطالح او الرديء من حيث الاسس التي على ضوئها يتم اختيار القضاة اما على مستوى عال من الفضيلة والذكاء او على مستوى غير صالح، ومن هنا فان تحصين الجهاز القضائي بقضاة نزيهين يعني تحصين الحكومة الصالحة من الفساد والمفسدين وبعكسه.

ما هو الحكم الصالح: يقصد به جون ستيوارت ميل هو الحكم الذي يتقدم ويسير الى الامام اي في خدمة المجتمع الانساني والبشري وعلى هذا الاساس يعتقد ميل ان الحكومة يجب ان يتوفر فيها الجانب الصالح حتى نقول ان هذه الحكومة صالحة او فاضلة بجميع معانيها من اوضعها الى ارفعها.

ويمكن إجمال أهمها فيما يلي:

١- صفات المخلوقات التي يتشكل منها البشر والمجتمع الذي تمارس الحكومة سلطتها عليه: اي فضيلة وذكاء المخلوقات البشرية والانسانية التي يتألف منها المجتمع، ولذلك فان تنمية فضيلة الشعب وذكائه هي احسن مايجب أن يتوفر في نظام الحكم واول سؤال يطرح من أي مؤسسة سياسية يدور حول مدى اتجاهها نحو تدعيم الصفات المرغوب فيها في افراد المجتمع من صفات ادبية واخلاقية او كما صنفها "بنثام" الصفات الادبية والعقلية والعملية .[١]

٢- المستوى العام للذكاء والامانة الموجودين في المجتمع .

٣- ان جودة الحكومة وفعاليتها يحكم عليه من خلال اعمالها وانجازاتها ومدى استعدادها لتحسين وتنمية افراد الشعب لابميلها لافسادهم.

٤- ويحكم على الحكومة الصالحة بما تقوم به من اعمال تصب في خدمة الشعب والمجتمع خاصة وأن للحكومة نفوذ كبير يؤثر على العقل الانساني كما ويؤثر على عدد من التدابير المنظمة للاعمال العامة ويكون عمل الحكومة الطيب غير مباشر بشكل عام دون ان يفقد حيويته وضروريته بينما عملها الرديء قد يكون مباشرا.

ومن هنا فان الحكم الصالح لن يعزز الا بالمشاركة الحقيقية والتشريع، ومن هنا فان السلطة التشريعية ينبثق دورها من تعزيز ادارة الحكم الصالح وذلك من خلال حكم القانون والمساءلة والمشاركة والشفافية ،فالوظائف الرئيسية الثلاث للهيئة التشريعية تتبثق في سن القوانين ومراقبة نشاط السلطة التنفيذية واجهزة البيروقراطية والعمل على توفير الخدمات العامة للناس في الدوائر الانتخابية فوظيفة التشريع هي جزء لايتجزأ من حكم القانون حيث تتعزز الوظيفة الرقابية للبرلمان من خلال مبدأي المساءلة والشفافية كما أن العمل في وسط الرأي العام يقوي المساءلة والشفافية ويعزز المشاركة الشعبية بالاضافة الى ذلك تمارس معظم المجالس

التشريعية في العالم العربي وظيفة استشارية تماشيا مع تقاليد الشورى بهدف تقريب الحكومة من الشعب من خلال التشريع وتطور المجالس التشريعية نظاما للضوابط والتوازن مع السلطة التنفيذية.

ماهي الاشتراطات والمحددات التي وضعها ستيوارت ميل للشعب الذي يريد ان يرتقي الى الامام؟

لقد اعتبر ميل ان الشعب الذي يريد أن تتوفر فيه الامور التالية فانه سوف يحقق انجازات راقية جدا وتتمثل هذه المحددات بمايلي:

١. القوانين العادلة والمنصفة للشعب.
٢. جهاز قضائي فني كفء.
٣. ادارة حكومية واعية ونزيهة ونظيفة تمتاز بالعدل المالي اي ان لايكون انفاقها باهظا[٢].

ويعتقد ميل ان الحكم السياسي الصالح هو الحكم الديمقراطي النيابي لا الحكم الفاسد فالاخير سيحول القضاء الى منتجع للفساد ومستقع للفاسدين وبذلك يصبح الحكم كله فاسد وغير نظيف ومقبل على الدمار ثم تبدأ الانهيارات وعلى راسها المؤسسات الادارية

فالجهاز الاداري النظيف يشكل الدم الحقيقي الذي يمد الجسد الحكومي بالنزاهة والصلاح بيد القضاء اي ان اي خلل في جسم الجسد يعني ان دم الحكومة اصبح ملوثا بعبارة اخرى يقول ميل انه اذا كان الموظفون المسئولون عن الرقابة والقيود فاسدين او مهملين وكان الرأي العام وهو الينبوع الرئيسي لقوى المراقبة والتغيير جاهلا مطيعا مستكينا ومهملا دوره كذلك فلا يمكن لاحسن جهاز اداري ان يأتي بفائدة [٣]

أدوات الرقابة الشعبية (الاحزاب السياسية):

بعد أن استعرضنا الحكومة البرلمانية والهيئات التشريعية ستتحدث عن الطرف المهم في العمل البرلماني والديمقراطي الا وهو العمل الحزبي وعلى البرلمانيين

والاعلاميين ان يعوا أهمية العمل الحزبي لانه لامعنى للديمقراطية بدون احزاب فكل برلمان يخلو من الاحزاب السياسية هو ليس برلمان بالمعنى الحقيقي وانما هو مكان يجتمع فيه اصحاب المصالح والطبقات ، ومن هنا فاننا سنتناول الحزب السياسي من حيث مفهومه ونشأة التجربة الحزبية وتصنيف ووظائف الاحزاب السياسية واهدافها.

مفهوم الحزب السياسي : ترتبط نشأة الاحزاب السياسية ارتباطا مباشرا بعمليات التحديث والاصلاح السياسي حيث لعبت الاحزاب السياسية ومازالت تلعب دورا رئيسيا بمجموعة من الادوار والوظائف وعلى راسها التنظيم والتعبئة والحشد والتحريك كما وعملت الاحزاب السياسية على خلق الوعي والحس السياسي ويعتبر الحزب السياسي اللبنة الرئيسية في المسار الديمقراطي لاي دولة ولأي نظام سياسي.

ماذا نعني بالحزب السياسي ؟

يعرف المفكر "شليز نجزفري"الحزب السياسي بانه التنظيم السياسي الذي يشارك بنشاط وفعالية في التنافس من اجل المناصب الانتخابية[1] كما وعرفه "فرديجز"بانه اي تنظيم يعين مرشحين للانتخابات للوصول الى البرلمان[2]

كما وعرف بطرس بطرس غالي الحزب بانه "وحدة معقدة فهو منظمة جماهيرية اجتماعية لها جهاز اداري كامل وهيئة موظفين دائمين كما ان له انصاراً عديدين بين افراد الشعب ينتمون الى بيئات وفئات ولهم عادات وتقاليد مختلفة ويهدف الحزب في النهاية الى الاستيلاء على السلطة بالقوة تارة وبالوسائل السلمية تارة اخرى اي بالوسائل الديمقراطية او بالوسائل الثورية الدموية"[3]

وعليه فانه يمكن وضع تعريف مبسط للحزب السياسي بأنه ذلك التنظيم العلني أو السري الذي يقوم ويستند على مبادئ معينة قد تكون معلنة او مستترة يبحث عن اشياع ومناصرين وجماهير مقتنعين باهداف الحزب وايدولوجية للوصول الى السلطة.

ومن هنا فلابد من طرح الفرضية التالية مما يتكون عناصر الحزب السياسي بعد أن تم تعريفه؟

يجيب على هذه الفرضية كل من المفكرين "جوزيف لابالومبارا" و"مايرون وينتز" في كتابيهما الاحزاب السياسية والتنمية السياسية بان هناك مجموعة من العناصر الرئيسية التي تشكل المفهوم السياسي للحزب وهي:

أ. الايديولوجية والعقيدة السياسية اي المرجعية الفكرية للحزب السياسي.

ب. دوام الاستمرارية والتنظيم مهما كانت ظروف الحزب واحوال قيادته.

ج. العمل على نشر التنظيم الحزبي في جميع المستويات والفئات الاجتماعية .

د. الانفتاح على المجتمع المحلي عبر وسائل الاتصال الشخصي والمحاضرات واستخدام وسائل الاعلام للترويج عن الحزب.

ه. المشاركة في كل الفعاليات السياسية من انتخابات نيابية وبلدية ونقابية ومؤسسات مجتمع مدني والمشاركة الفاعلة ما أمكن في الحكومة .

و. خلق التأثير الجماهيري لافكار ومبادئ الحزب[٧]

نظريات نشوء الاحزاب السياسية

يمكن تصنيف ابرز النظريات التي على ضوءها نشأت الاحزاب السياسية ويمكن ابراز اهم هذه النظريات :

اولا- النظرية المؤسسية : ابرز روادها "موريس دوفرجية" حيث اعتبر ان الاحزاب السياسية نشأت مع بداية تكوين المجالس التشريعية كما ان هذه الاحزاب ترتبط بوجود الكتل البرلمانية وتوسعها او مايسمى بالنشأة الواقعية للحزب والنشأة الخارجية من خارج البرلمان علما بان تاريخ العمل الحزبي اعرق واقدم من البرلمان .

ثانيا- النظرية المتعلقة بالموقف التاريخي : ان الازمات التاريخية المتلاحقة للمجتمعات هي التي فرضت ولادة [٨] الاحزاب السياسية ومن الجدير بالذكر ان ازمات التنمية السياسية ومنها الحزبية انبثقت ممايلي :

١- ازمة شرعية

٢- ازمة المشاركة

٣- ازمة التكافل

٤- ازمة التوزيع

ثالثا- النظرية التموية : اي ان الاحزاب نشأت من رحم التحولات الاقتصادية والاجتماعية حيث يرتبط وجود الاحزاب بعمليات التحديث السياسي والمشاركة السياسية .

رابعا- الانظمة الحزبية : النظام الحزبي يمتاز بطبيعة تصارعية وتنافسية من جهة وانظمة غير متصارعة كالحزب القائد والحزب الواحد(٨)

وظائف الاحزاب السياسية

تتدرج وظائف الاحزاب السياسية فيما يلي :

أولاً- تقدم للهيئة الحاكمة المرشحين الصالحين لتولي المناصب الوزارية والادارية واسماء المرشحين لخوض الانتخابات النيابية والبلدية اي ان الاحزاب هي بيوت خبرة .

ثانياً- تقديم البرامج السياسية والطرق السليمة لتنفيذها .

ثالثاً - تمد الهيئة الناخبة بالوسائل الفعالة لنقد اعمال الحكومة ، والشعب بطبيعته غير قادر على القيام بهذه المهمة .

رابعاً- يقدم الحزب الخدمات العامة للناخبين وهي ابسط وسائل السيطرة السياسية

وتتلخص هذه الوسائل فيما ياتي :

١- الحزب هو في الاصل منظمة تعليمية وتشجيعية وتوعوية يقدم المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بالطرق المبسطة الواضحة التي توقظ الوعي السياسي

٢- الحزب يدعو الى تحقيق الوحدة الشاملة سواء اكانت قومية او دينية او وحدة وطنية كما يعمل على تذويب المصالح الفردية واعلاء شأن المصلحة العليا للامة والوطن وهذا ليس دائما .

٣- يعمل الحزب على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة مما يقوي روابط الهيئة الحاكمة .

٤- يقوم الحزب وهو خارج الحكم بمراقبة اعمال الهيئة الحاكمة .

٥- يضع الحزب الاسس المنطقية لاختيار النواب الذين يخوضون الانتخابات واختيار الوزراء الذين سيشاركون في الحكومة .

٦- وجود التعددية السياسية ، والحزبية المتنافسة يمكن الشعب من محاسبة ومحاكمة الحكومة [١٠]

خامسا- التنشئة الاجتماعية السياسية : وهي من اهم وظائف الحزب اي دعم الثقافة السياسية والجماهيرية وخلق القيم والمعايير السياسية وتوسيع قاعدة الوعي السياسي .

سادسا- التجنيد السياسي: اي خلق قيادات سياسية على كافة المستويات العليا "الحكومة والبرلمان "

سابعا- المشاركة السياسية : يعتبر الحزب اداة تنظيمية لتنظيم الافراد مع الاخرين وخلق قنوات اتصال والاسهام في البناء الوطني في الحياة السياسية .

ثامنا- تجميع المصالح : اي ان الحزب يسعى جاهدا على تجميع المصالح وتحديد اولويات القضايا العامة حيث يعمل الحزب على توثيق الصلات مع الوحدات الاساسية داخل النظام السياسي.

تاسعا- صنع السياسات العامة: اي القبول العام بالقرارات والقوانين والسياسات من خلال خلق اليات ربط المواطنين بالدولة ومؤسساتها وكذلك المشاركة السياسية الفاعلة وتأمين الرخاء النفسي للمواطن.

أنواع الاحزاب السياسية

يمكن تصنيف الأحزاب السياسية الى اكثر من صنف وتتدرج أنواع الاحزاب السياسية الى ما يلي:

اولا- احزاب البرامج: وهي الاحزاب ذات المواقف والبرامج المحددة التي تتغير سياستها مع الزمن والواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والتنموي

ثانيا- الاحزاب العقائدية: وهي الاحزاب التي تهدف الى الترويج عن اهداف احزابها العقائدية والتي تقدم تفسيرا عقائديا للازمات التي يعاني منها المجتمع.

ثالثا- احزاب المصالح: وهي التي تبحث عن تحقيق المصالح الذاتية والانية.

رابعا- احزاب شخصانية: ترتبط بوجود اشخاص فاعلين والولاء يكون هنا للشخص اكثر من الحزب [١١]

خامسا- احزاب ثنائية التكوين: اي نظام الحزبين مثل التجربة الامريكية والبريطانية.

سادسا- احزاب احادية او نظام الحزب الواحد مثل الاحزاب الدينية والشيوعية الشمولية. [١٢]

العلاقة ما بين الاحزاب والمجتمع

ان دراسة العلاقة ما بين العمل الحزبي والعمل المجتمعي تساعدنا الى معرفة مكامن الضعف في هذه العلاقة او قوتها وبالمجمل فان الدراسات البحثية ومراكز الاستطلاعات اعتبرت ان العلاقة ما بين الاحزاب والمجتمعات في دول العالم الثالث من حيث النمو والتطور هي علاقة مأزومة للأسباب التالية:

اولا- الخوف من السلطة السياسية: بسبب تغول الدور الامني على السياسي. وان هذا التغول هو المسؤول الأول عن ولادة ثقافة الخوف اي ان الثقافة السياسية في معظم الدول العربية تمتاز بثقافة الخوف او خوف الثقافة.

ثانيا- الرغبة في الاستقلال التام وعدم المشاركة.

ثالثا- عدم الايمان بمبادئ الحزب السياسي.

رابعا- دور الثقافة العرفية والتسلطية في تشويه صورة العمل الحزبي.

خامسا- المصلحة الشخصية وطبيعة العمل الشخصي.

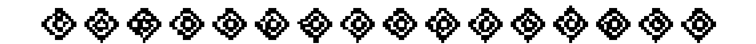
سادسا- التنشئة المجتمعية والعائلية والثقافية عن العمل الحزبي.

هوامش الفصل الثاني

١- الحكومة البرلمانية، جون ستيوارت ميل، ترجمة اميل غوري، ص ٤٩- ٥٠
٢- مرجع سابق ص ٥٥- ٦١
٣- مرجع سابق ص٥١
٤- النظام السياسي الاردني، امين مشاقبة ص ٢٥٥
٥- مرجع سابق ص٢٥٥
٦- مدخل الى علم السياسة مرجع سابق ص٣٠٢
٧- مرجع سابق ص٢٥٥- ٢٥٦
٨- مرجع سابق ص ٢٥٥- ٢٥٦
٩- مرجع سابق ص٢٥٦- ٢٥٧
١٠- مدخل الى علم السياسة ص٣٠٢- ٣٠٥
١١- مرجع سابق ص٢٥٧
١٢- مرجع سابق: المرشد الى الحزب السياسي، مركز الاردن الجديد ص٣٩- ٥٥
١٣- مدخل الى علم السياسة ص٢٠٨- ٢١٩

الفصل الثالث

السلطة التشريعية "البرلمان"



قبل ان ندخل في تفاصيل السلطة التشريعية والتي سبق ان اشرنا الى اهم الهياكل التي تتكون منها هذه السلطة فلا بد ان نقف عند تعريف التشريع ووظائف السلطة التشريعية.

التشريع: هو مجموع القواعد العامة المختصة في الدولة التي تبيح او تحظر او تنظم حقاً او مجموعة حقوق بعبارة اخرى التشريع هو كل قاعدة قانونية تصدر عن سلطة عامة مختصة في وثيقة مكتوبة، والسلطة المختصة بحسب الاصل في سن التشريعات هو المجلس[1] التشريعي بشقيه الاعيان والنواب، الشيوخ، اللوردات.

والتشريع قابل للالغاء او النسخ بحيث يمكن ازالته ووقف العمل به يرفع قوته الملزمة بالنسبة للمستقبل ويكون الالغاء صراحة او ضمنيا.

وظائف السلطة التشريعية

١- اقتراح ووضع القوانين والتشريعات.

٢- الرقابة السياسية على اعمال الحكومة.

٣- توجيه وارشاد الحكومة من اجل خدمة الصالح العام.

٤- اعلام وتثقيف افراد وجماعات المجتمع بشؤون الحكومة والسياسة العامة من خلال ممثليهم.

٥- التمثيل: اي تمثيل افراد وفئات المجتمع في عملية صنع القرار السياسي حيث ان السلطة التشريعية تعكس الاراء والمواقف المختلفة لافراد المجتمع وجزء كبير من عملية التمثيل هو عملية نفسية حيث ان بعض الفئات او الجماعات والافراد ترغب بان تكون ممثلة داخل السلطة التشريعية في عمليات اتخاذ القرار في السياسة العامة للدولة لان هذا التمثيل يعطيهم نوعا من الراحة والطمأنينة والشعور بالمسؤولية والعكس حيث تشعر الفئات او الافراد انهم غير ممثلين في عملية اتخاذ القرار السياسي حيث يوجهون انتقادات حادة لاصحاب القرار في الحكم من خلال اعلانهم عدم الرضا عن تلك القرارات المتخذة من قبل الحكومة.

٦- المناقشات العامة في امور السياسة والحوار داخل السلطة التي تولد الاتجاه السليم الذي يتناسق مع الصالح العام.

٧- القدرة على فرض الرقابة المالية من حيث النفقات وامور الميزانية للدولة واقرارها وكذلك عملية الرقابة على فرض الضرائب[٢]

ومن هنا فقد اعتبر فقهاء القانون الدستوري انه كلما ازدادت درجة استقلال الجهاز التشريعي كلما ازداد درجة المؤسسية و المؤسسات .

المراحل التي تمر بها العملية التشريعية

اولا- مرحلة الاقتراح: وهو مناط بالسلطة التشريعية والسلطة التنفيذية من منطلق ان السلطة التنفيذية لها الحق في اقتراح مشروعات القوانين، ومشروع القانون لا ياخذ صفة القانون الا اذا مرَّ بعدة مراحل، مجلس الوزراء يقترح القانون ثم يحال الى مجلس النواب ولمجلس النواب الخيار اما بالموافقة كما جاء من

الحكومة او الرفض او اجراء التعديل عليه ثم يرسل الى مجلس الاعيان او الشيوخ ، وهناك يدرس القانون اما كما جاء من النواب او اعادته الى النواب مع اجراء تعديلات طفيفة او جوهرية واذا اقر مشروع القانون من الاعيان فانه يصبح قانوناً ، ولكن في بعض الانظمة خاصة النظم الدستورية الملكية يتخذ قرار بذلك القانون سواء بالموافقة او الرفض.

ثانيا- **اقرار القوانين:** اي ان اقرار القوانين مناط بالسلطة التشريعية حيث لا يصدر قانون الا اذا اقره مجلس الامة ومن مميزات النظام البرلماني ان السلطة التشريعية تحافظ على علاقة متينة مع السلطة التنفيذية.

ثالثا- **اصدار القوانين:** إعلان أي قانون يتم اقراره من قبل مجلس الأمة لا يتم الا بعد مروره بالمراحل الرئيسية لكي يصبح قانونا[٢]

الرقابة البرلمانية

مفهومها: اختلفت التعريفات حول الرقابة البرلمانية لكنها توافقت على هدف الرقابة ذاتها ، ويمكن اجمال ابرز التعاريف التي تناولت الرقابة البرلمانية فيما يلي:

- هي الرقابة السياسية للسلطة التشريعية الممثلة في البرلمان او مجلس الامة على اعمال السلطة التنفيذية اي الحكومة ، دون ان تتضمن هذه الرقابة اخلالا بقاعدة الفصل ما بين السلطات ما دامت في الحدود التي تحقق التعاون ما بينهما وتأخذ هذه الرقابة صورا متعددة تتضمنها نصوص الدساتير.
- الرقابة البرلمانية هي رقابة السلطة التشريعية على اعمال السلطة التنفيذية ، وبمعنى اخر سلطة تقصي الحقائق من جانب السلطة التشريعية لاعمال السلطة التنفيذية للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة وتحديد المسؤولية عن ذلك ومساءلة القائمين عليها ، وهذا المدلول قائم في

النظم السياسية الديمقراطية وان كانت تختلف في احتياجاتهم من نظام الى اخر [٤]

- الرقابة البرلمانية وسيلة لحماية مصلحة الشعب والتأكد من ان الحكومة تلتزم بالسياسة المالية والادارية والتنموية التي وافق عليها البرلمان والالتزام بالميزانية التي اقرها ، ومحاسبة الحكومة على تصرفاتها وسياساتها واعمالها وقراراتها ومن حق البرلمان التحقق من مشروعية تصرفات وقرارات الحكومة ومدى تحقيقها للصالح العام وله الحق في مراجعتها وتصحيحها [٥]

ومن هنا فاننا نعتبر الرقابة البرلمانية هي العمود الفقري للعمل البرلماني النيابي على اعمال الحكومة وهي حق مكتسب تمارسه السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية مقابل حق البرلمان الذي تتمتع به الاخيرة.

وتعتبر الرقابة البرلمانية على نشاطات الحكومة في كافة الصور والانشطة من اقوى أنواع الرقابة حيث تؤدي الى الكشف عن الكثير من التجاوزات والمخالفات التي تقع من الادارات الحكومية المختلفة، وهذا يستدعي تسليط الاضواء على اعمالها بهدف دفع الوزراء للتحرك نحو معالجة اوجه القصور في اداء الادارات التالية لهم [٦]

صور الرقابة البرلمانية :

يمكن اجمال ابرز الصور التي تنطلق منها الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة وذلك من خلال ما يلي:

١- عرض الحكومة لبرنامجها على البرلمان او مجلس الامة مع طلب الموافقة.

٢- الحكومة ممثلة في مجلس الوزراء، والوزراء مسؤولون عن اعمالهم امام مجلس الامة الذي من حقه ان يناقش بيانات الحكومة ومشاريعها.

٣- من حق اعضاء البرلمان توجيه الاسئلة والاستجوابات للحكومة ولاعضائها كل في دائرة اختصاصه وعلى رئيس الحكومة والوزراء الاجابة والرد.

٤- للمجلس الحق في عرض الثقة بالوزراة وسحبها.

مؤشرات الرقابة البرلمانية

تختلف مؤشرات الرقابة البرلمانية باختلاف النظم السياسية السائدة في الدولة وتظهر قوتها بصورة واضحة في النظام البرلماني وذلك من خلال المحاور والمؤشرات التالية:

المؤشر الأول: ان هذا النظام يقوم اساسا على ان مسؤولية الحكومة مسؤولية تضامنية بالاضافة الى ان مسؤولية الوزير الفردية في نطاق وزارته مما يتيح للبرلمان محاسبة الوزراء او محاسبة الوزير عن مختلف اعمال وزارته باعتباره مسؤولا عن جميع الفعاليات التابعة لوزراته وعن الموظفين العاملين فيها وتكون هذه المحاسبة وفقا لما يحدده الدستور [٨]

المؤشر الثاني: اتساع نطاق مسؤولية الرقابة البرلمانية على كافة الاعمال التي يمارسها الوزير وكذلك جميع الاعمال المرتبطة بوزارته وكل موقف او قرار يتخذه الوزير او اي اهمال او اي تقصير يكون مسؤولا امام البرلمان.

المؤشر الثالث: ان المسؤولية السياسية التي يقوم بها النائب برقابته على الحكومة لا تهدف الى البحث فقط عن متى يخطئ الوزير ومتى لا يخطئ بل عن الرقابة البرلمانية على الحكومة أي أن الهدف الرئيسي هو مدى مطابقة سلوك الحكومة ووزرائها من الناحية القانونية على اساس ان الديمقراطية البرلمانية هي دولة القانون والمؤسسات اي ان الرقابة تريد تحقيق فحص مدى متابعة عمل الوزير لوزارته.

إشكالية طبيعة الرقابة البرلمانية ما بين الرقابة السياسية والقانونية.

هناك اتجاهان فقهيان حول اسناد الدور الرقابي للبرلمان وهما :

الأول: الاتجاه السياسي : حيث اعتبر اغلبية الفقهاء الى ان الرقابة البرلمانية هي سياسية من منطلق الدور الذي يقوم به البرلمان ويستدل على ذلك من خلال اسمها كما واطلق بعض الفقهاء الرقابة عليه بالرقابة الوقائية لان عملية الرقابة التي تقوم بها هيئة ذات صبغة سياسية (٩)

الثاني: الاتجاه القانوني: حيث اعتبر انصاره ان الرقابة البرلمانية ليست مجرد رقابة سياسية لكنها رقابة ذات طابع قانوني اذ تقوم السلطة التشريعية فيها بالنظر في القوانين القائمة والعمل على تعديلها وتطويرها وذلك لأنه نتيجة لاعمالها الرقابية في بعض الاحيان وبالمجمل فان الاعمال الرقابية التي يقوم بها البرلمان هي اعمال سياسية اكثر منها قانونية نظرا للدور الذي يقوم به البرلمان بمراقبة السلطة السياسية الحاكمة .

وعلى ضوء ماتقدم لاحظنا ان الرقابة السياسية على اعمال الحكومة تتم في ظل النظام البرلماني عن طريق المجالس التي تتمتع بحق مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية بناء على المبادئ الدستورية حيث تعتبر وظيفة البرلمان الرقابية من اهم وظائفه نظرا لان الوزارة مسؤولة امام البرلمان.

وسائل الرقابة البرلمانية على الحكومة

ان البرلمان يملك الحق في مراقبة اعمال الحكومة ومحاسبتها طيلة انعقاد دوراته البرلمانية بالعديد من الوسائل والاجراءات التقنية ذات الاحوال البرلمانية "١٠"، كما ان النصوص الدستورية ذات النظم البرلمانية نصت على وسائل الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة حيث اجتمعت اراء الفقهاء والمشرعين الدستوريين على ان وسائل الرقابة البرلمانية تنحصر فيمايلي :

اولا- السؤال: وهو حق دستوري للنائب حيث يمكنه ان يطلب من الوزير المعني ايضاحات وتفصيلات عن مسالة في شأن معين ما وقد نشأ هذا الحق في انجلترا اولا ثم انتشر لاحقا ما ومن هنا فان السؤال النيابي يجب ان يكون واضحا وموجزا ومنصبا على الوقائع المراد استيضاحها. والاسئلة النيابية ليس لها فترة محدودة مادام البرلمان قائما باستثناء الاسئلة المتعلقة بالموازنة او بمشاريع القوانين حيث يتم توجيهها في جلسة المناقشة. والسؤال يعزز العلاقة مابين الوزير والنائب والذي يتوجب الاجابة عليه مباشرة خلال المدة القانونية المحددة في الدستور[11]

من جهة اخرى اعتبر الفقيه "دو جي" انه بالرغم من ان السؤال لايرتب اي مناقشة الا انه يعتبر وسيلة جدية لرقابة الحكومات لانه يوفر للبرلمان هيئة واعطاء استجلاء وتوضيح حقيقة العدد من التصرفات والقضايا[12] كما واعتبر "موريس دوفرجيه" ان من حق البرلمانين ان يسألوا الوزراء عن الافعال المتعلقة بوزاراتهم ويسألوا رئيس الحكومة عن السياسة العامة لحكومته وان هذه المنظومة تحقق رقابة فاعلة ومنتظمة.

ثانيا- الاستجواب: يعتبر من اهم وسائل الرقابة البرلمانية على اعمال الحكومة وتعود نشأته الى دستور (٧٩) حيث كانت هي المرة الأولى التي يعرف بها هذا النوع من الوسائل بيد انه لم يلبث ان غاب عن دستور السنة الثالثة من الثورة الفرنسية لان هذا الدستور كان قد حرم اعضاء الوزارة من دخول المجالس التشريعية وبالتالي حرم تلك المجالس من سؤالهم واستجوابهم ، وفي عام ١٨٤٨ استعمل اعضاء الجمعية الوطنية الاستجواب بطريقة واسعة ثم بدأت الجمعيات التشريعية عام ١٨٤٩ في تنظيم حق الاستجواب الى ان صدر ١٨٥٢ [13]

ويساهم الاستجواب في مناقشة حقيقة الاعمال الحكومية وينتهي بقرار يصدره المجلس تعبيرا عن رأيه من موقف الحكومة بهذا الشأن موافقا

او اعتراضا وبذلك يمكننا القول ان الاستجوابات اهم الاسلحة الهجومية التي يلجأ اليها النواب تجاه الحكومة لمناقشتها في سياستها بهدف نزع الثقة عنها ، ويعتبر الاستجواب ومفاعليه سمة من سمات النظام البرلماني التي لاتتوفر في غيره من الانظمة السياسية[14].

ثالثا- لجان التحقيق والرقابة : يعتبر التحقيق وسيلة ناجعة من وسائل الرقابة البرلمانية وهو حق دستوري من حق المجلس في الوقوف على حقيقة المسائل والقضايا والقرارات ذات العلاقة بصلاحياته الدستورية ، ولكي يتمكن المجلس من اجراء التحقيق في نشاطات الحكومة فانه يؤلف لجنة او لجاناً مؤقتة يتم تأليفها او تشكيلها لغايات محددة و وتتمتع لجان التحقيق بصلاحيات قضائية او استقصائية[15] والتحقيق يعتبر وسيلة برلمانية جماعية بتقريرها وتنفيذها ، ذلك ان اللجوء اليها معلق بقرار من البرلمان بإجراء التحقيق كما ان اجراء التحقيق يعتبر احد الاعراف الدستورية البرلمانية يمارسه البرلمان في معظم الانظمة السياسية بصرف النظر عن وجود او عدم وجود نص دستوري [16]

رابعا: المفوض البرلماني او الامبوسان: اي المفوض بصورة شخصية مستقلة يعينها البرلمان لمراقبة الادارة الحكومية ، وقد يكون للمفوض البرلماني صلاحيات عامة كما هو معمول به في السويد والدنمارك والنرويج وتطبق بريطانيا هذه الوسيلة منذ ١٩٦٧ .

حيث يتلقى المفوض البرلماني شكاوى المواطنين ضد تجاوزات الادارة ويجري التحقيق ويتدخل لدى الحكومة ، وفي بعض البلدان يقوم البرلمان بتكليف لجان مختصة ومتخصصة تقوم باجراء الرقابة عن بعض المصالح الخاصة وفي بعض الدول الغربية هناك لجان خاصة متعلقة بالامن والقوات المسلحة [17]

ولكن في عالمنا العربي الاجهزة الامنية والقوات المسلحة ممنوع مراقبتها فهي اعلى من سلطة البرلمان والدولة معا وهذا التوسع في الصلاحيات يعود الى الانظمة الحاكمة التي يعتمد نفوذها وقوتها لاعلى الشعب بل يستمد من هيمنة القوات المسلحة والاجهزة الامنية فهي مقدسة ولايجوز الحديث عن موازناتها ومراقبة أدائها .

خامسا المناقشة العامة: قسم فقهاء القانون الدستوري المناقشة الى قسمين :

القسم الاول: مناقشة تستهدف المسؤولية السياسية وهي الاستجواب.

القسم الثاني: مناقشة تستهدف الاخذ بالمقترحات غير المسؤولية السياسية وهي كافة أنواع المناقشات الاخرى ومن الامثلة على ذلك المناقشات التي تستهدف الاخذ باقتراحات غير المسؤولية السياسية ومايحدث اثناء مناقشة خطط الحكومة واستراتيجياتها "الموازنة العامة ". ومن امثلة المناقشات التي تستهدف الاخذ بالمسؤولية السياسية هو مناقشة برامج الحكومة هذا وقد بدأ هذا النوع من المناقشات في فرنسا حيث كانت الوزارة في عهد لويس الرابع عشر غير مسؤولة امام مجلس الشيوخ ، ولذلك لم يكن من الممكن لجوء الاعضاء الى الاستجواب، غير انهم ابتكروا اسلوبا اخر للسؤال مع المناقشة وقد اعترضت عليه الجمعية الوطنية على هذا الاجراء على انه مخالف، وقد سمي في بعض الاحيان بالاستجواب المخفي حيث ان الجمعية الوطنية الفرنسية "١٤٧" وجهت سؤالا مع المناقشة عن السياسة الخارجية الفرنسية .

ومن هنا فان طلب المناقشة يختلف عن الاستجواب من خلال نقطتين اولهما: الاستجواب يكون مفردا او منفردا بينما طلب المناقشة باجماع اكثر من نائب .

ثانيهما مضمون الاستجواب هو الكشف عن حقائق ووضع معين في العمل التنفيذي من خلال المناقشة بينما طلب المناقشة يطلب طرح موضوع هام للمناقشة مابين البرلمان والحكومة لتبادل الرأي بينهما .

سادساً- الاقتراحات برغبة : ومهما يكن فان الاقتراح برغبة يضع مؤشرات للحكومة بالرغم من عدم اجراء اي حوار مابينهما فهو يعتبر ثمرة من ثمار الرقابة البرلمانية .

سابعاً- العرائض والشكاوى: وهي التي تتعلق بامور شخصية تخص المواطن الذي يقدمها فقد تكون في بعض الاحيان من اجل وضع السلطة التشريعية بصورة مخالفة معينة في دائرة من دوائر الدولة فهي تعتبر وسيلة رقابة برلمانية .

ثامناً- بند مايستجد من اعمال: وهو يعتبر من أنواع الاسئلة الشفوية التي تقدم للحكومة ويسمى في بعض الدول السؤال العاجل ويهدف الى اثارة بعض القضايا الملحة والسريعة ذات الصفة العاجلة فهناك بعض القضايا لاتحتمل التأخير لا في وقت طرحها ولا في مدة الاجابة عليها لان عنصر الوقت مهم جدا بالنسبة لها وعلى ضوء ذلك ادركت بعض النظم البرلمانية اهمية هذا الموضوع فأسست نظاما خاصا لايخضع لاسلوب طرح الاسئلة التقليدية والاجابة عليها ويشترط هذا النوع وجود الوزير المسؤول امام البرلمان للاجابة على الاسئلة الموجهة اليه ويهدف الى حمل الوزراء على تحديد مواقفهم تجاه بعض القضايا المهمة المطروحة على الساحة الداخلية او كما يستعملها بعض النواب كاداة لعرض مشاكل مناطقهم الانتخابية.

تاسعاً - المذكرات: بعض البرلمانات لجأت الى هذه الوسيلة لسهولتها وسرعتها وعدم مرورها في مراحل كباقي الوسائل الاخرى كالسؤال والاستجواب وقد استندت هذه الوسيلة من منطلق الاعراف البرلمانية ويتم اعداد هذه المذكرة من قبل نائب او مجموعة نواب او كتل

برلمانية او حزب برلماني حيث ترسل الى رئاسة المجلس بطلب مخاطبة جهة معينة بموضوع المذكرة ما وهي احد الوسائل التي يستخدمها البرلمان للضغط على الحكومة .

وفي ختام هذه الورقة فقد اعتبر فقهاء القانون الدستوري ان السلطة التشريعية اذا تنازلت او تكاسلت او تهاونت او جمدت وظيفة الرقابة البرلمانية فان العملية الديمقراطية برمتها تصبح مهددة داخل النظام السياسي .

هوامش الفصل الثالث:

١- الموسوعة الحرة ، شبكة الانترنت WWW.Net.Wikimedia.R.

٢- النظام السياسي الاردني ، د. امين مشاقبة ص٣٠

٣- القاموس السياسي ، احمد عطيات ، ص ٥٦٨.

٤- مرجع سابق ١٩٦

٥- الرقابة على اعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني ايهاب سلام ، ص٢

٦- تطور الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في الاردن ، د. عبد المهدي السعودي ،ص ١٨٧ .

٧- الرقابة البرلمانية في مجلس النواب الاردني ،د. محمد المصالحة وفائق الزيدان ص ٩- ١٠ .

٨- النظام السياسي الاردني ، امين مشاقبة ، ص٣٠ وانظر كذلك النظام السياسي الاردني وتحديث الاستقرار السياسي .

٩- مرجع سابق ص ١٠- ١١

١٠- القانون الدستوري والنظم السياسية ، د. عادل الحياري ، ص ٣٢٨ .

١١- الفصل والتوازن مابين السلطتين التنفيذية والتشريعية د. محمد حسين يعقوب ،ص٦٢.

١٢- مرجع سابق ص٦٢ .

١٣- مبادىء القانون الدستوري ، سعيد جبر ،ص ٦٧

١٤- مرجع سابق، ص ٢٥ .

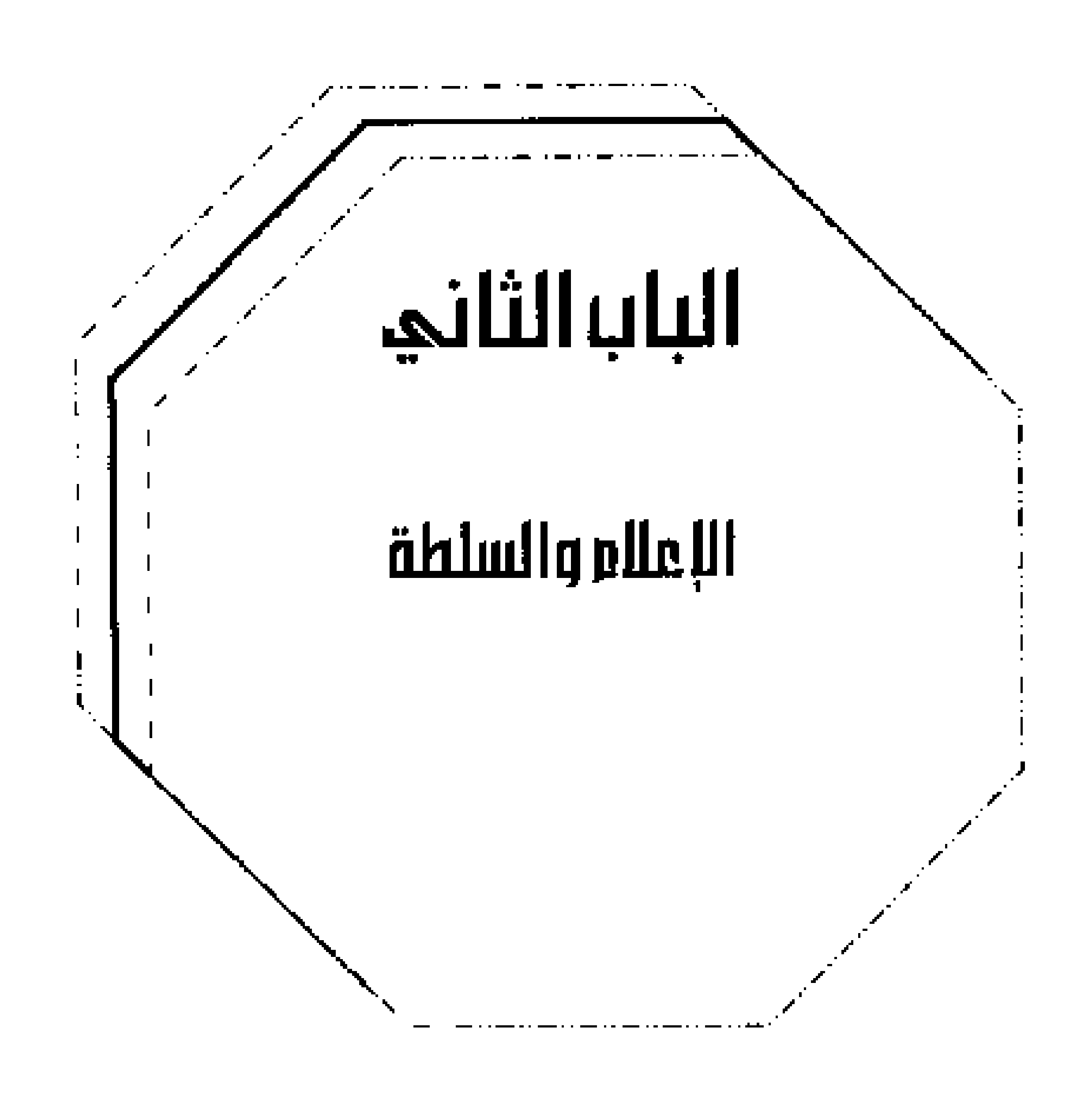
١٥- مرجع سابق ،ص ٦٣ .

١٦- مرجع سابق ،ص ٦٤

١٧- المؤسسات السياسية والقانون الدستوري ،موريس ديفرجيه ص١١٨ .

١٨- مرجع سابق ص ٦٤

١٩- مرجع سابق ص ٢٣.

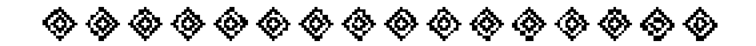


الباب الثاني

الإعلام والسلطة

الفصل الأول

علاقة الإعلام بالسلطة



في هذا الفصل سنناقش علاقة الإعلام بالسلطة بشكل عام تمهيداً للدخول إلى صلب البحث الذي سينصب الحديث من خلاله على علاقة الإعلام بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وما موقف السلطة عبر التاريخ من الاعلام .

نشأة السلطة والإعلام

- يجمع علماء الاجتماع والتاريخ إلى أن السلطة والإعلام كلاهما ينتميان إلى الظواهر الاجتماعية فقد ظهرا مع نشأة الإنسان ذاته فالسلطة تاريخياً (1) نشأت مع نشأة الوجود الاجتماعي للإنسان ككائن يعيش في جماعة ويرتبط بعلاقات متنوعة ونشأت السلطة كقوة تسيطر على الجماعة وتنظم العلاقات القائمة بين أفرادها وتحافظ على مصالحهم المشتركة كذلك نشأ الإعلام او الاتصال عندما أصبح الفرد عضواً في جماعة بشرية يستقبل الأنباء والمعلومات ويستمع الآراء وينقلها إلى غيره من الأفراد ويتصل مع الآخرين سواء بالإشارة أو بالرموز...

أن محور العلاقة ما بين السلطة والإعلام هو الاعلام بحد ذاته حيث أن الإعلام بحد ذاته يشكل ظاهرة مهمة جداً في حياة الإنسان بل يعتبر ابرز جوانب الشخصية الإنسانية .

مفاهيم العلاقة ما بين السلطة والإعلام عبر التاريخ الإنساني تنوعت مفاهيم العلاقة ما بين السلطة والإعلام عبر الزمن حيث استندت هذه العلاقة على مايلي:

١- خصائص النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في هذه المجتمعات

٢- درجة التطور الحضاري لهذه النظم .

وعلى ضوء ذلك نشأ ما يسمى بالنظام الإعلامي القديم والذي يمثل انعكاساً لواقع النظم الإعلامية السائدة والمنبثق من النظم السياسية والاقتصادية السائدة آنذاك ودرجة التطور الحضاري من حيث إقامة نموذج إعلامي واحد على الصعيد العالمي في أي مرحلة من مراحل التاريخ الإنساني المتعاقبة .

ولن يتم فهم العلاقة ما بين الإعلام والسلطة إلا إذا فهمنا ماذا نعني بالسلطة والإعلام معاً؟

مفهوم السلطة : انقسمت الدراسات حول وضع تعريف للسلطة ، والاهم من ذلك برز تياران فكريان أيهما ظهر قبل الآخر الدولة أم السلطة وهذه جدلية تشبه جدلية الدجاجة والبيضة فالأولى اعتبرت أن السلطة نشأت قبل الدولة أي في المجتمعات البدائية القديمة كالأسرة والعشيرة والقبيلة ، بينما الثانية اعتبرت أن السلطة نشأت بعد الدولة أي في المجتمعات الحديثة والمعاصرة كالأحزاب والنقابات والمنظمات الغير حكومية ووسائل الإعلام وبذلك فان وجود السلطة لا يعني إلغاء السلطة في مستوياتها الأخرى بالمجتمع [٢].

- السلطة تعني كل علاقة قوى هي على الأصح علاقة سلطة وهذا الرأي يتبناه الفيلسوف والمفكر الفرنسي فوكو.[٣]
- السلطة في مفهومها العام تعني الحق في إعطاء الأمر فهي تلتزم آمراً ومأموراً وأمرا له الحق في إصدار الأمر إلى المأمور، ومأمور واجب عليه طاعة الأمر الموجب إليه [٤]
- إذن يمكننا وضع تعريف مبسط للسلطة على النحو التالي: السلطة هي استخدام عناصر القوة المتوفرة أو هي القوة بذاتها .

تحليل ظاهرة السلطة

معظم المجتمعات عبر رحلة التاريخ الإنساني كانت تبحث عن تبرير لوجودها ، ولذلك ظهرت العديد من المذاهب والفلسفات والأفكار التي استهدفت تحليلها وعلى النحو التالي:

أولاً: الفلسفة الثيوقراطية أو الحق الإلهي: وذلك من خلال تأليه رموز السلطة باعتبارهم مبعوثين من الله لينفذوا مشيئته .

ثانياً: نظرية القوة: أي ان السلطة حق لمن يمتلكها أي ان له الحق في فرض إرادته على الآخرين وقد أطلق عليها ابن خلدون الغلبة .

ثالثاً: نظرية التطور العائلي: تنطلق هذه النظرية من السلطة من خلال رب الأسرة ثم كبير العائلة ثم رأس العشيرة فزعيم القبيلة وأخيراً سلطة الدولة.

رابعاً: وقد استمرت تحليل ظاهرة السلطة حسب النظريات السابقة إلى عناية العصور الوسطى حيث الحكم المطلق الاستبدادي التسلطي فالحاكم لا يخضع للقوانين أو لإرادة المجتمع بينما الآخرون يخضعون لسلطته وارادته فهو رمز للدولة وهو كذلك الدولة والسلطة كلها مركزة بيديه .

ومن هنا فقد قرن فقهاء القانون الدستوري ما بين الحكم الاستبدادي والحكم المطلق وكما اشرنا في الصفحات السابقة فالأول لا يخضع للقوانين بينما الثانية لها قوانين تلتزم بها ، وخلال نهاية هذه الحقبة ظهرت الليبرالية والتي ساهمت في القضاء على الحكم التسلطي والاستبدادي في دول أوروبا وأمريكا .

ونخلص في النهاية إلى أن حيثما توجد جماعة إنسانية تظهر الحاجة إلى السلطة كقوة تدير شؤونها وتحافظ على مصالح أفرادها ، ومن هنا تختلف السلطة باختلاف المجتمعات وتعدد المراحل التاريخية فهناك تباينات من أن تكون سلطة الفرد أو الجماعة أو سلطة الأقلية أو سلطة الأكثرية ؛ والسلطة تصنف من حيث وجودها إلى سلطات ثلاث تنفيذية وتشريعية وقضائية ، ومن حيث الايدولوجيا ليبرالية اشتراكية ومن حيث المستوى تصنف إلى سلطة الدولة ؛ سلطة الأحزاب ، النقابات ، الجمعيات الغير حكومية ، الرأي العام ، الإعلام .

بعد أن عرضنا للسلطة ماذا نعني بالأعلام ؟

دخل علماء الاتصال والإعلام في إشكالية تعريف الإعلام والاتصال فهما مختلفان بالشكل لكنهما يلتقيان من حيث المفهوم والمعنى أي أنهما يختلفان من حيث الشكل ويلتقيان بالمعنى.

فكلمة الاتصال تعني عملية نقل الأخبار والمعلومات والآراء والأفكار والمعتقدات داخل المجتمع أي أن الاتصال يعني التواصل والمشاركة [٥]..، بينما الإعلام يعني نقل الإخبار عن منتجات الاتصال بما تحتويه من أنباء ومعلومات وآراء وأفكار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى الإعلام هو مجموع وسائل التوعية التقنية المادية والإخبارية والفنية والأدبية والعلمية المؤدية للاتصال الجماعي بالناس بشكل مباشر أو غير مباشر ضمن إطار العملية التثقيفية الإرشادية للمجتمع [٦]

العملية الإعلامية: تعني المضمون الذي تقدمه الوسائل الإعلامية ومدى مسايرته لروح العصر سواء في عصر التحرر الوطني أو في مقاومة المحتل والفاعلية الموضوعية والأبعاد التثقيفية والشكل الفني الجميل والملائم فيه ويتم نقد الجهاز الإعلامي وتقويمه عموماً إيجاباً وسلباً [٧].

العلاقة بين الإعلام والثقافة

الثقافة: هي كل ما تبقى لدينا بعد أن نكون قد نسينا كل شيء بينما الإعلام هو المنهج وبما أن المنهج لا وجود له إذ لم يتواجد المذهب فليس ثمة وجود لأعلام دونما مذهب وليس في تاريخ البشرية مفتاح واحد يفتح جميع الأبواب المغلقه[٨] بينما النظرية الإعلامية هي كل ما يتصل بنقل الرسالة الإخبارية داخل نطاق الوظيفة الثقافية للدولة هذا ما جاء على لسان د. حامد ربيع [٩]

العلاقة بين الإعلام والسلطة

بعد أن عرفنا الإعلام والسلطة والاتصال والنظرية الإعلامية لا بد وان نبحث أوجه التعاون ما بين الإعلام والسلطة حيث أوضحنا أن السلطة هي القوة أو القوى التي تهيمن على جماعة بشرية وتدير شؤونها بصرف النظر عن تعدد أشكال هذه السلطة وتنوع تصنيفاتها ومستوياتها أو اختلاف ايدولوجياتها، بينما أوضحنا أن الإعلام هو تبادل المعلومات والأخبار والآراء داخل المجتمع الواحد، ومن هنا وفي

صلب الحديث عن العلاقة ما بين الإعلام والسلطة لا بد وان نسلط الضوء على إشكالية العلاقة ما بينها حتى نصل إلى تشخيص هذه العلاقة .

ابرز الإشكاليات ما بين الإعلام والسلطة إن السلطة نشأت قبل الإعلام بينما رأى آخرون أنهما نشأ مع بعضهما البعض، وان الإشكالية ما بينهما نشأت تاريخياً من خلال سريان عملها وخاصة عندما اتجهت السلطة إلى الهيمنة والسيطرة على شؤون الجماعة ومن بين ما هيمنت عليه هو الإعلام .

إذن السلطة والإعلام نشئا مع بعضهما البعض لكن مرحلة الافتراق بدأت متى أن جنحت السلطة إلى الهيمنة والسيطرة على المجتمع والإعلام هو جزء من المجتمع والسبب هو تبرير شرعية السلطة ولذلك بدأت العلاقة ما بينهما بداية غير متكافئة فالسلطة تريد إثبات ذاتها سواء أكانت مشروعة أو غير مشروعة والإعلام وظيفته منح الشرعية على تصرفات السلطة فقط وتبرير سلوكها أي على الإعلام إن ينحني أمام سجادة السلطة ويسجد أمامها معلناً الولاء والطاعة لكي ينعم بقداستها ويتحول أمام حضرتها إلى بصمجي لتثبيت شرعية السلطة ويمكن توضيح ذلك من خلال قراءة قوانين العلاقة ما بين الإعلام والسلطة .

قوانين العلاقة بين الإعلام والسلطة

يمكن إجمال ابرز القوانين التي لها دور مباشر في العلاقة ما بين الإعلام والسلطة وتتمثل فيما يلي:

القانون الأول: وجود ارتباط وثيق ما بين وجود سلطة مطلقة في مجتمع ما وبين قيام الإعلام في هذا المجتمع بدور الأداة التي تبرز وجود هذه السلطة وتدعم شرعيتها وتذود عنها ضد خصومها ومنافسيها وبذلك يتحول الإعلام من إعلام بمفهومه الحقيقي إلى دعاية[١].

ترى ماذا نعني بالدعاية ؟ الدعاية هي فن التأثير والإقناع والإغراء والإيحاء والترغيب الحسي الذي يمارسه الداعية والسياسي لفرض أن يتقبل غيره بالقناعة الفكرية ووجهات نظره وآرائه و أفكاره وأعماله سياسياً وعسكرياً واقتصادياً والدعاية أنواع: منها البيضاء والسوداء والرمادية واخطرها على الإطلاق الرمادية[٢]

القانون الثاني: وقد تم تطبيقه خلال القرون الوسطى حتى بزوغ حركة التنوير والثورة الصناعية وبروز الحركات الديمقراطية حيث جرى تحول في العلاقة ما بين السلطة والإعلام عندما تحولت السلطة من سلطة مطلقة إلى سلطة مقيده تنبع من الإرادة الشعبية وقد ترافق ذلك مع بداية ظهور وسائل الاتصال الجماهيري والانتقال من مرحلة الاتصال المباشر وهذا الدور شكل نقله نوعية في تاريخ العلاقة ما بينهما من خادم للسلطة إلى أداة لنقد السلطة ومراقبتها و محاسبتها[١٣]

القانون الثالث: حيث انتقل الإعلام في هذه المرحلة من أداة في يد سلطة واحدة وإنما أداة في أيدي سلطات أخرى متعددة في المجتمع بحيث لا يقتصر دور الإعلام بالدفاع عن السلطة الحاكمة وإنما ليكون أداة لسلطات الأخرى في نقد ومراقبة السلطة الحاكمة ومحاسبتها[١٣]

وهذا بالطبع يقودنا إلى موضوع فرعي هو أنماط الإعلام حيث ظهر خلال المسيرة التاريخية للمجتمعات البشرية نمطان من الإعلام أولهما الرسمي وثانيهما المناوئ والمعارض للسلطة .

وكان الإعلام السائد هو إعلام السلطة بينما الصوت الخافت والضعيف هو الإعلام المناوئ للسلطة فهو إعلام مغلوب على أمره، والأدهى ان إعلام السلطة والمقاومة قد عملا مجرد أداة في أيدي السلطة وفي أيدي المناوئين للسلطة الكل يسعى إلى امتلاك الإعلام فمثلاً اكتشاف الطباعة منح السلطة وسيلة متطورة لمخاطبة الناس وكذلك وجد المعارضون في الطباعة وسيلة لمخاطبة الناس ولمحاربة السلطة .

نخلص إلى أن السلطة سعت إلى امتلاك الإعلام وكذلك المعارضة تسعى إلى امتلاك الإعلام وعندما تمتلك المعارضة السلطة تحول الإعلام المقاوم إلى إعلام رسمي وهكذا دواليك أي تبدأ عملية تبرير شرعية السلطة والتنديد بالمعارضة ومن هنا فان التطور الذي تحقق للإعلام جاء بسبب التطور التكنولوجي في مجال الاتصال وساهم في التعددية السياسية في المجتمعات الغربية وقد أدى تطور وسائل الإعلام إلى الطابع المؤسسي الضخم لوسائل الإعلام نفسها واستقلال الإعلام عن السلطة وفي مرحلة لاحقة لم يكتف الإعلام بان يكون مستقلاً عن السلطة بل أصبح سلطة كباقي السلطات رقيباً عليها[١٤]

القانون الرابع: أي وجود علاقة وثيقة بين التطور الحديث في تكنولوجيا الإعلام ونمو الطابع المؤسسي للإعلام والتعددية السياسية في المجتمع الديمقراطي وبين تزايد استقلال وسائل الإعلام عن السلطة وان الارتباط بين كل من الطابع المؤسسي المستقل لوسائل الاعلام سيؤدي الى تحول الاعلام كسلطة مستقلة قائمة بذاتها من سلطات المجتمع الديموقراطي الحديث و يمكن تلخيص هذه القوانين على النحو التالي "أن النظام الاعلامي في المجتمع ما ليس سوى تعبير عن النظام الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي السائد في هذا المجتمع"[١٥]

تطور العلاقة بين الإعلام والسلطة

مرت العلاقة ما بين الإعلام والسلطة عبر الحقب التاريخية ما بين الشد والجذب فتارة تحدث علاقات ودية ما بينهما وتارة تحدث عمليات طلاق وتارة تفترس السلطة الإعلام وتارة تحاول اختطافه تمهيداً لإخضاعه والسيطرة عليه. لكن هذه المراحل لا يمكن تعميمها من منطلق أن نضال الإعلام وانفصاله عن السلطة في المجتمعات الغربية وضع حداً لهذه العلاقات أما في عالمنا العربي فما زالت العلاقة غير سوية من بين الإعلام والسلطة وما زالت السلطة تهيمن على الإعلام بل والمجتمع بأسره سواء بفعل الإرث العائلي أو السطوة الدينية فخضوع الإعلام للسلطة هو جزء من خضوع المجتمع برمته، فعندما يخضع الإعلام للسلطة تخضع الثقافة ويخضع الفكر وتغيب الإرادة الشعبية ويخضع البرلمان ويخضع القضاء يعني أن المجتمع انتهى وعلى ذلك لا يمكن ان تسمي هذا المجتمع في دولة ما مجتمعاً.

الأدوار التي يؤديها الإعلام في السلطة

يمكن إعطاء تصور كريلائي للإعلام التابع والخاضع للسلطة أو الإعلام الراكع أمام سيقان السلطة وذلك من خلال :

١- تبرير وجود السلطة
٢ منحها المشروعية
٣- الإشادة بمنجزاتها
٤- التنديد بخصومها

ولا يمكن أن تسمي هذا الإعلام بالإعلام بل هو دعاية إعلامية وان الأسلوب الدعائي هو الغالب على طبيعة هذه العلاقة كما اشرنا في الصفحات السابقة ومن هنا فانه لا بد من قراءة المشهد الإعلامي منذ نشأته حتى نتعرف على طبيعة العلاقة ما بين الإعلام والسلطة عبر الحقب التاريخية السالفة .

المرحلة الشفهية : وهي تتضمن الإعلام المباشر بأشكاله المختلفة كالاتصال الشخصي أو الجمعي او عن طريق النفخ في الأبواق أو المنادين بالأسواق أو الذي يجوبون الشوارع والأسواق، وكانت هذه الوسائل تستخدم في أوقات السلم والحرب أو الإعلامية عن حالة وفاة الحاكم أو سقوطه أو تنصيب الحاكم وفي إبلاغ الرعية بأوامر الحكومة وتعليماتها فضلاً عن الدعاية للحاكم والتغني بأمجاده ومآثره أو عن طريق الرواة أو الشعراء أو القصاصين والخطابة والندوات، سطوه القبلية وهو شكل من أشكال السلطة[11] هذا وكانت وظيفة الشاعر بالدرجة الأولى الناطق الرسمي باسم سلطة القبيلة والقصيدة كانت هي بمثابة وسيلة الإعلام .

أن الاتصال الشخصي عرفته المجتمعات الإنسانية في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وما زال يستخدم في عالمنا المعاصر وخاصة في إلقاء خطب الجمع والأعياد وفي فترة الحملات الانتخابية حيث يلجأ اله المرشح في الاتصال مع الناخبين وخاصة أثناء زيادة المنازل وان استخدام التلفزيون في الدعاية الانتخابية ما زال ضئيلاً في العالم العربي بسبب الظروف الاقتصادية وسيطرة الدول أو السلطة على الإعلام .

ولذلك بسبب انحصار وسائل الإعلام في ذلك الوقت فقد هيمن الاتصال الشخصي على حياة المجتمعات آنذاك ، و لذلك كان تأثير الاتصال الشخصي على الرأي العام محدوداً النطاق ووسائله عشوائية سواء بالنسبة للمصدر أو الجمهور المتلقي وكانت وظيفة هذا النمط الإعلامي محصور في دعم الأعراف والتقاليد الراسخة ومن ثم تقوية النظام الحاكم المتمثل في السلطة المطلقة .

إعلام السلطة في عصر الاتصال الخطي

بمجرد أن عرف الإنسان الأبجدية بدأت رحلته الجدية للسيطرة على الطبيعة وبالتالي السيطرة على الآخرين، فالكتابة اختراع ارتبط بالإمبراطوريات العظمى في

التاريخ، فالكتابة أول اختراع عرفته الإنسانية وأكدت على أهمية وسائل الإعلام الخطية للسلطة وإن لم تضعف من أهمية وسائل الإعلام الشفهية، هذا وقد تنوعت أشكال الإعلام الخطي عبر العصور المنصرمة من النقش على الأحجار والرسم على الجدران والمقابر والمعابد والقصور لتصل الكتابة إلى الجلود ثم الورق.

كيف تعاملت الأنظمة الحاكمة في العصور الغابرة مع هذا التطور الكتابي ؟

فالتاريخ يحدثنا إلى أن الفراعنة ليس على سبيل الحصر وملوكهم تعاملوا مع الكتابة معاملة قاسية ومتوحشة فقد عملوا على تدنيس وتدمير وطمس آثار من سبقهم من الملوك حتى لا يبقى ذكر لغيرهم وخاصة إذا كان الماضي يشكل تهديداً لشرعية الحكم الجديد.

ما دور كل من كان يكتب في تلك الحقبة ؟

إن دور الكتاب والقراء في تلك المرحلة التاريخية هو موافقة الحكام والتمجيد بانجازات الفراعنة وإعلاء شأنهم وتمجيد دورهم التاريخي بدلاً من التنديد بسلطة هؤلاء الحكام المستبدين وفضح سياستهم ولذلك تحول الكتاب في هذه المرحلة إلى شهود زور، وأقزام للسلطة الفرعونية الحاكمة والقرآن الكريم أعطى صورة للحكم الفرعوني الاستبدادي بأنه حكم استباح الأعراض واستحيا النساء والأطفال واستخف الفرعون بعقول الناس وكان الحكم الفرعوني حكماً استبدادياً استخدم البطش والتنكيل بالشعب، وأمام هذه الصورة فقد صمت الكتاب والشعراء عن فضح هذا الواقع ولذلك نجد أن موقف هؤلاء الكتاب قد اكسبهم قوة ونفوذاً لدى السلطان ولذلك ظهرت طبقة متميزة في ظل النخب الحاكمة، هذا وقد صور النحاتون والرسامون جلوس هؤلاء الكتاب مع الحكام الفراعنة بل ووصل الأمر أن يجلس الكاتب عند أقدام الفرعون يكتب ما يمليه عليه [٥٧]

هذا وقد أشارت إحدى البرديات على تعليمات موجهه للشعب بشأن العلاقة التي ينبغي أن تنشأ بين الشعب وكبار رجال الدولة الذين يبعث بهم فراعنة مصر لتفقد أحوال الناس والتفتيش على الموظفين الذين يديرون المرافق العامة ويرى البعض أن الفراعنة عرفوا الصحافة منذ سبعة وثلاثين قرناً قد خلت وكانوا يدونونها على أوراق البردي للدعاية وهذه الأوراق كانت بمثابة الصحف في عصرنا.

وقد كشف المؤرخ اليوناني هيرودوت أن المصريين القدماء أول من انشأ الصحافة السلطوية وأشار إلى صحيفة جريدة القصر وهي صحيفة تتحدث عن تصرفات وأعمال الملوك الفراعنة وانجازاتهم والهدف من هذه الصحيفة إبقاء الشعب المصري موالياً للفراعنة حيث يستتب حكمهم في البلاد ، كذلك أقام الفراعنة الأهرامات وشيدوا المعابد الضخمة ليس للاحتفاظ بجثثهم والقيام بمراسيم دينية فحسب بل ليسطروا على جدرانها أيضاً آيات انتصاراتهم في الحروب .

كما أن الإمبراطورية الرومانية من الإمبراطوريات التي عرفت الكتابة أو خطابات الأخبار وتشير الدراسات التاريخية والأثرية إلى أن "يوليوس قيصر" قد اصدر عقب توليه السلطة عام ٥٩ قبل الميلاد صحيفة مخطوطة اسماها "actainrana" أي الأحداث اليومية كان يسجل فيها مداولات لمجلس الشيوخ وأخبار الحملات الحربية وانتصارات جيوشه بالإضافة إلى انجازات وتعليماته إلى المواطنين [١٨] وفي اوروبا في العصور الوسطى حيث يسجل البابا نصائحه وتعاليمه على سبورة بيضاء يعرضها في داره ويحضر المواطنون للإحاطة بما فيها ، وعندما عجزت الدوريات البابوية أن تلبي حاجة الكنيسة الإعلامية بعد ازدياد نفوذها وجدت النشرة العامة وهي مخطوطة أيضاً ، ويمكن أن نعتبرها أصل الصحيفة المعاصرة وكانت النشرات العامة تصدر في أوقات متقاربة وتنسخ العديد من النسخ وتوزع على كافة أنحاء اوروبا لكي تخدم أهداف السلطة البابوية ، هذا وقد انتشرت هذه النشرات في اوروبا على يد الطبقة البرجوازية الوليدة خلال القرنين الخامس والسادس عشر ، وقد لبت تلك النشرات الإخبارية المخطوطة حاجة الطبقة البرجوازية الناشئة إلى أخبار السوق والمال والتجارة ولم يكن غريباً أن تظهر في فرنسا جريدة تسمى بورجوازي .

وفي النصف الثاني قبل الميلاد ، وفي أعقاب العصر الشفوي اعتمد الإنسان على ذاكرة الرواية للأحداث حيث ضاع اغلبها في النسيان فلم يصلنا إلا اليسير أما في عصر الكتابة فقد أصبح للإنسان القدرة على الترميز أي وضع الأفكار في رموز أبجدية يحتفظها وسيط، وقد اخذ هذا الوسيط يتطور بتطور المعرفة ولهذا بدأت الكتابة أولاً على الواح الطين والحجر ثم الجلد وورق البردي والعظام والخشب

والورق، وحين دون الإنسان أفكاره بالقلم على وسيط مادي استراح من عناء الاعتماد على ذاكرة يصعب الركون إليها بصورة مطلقة وبذلك يسجل التاريخ أن الثورة الأولى في الإعلام هي ثورة الأبجدية [19]

لاحظنا فيما سبق أن الإعلام ما زال أسيراً خلال مرحلتي الإعلام الشفوي والإعلام الخطي أو الكتابي وعلى ضوء ذلك يمكننا القول أن علاقة الإعلام بالسلطة في هذه المرحلة التاريخية ما زال مهيمناً عليه من قبل السلطة بل فقد ازداد سيطرة السلطة وهيمنتها على الإعلام من خلال ما يلي :

أولاً: المنع.

ثانياً: المصادرة.

ثالثاً: الرقابة الصارمة.

إعلام السلطة في عصر الطباعة

يعتبر المؤرخون بان اختراع الطباعة على يد يوحنا جوتنبرغ الألماني ١٤٥٠ ببدء إعلان الثورة الثانية للإعلام والاتصال الجماهيري ودخول المرحلة الثالثة بعد الإعلام الشفوي والكتابي، فقد ظهر الكتاب قبل الصحيفة في هذه المرحلة لكن الكتاب أصبح السلاح القوي بفضل الطباعة بيد الحكام والحكومات آنذاك ولغاية بزوغ القرن الثامن عشر عصر التنوير والوعي السياسي .

ولقد صرحت الحكومات الاستبدادية الاوروبية في تلك المرحلة أن تكون الصحافة ملتزمة بتأييد كل ما يصدر عن السلطة الحاكمة في هذه البلدان على أن مجرد السماح لأي صحفي يريد أن يعمل بالصحافة لا تتم إلا بموافقة السلطة والاهم من ذلك أن الكتابة في الصحافة هي منحة من الحاكم وامتياز إلى بعض أعضاء رعيته وهذا الامتياز مشروط بالولاء المطلق للحاكم المستبد فإذا اخل الفرد أو الكاتب يحرم من دخول جنة صحافة السلطة .

أما ملكية الصحف حيث سمحت السلطة للأفراد بتلك الصحافة ولكن إنشاء الصحافة بقي مرهوناً بموافقة السلطة وفي المقابل حصنت السلطة موقفها في

حالة الموافقة على السماح بإصدار الصحيفة من خلال حزمه القوانين والتشريعات مثل إلزام الفرد بضرورة الحصول على ترخيص من السلطة بإصدار الصحيفة، وحق السلطة في فرض الرقابة على النشر وحقها في وضع القوانين الصارمة التي تعاقب الصحف في خروجها على إرادة السلطة وحقها في فرض الضرائب على الصحف للحد من نفوذها .

وأما بالنسبة لحرية الصحافة فهي مربوطة بالحالة السياسية السائدة آنذاك، والسلطة هي التي تحدد درجة حرارة الحرية لا الشعب أو مالكي الصحف وهذا ما يفسر لنا أسباب انتشار الصحف الخبرية في بداية تأسيس الصحافة أي نشر الأخبار، وأما بالنسبة لصحافة الرأي فقد تعرضت لمقاومة عنيفة من قبل السلطة حيث منعت الصحافة من التعليق على الأحداث فقد صدرت عدة تشريعات في بعض الدول الاوروبية للحيلولة دون صدور تعليقات على الأخبار وتسمى صحافة تلك الرحلة بالصحف الرسمية فقط .

هذا الجو أعطى صورة مشوهه عن الصحافة في عيون الفلاسفة والمفكرين الفرنسيين في بداية الأمر حتى قيام الثورة الفرنسية، والتي شكلت منعطفاً في تاريخ الحياة السياسية والصحافية في كافة أنحاء العالم، ومن هنا حدث تطور في تاريخ الصحافة حيث تحولت الصحافة إلى صحافة رأي، والاهم من ذلك انه تم صياغة الإطار الفكري لحرية الصحافة وهو حلم كل الأحرار والمفكرين والصحافيين .

إعلام السلطة في العصر الالكتروني

يسجل للثورة الاتصالية الثالثة خاصة بعد اكتشاف تكنولوجيا الاتصالات والثورة الالكترونية والتي بدأت بالراديو والتلفزيون والكمبيوتر والفاكس والانترنت والفضائيات والأقمار الصناعية، لكن هذه الاكتشافات المذهلة في حقل الإعلام لم تجد آذاناً صاغية في المجتمعات العربية بخلاف المجتمعات الغربية التي قدمت كل الدعم لبزوغ الإعلام في أن تكون سلطة على الدولة لكن الدول النامية أصرت على مبدأ محاصرة الإعلام والتضييق عليه

تمهيداً للسيطرة عليه من خلال ملكية هذه الوسائل بالرغم أن الدجل الكبير الذي تسمعه بين الحين والآخر عبارة عن أكاذيب وتضليل للحريات العامة والديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية الحزبية وحرية الصحافة وترفع هذه الدول شعارات الخصخصة والليبرالية .

إن الثورة التكنولوجية الثالثة في حقل الإعلام شكلت نقلة نوعية من الإعلام الدولي ثنائي القطب ثم أحادي القطب وهذا التحول سيؤثر على العالم الثالث والعالم العربي من ناحيتين: أولهما: إعطاء المزيد من الحريات لوسائل الإعلام والصحافة من حيث العمل على موائمة النظام الإعلامي لهذه الدولة مع النظام الإعلامي الجديد .

وثانيهما: أن النظام الإعلامي الجديد المهيمن أصلاً يهدف إلى مزيد من التبعية الإعلامية على العالم الثالث وبالتالي يسمح بتسلل الإعلام الغربي للسيطرة على ثقافة وإعلام العالم الثالث، وهنا يتبين لنا قبح الليبرالية الرأسمالية المتوحشة والتي وضعت خطة جهنمية للسيطرة على الواقع الفكري والثقافي والإعلامي للعالم الثالث من خلال ما يلي :

١- استقلال مبدأ التعددية الإعلامية في الحصول على حق وسائل الإعلام الغربية في التملك أو المشاركة في تملك وسائل الإعلام في العالم الثالث .

٢- إعطاء وسائل الإعلام الغربية فرصة إلغاء القيود التي تعوق حريتها للحصول على مزيد من المعلومات التي لم تكن متاحة من قبل عن العالم الثالث .

٣- تحطيم العقبات القانونية والإدارية مثل الرقابة على المطبوعات والدوريات والبرامج التلفزيونية والأفلام السينمائية الأجنبية بما يتيح مزيداً من التدفق للأفكار الغربية بين شعوب العالم الثالث .

مزاعم الإعلام الغربي وبشاعة المشروع الليبرالي الغربي

الأكذوبة الكبرى التي لجأت إليها الماكنة الإعلامية الغربية تركيزها على حقوق الإنسان وحرية الإعلام وحرية التعبير لشعوب العالم الثالث .

كيف نفضح هذا الخطاب الإعلامي الماكر ؟

على الغالب ومن خلال تصفح صفحات التاريخ يتبين لنا أن الغالبية العظمى من الدول الاوروبية وعلى رأسها أمريكا هي دول استعمارية عنصرية، وهذه الدول تكذب علينا دائماً بأنها تريد تصدير الديمقراطية الليبرالية وهذا في الحقيقة ظلم كبير للديمقراطية فهي تريد تصدير الديمقراطية الرأسمالية الليبرالية المتوحشة التي تعتمد على الاحتلال والتبعية واكبر دليل الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني المدعوم من ماكنة الرأسمالية وكذلك الاحتلالين الأمريكي للعراق وافغانستان والآن ركب قطار السودان على السكة الأمريكية، تمهيداً لمحاكمة الرئيس السوداني .

ومن هنا يطرح السؤال اللاحق كيف تحترم هذه الرأسمالية المتوحشة القيم الإنسانية ولا تقول الديمقراطية الغربية فهذه الدول الرأسمالية الليبرالية هي دول كوت شعوب العالم الثالث وشوهتهم بالنار والحديد بوسائل فظيعة أبشع من حكم الإقطاع وأبشع أشكال الحكم الاستبدادي، كما أن الاستعمار والرأسمالية هما صنوان وكذلك هما نقيضان للحرية والتحرير والادهى ان الرأسماليين الغربيين ساندوا كل أنظمة الاستبداد وما زالوا بل تآمروا مع الأنظمة البوليسية لهذه الأنظمة وحموها ومدوها بالتكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا إبادة الشعوب وتعذيبها .

وفي ضوء ما تقدم أصبحت العلاقة ما بين الإعلام والسلطة متناقضة فكل الانجازات التي تحققت في الغرب في مجال الإعلام انقلبت الآن بسجن الإعلام واكبر مثال على ذلك اعتقال من كل تيسير علوني واصدار حكم قضائي بحقه وكذلك اعتقال مصور الجزيرة سامي الحاج في سجن غوانتنمو" حيث تم اطلاق سراحه لاحقا ووصل الأمر إلى ضرب مقر قناة الجزيرة في العراق واستشهاد مندوب القناة في

العراق طارق أيوب وتارة بالتهديد والوعيد كما حدث لعدد من الفضائيات العربية أو أن يتحول الإعلام إلى حذاء للسلطة من خلال فرض الواقع بالقوة والهيمنة وخاصة بعد انتصار القطب الرأسمالي على الشيوعي والذي تقوده أمريكا .

وفي ضوء ذلك ما يزال المخططون الاستراتيجيون العرب يخططون بأن يبقى الإعلام تابعاً وخادماً وملمعاً لحذاء السلطة السياسية لا أن يكون سيداً ومراقباً وسلطة مستقلة عن السلطة السياسية ولذلك تعالت أصوات الدعوات بأن يخرج الإعلام من موقعه في وجه الحاكم والسلطة معاً .

ولذلك على الإعلام أن يعي هذه الحقيقية ويخرج من هذه الفرضية ويكسر القيود والأغلال وان لا يكون أداة في يد السلطة وكذلك المعارضة ليخرج نفسه من هذه الحفرة المشؤومة ويكون إعلامياً مقاوماً للسلطة أي سلطة كانت. وان يختار مكاناً وموقعاً يفضح كل أشكال انتهاكات السلطة من جهة والمعارضة من جهة أخرى لأن الأخيرة قد يأتي دورها في الحكم وهذا يقودنا للحديث عن الإعلام المقاوم.

تاريخ الإعلام المقاوم

التاريخ كشف وما زال يكشف عن المراحل التي مارستها السلطة من خلال اضطهادها للإعلام من جهة والمجتمع من جهة أخرى، ولذلك فإن بروز الإعلام المقاوم للسلطة لم تأت من فراغ وإنما جاء بسبب الظروف التي مرت بها البشرية من اضطراب سياسي واجتماعي واقتصادي خاصة الإعلام الذي يحاول مقاومة السلطة القائمة حيث يقوم الإعلام المقاوم نفسه بدور التعبئة الجماهيرية ضد سياسات السلطة الحاكمة .

ففي العصر الفرعوني لعب الإعلام المقاوم دوراً مهماً في عصر الأسرات الفرعونية وان هذا الإعلام لعب دوراً في معظم الاضطرابات السياسية التي جرت في ذلك العصر الفرعوني، وتسجل الوثائق التاريخية أن احد البرديات وهي تتضمن تعليمات واوامر من فرعون تحذر الشعب من الدعاية المغرضة للمشككين وتهدد بالعقاب من يخالف هذه الأوامر والتعليمات ويستمع لأحاديث المرجفين والمزايدين

على مسيرة الدولة المظفرة فالدولة بألف خير وكذلك الشعب والتاريخ اسمعنا ماذا جرى لسقراط فقد حكم عليه بالموت بتهمة إفساد عقول الشباب وتحريضهم على تحدي السلطة، كذلك أشار القرآن إلى ملحمة سيدنا إبراهيم عليه السلام حيث مارس عملية تقريع وفضح للآلهة ومارس هجوماً فكرياً وعقلياً مستتيراً ضد فلسفة هذه الآلهة ، وعندما تعرض للاعتقال والتنكيل وضع مكبلاً بالحديد في حفرة مليئة بالنار كما حدث لسيدنا المسيح عليه السلام حين قرر خصومه السياسيون عقوبته وإعدامه أمام العامة والقرآن الكريم بالرغم من لجوئه إلى الخلاص وإنقاذ السيد المسيح من حبل المشنقة ونفي عملية الشنق والقتل عنه مادياً بل مورست عملية الإعدام معنوياً بحقه وبحق كل من يقاوم أي سلطة في التاريخ حيث تم استبدال شخص آخر شبيهاً للمسيح ونفذ حكم الإعدام بالشبيه ولم ينفذ بسيدنا المسيح .

وفي العهد الإسلامي تعرض الرسول صلى الله عليه وسلم في بداية دعوته إلى إعلام سلطوي شرس قاده شعراء وكتاب العرب وزعامات قبلية وسحرة وكهنة ووصل الجدال إلى محاولة اغتيال الرسول وتحفيز كل القبائل لتنفيذ هذه العملية لكنها فشلت كما أن أصحابه رضوان الله عليهم تعرضوا للاعتقال والتعذيب وفي النهاية انتصر أعلام المقاومة على أعلام السلطة وسقطت السلطة والتي تحاول تحويل أعلام السلطة إلى إعلام وهمي مع نجاح الثورة الإسلامية بقيادة محمد صلى الله عليه وسلم .

وعقب الصراع الدامي الذي جاء بعد الفتنة الكبرى ما بين الإمام علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان حول من أحق بالخلافة معاوية أم علي ومن هنا ظهر تيار سياسي جديد أطلق عليه التشيع أو التحزب لآل البيت وهو تنظيم سري وعاني حيث صاغ العلويون أنصار علي إعلام مقاومة شرس استخدم الوسائل العلنية والسرية ضد سلطة الدولة الأموية الرسمية " الحكومة" ثم ضد سلطة الدولة العباسية فيما بعد وكذلك في عهد الفاطميين عندما استولوا على السلطة في المغرب ومصر وبعض مناطق المشرق العربي حيث واجههم العباسيون بإعلام مضاد استهدف زعزعة سلطتهم وإثارة الرعية ضدهم ويصف لنا المؤرخ العربي ابن خلدون في كتابة الشيق

المقدمة ذلك قائلاً " وكانت أبواق العباسيين تطعن بالنسب الفاطمي ويؤولون أعمال الحاكم الفاطمي بأمر الله الحسنة تأويلاً سيئاً فيقولون انه منع النزهة على ضفاف النيل، وقطع رزق المنجمين وهدم بيوتاً وقتل كلاباً وخنازير وأراق خموراً ونحى بعض الموظفين وقطع إحسانه عن قوم عودهم الإحسان وجازى بعض التجار"[1].

وفي أوروبا في العصور الوسطى وبداية العصر الحديث ساهم الإعلام المقاوم بإثارة الفتن والحروب الأهلية، وكان احد الأسلحة في كل نزاع ينشب ما بين الحكام والمحكومين أو بين الحكام والطامعين في الحكم ولقد جاء الإعلام إلى الندوات والاجتماعات والخطب العامة والرسائل السرية وكذلك الإشاعات، وازدهر الإعلام المقاوم مع ظهور الطباعة وبروز الإعلام التكنولوجي حيث انتصر المجتمع الغربي برمته إلى الصحافة والحرية والليبرالية ولم يبق مجال للإعلام المقاوم إلا في العالم الثالث، والسبب في ذلك أن الأنظمة السياسية في العالم الثالث والعربي منها مع أنها أنظمة غير مشروعة والحكومات غير منتخبة والديمقراطية محجورة وقادة الأحزاب، إما في السجن أو في المستشفيات والحكم هو أصلا للأجهزة الأمنية والبوليسية ولذلك لا بد من بقاء الإعلام المقاوم حتى تتغير المعادلة وان يكون الشعب والمجتمع هو صاحب القرار الأول في إسقاط أي سلطة تجنح على شرعيته ولذلك فالإعلام المقاوم لا بد أن يبقى مقاوماً ما دامت السلطة تكمم الأفواه وتعتدي على الدستور وتشوه الحريات وتغتصب الديمقراطية وكلما تراجعت السلطة عن انتهاكات حريات المجتمع خفف الإعلام المقاوم هجومه على السلطة وهكذا دواليك.

وما نلاحظه الآن عن الإعلام المقاوم في مقارعة المحتل والمحتلين وأعوانهم وأقزامهم وزبانيهم سواء في فلسطين أو العراق أو افغانستان فقد ساهم هذا الإعلام في فضح الاحتلال، والحرية هي مفتاح الانتصار للإعلام المقاوم وقمعها بوابة الهزيمة

الإعلام المراقب للسلطة

في الصفحات الماضية تحدثنا عن الإعلام المؤيد للسلطة والإعلام المقاوم للسلطة وسنتحدث عن الإعلام المراقب للسلطة .

ارتبط الإعلام المراقب للسلطة من خلال وجود سلطة ديمقراطية، ولم تعرف البشرية هذا النمط إلا مع نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر على اقل تقدير في دول أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، أما في عالمنا العربي فما زال إعلام السلطة هو السائد ومن هنا فان الإعلام المراقب للسلطة لم يكن موجوداً إلا خلال تلك الفترة إلا في حقبة الحكم اليوناني وفلاسفته العظماء وبعض مراحل الحكم الراشدي .

ولقد ارتبط ظهور هذا النمط في العلاقة ما بين الإعلام والسلطة وهو أداة لمراقبة السلطة ومحاسبتها من خلال انتعاش العاملين التاليين "

أولهما : نمو الاتجاهات الديمقراطية التنويرية في بلدان أوروبا الغربية .

ثانيهما : اكتشاف المطبعة والتي ساهمت في نشر المبادئ الديمقراطية وازدهار حرية التعبير والصحافة هذان العاملان ساهما في نهوض الفكر الصحافي والإعلامي سيما وان الديمقراطية السياسية وما تحتويه من نظم نيابية ونشاط حزبي وصحافة حرة تدعم فوق كل ذلك حرية الفكر والقول والتعبير والاجتماع والخطابة، هذا وقد وجدت الطبقة البرجوازية ضالتها الفكرية في سعيها لإحكام سيطرتها على المجتمع من خلال الإعلام ليكون أداة تمكنها من تحطيم بقايا النظام الإقطاعي وما يمثله من نظم استبدادية، وكان الإعلام المطبوع أكثر الأدوات المناسبة لأداء هذه المهمة، وخلال هذه المرحلة نما الدور الرقابي للصحافة وأصبح بإمكان العديد من الصحف متابعة أعمال الحكومة بالنقد والتقييم مما عجل بظهور راي عام مستنير واضطرت السلطة أمام ضغط الرأي العام المساند الاعتراف بقوة الإعلام المراقب.

ومع بداية القرن التاسع عشر اخذ الاعتقاد العام يسود في دول غرب أوروبا بان السلطة ستعجز عن تحرير قوانينها بدون قبول الرأي العام لهذه القوانين وان هذا القبول أو الرفض مرهون من قبل الرأي العام وممارسات السلطة مرهونة بموقف الصحافة من هذه الممارسات عندئذ أصبح الدور الرقابي للصحافة والإعلام منصباً على ممارسات السلطة أمراً معترفاً به في المجتمع الديمقراطي .

متى بدأ الصراع بين السلطة والإعلام المراقب

أشرنا إلى أن الإعلام خاض معارك شرسة مع السلطة ليصبح إعلاماً مراقباً وتوجت هذه الملحمة في الفترة ما بين القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وكانت النتيجة لصالح الصحافة كأداة معترف بها لرقابة السلطة وذلك بفضل ما حصلت عليه من حرية وخاصة الصحافة الانجليزية والفرنسية إلا أن الصحافة الفرنسية فقدت حريتها بعد عودة الملكية بعد سقوط نابليون بونابرت لأكثر من ستين عاماً حتى عادت تلك الحرية بعد تحريرها مرة أخرى بصدور قانون رقم ٢٩-١٨٨١ الذي حل ما يقرب من ٣٠٠ مادة و٤٢٣ نصاً تشريعياً سابقاً كانت الصحافة الفرنسية مقيدة بهذه القوانين. كما وحصلت الصحافة الأمريكية على حريتها ودعمت بموجب التعديل الدستوري ١٧٩١ مما أتاح للصحافة الأمريكية إمكانية لعب دورها كأداة للرقابة على أعمال السلطة.

ولم يصل الأمر إلى الصحافة المكتوبة بل وانعكست الحرية على الإعلام المسموع والتلفزيوني بفرض رقابته على أعمال السلطات ومحاسبتها بالرغم أن ملكيات محطات الإذاعة والتلفزة هي ملكيات عامة مع التأكيد أن هذه الدول تأخذ بفكرة الفصل ما بين ملكية الدولة للخدمات الإذاعية والتلفزيونية وبين سيطرة الحكومة على هذه الخدمات باعتبار أن الدولة دائمة والحكومة زائلة. ويسجل الفضل في هذا التطور إلى الإعلام الجماهيري المطبوع والالكتروني ونمو النظم الديمقراطية البرلمانية واتساع الحرية الإعلامية وفي ضوء ذلك أصبح من حق المواطن على السلطة الحصول على المعلومات وممارسة حق النقد وإبداء الأراء المتعارضة تمهيداً لممارسة السلطة ذاتها.

ومن هنا ازدهرت صحافة الرأي والتعليق على الأنباء والأخبار وتفسيرها بما يكشف عن أبعادها ودلالاتها وكان الجانب المهم في عمل وسائل الإعلام هو حرية الإعلام حق وسائل الإعلام في إزاحة السرية التي اكتنفت سلوك السلطة ومن ناحية تاريخية فانه يتجه لانتصار الليبرالية فقد مهد الطريق لبروز الإعلام كرقيب على

السلطة، إن نمط الإعلام المراقب على السلطة تمثل في الحقيقة في النظام الليبرالي وهذا النظام شأنه شأن الفلسفة أو المذهب الليبرالي والذي يدين لأفكار كل من جان جاك روسو / ومونتسيكو، وفولتير وستيوارت ميل، جون لوك، جون ملتون، توكفيل.

مبادئ النظام الليبرالي الإعلامي

حدد النظام الليبرالي فلسفته من خلال المحاور التالية :

أولاً: حق المواطن في أن يعرف، وهذا الحق هو حق طبيعي كحاجته للماء والهواء ولكي يمارس المواطن هذا الحق لا بد لوسائل الإعلام أن تتمتع بحريتها كاملة دون قيود تأتي من الخارج، ولكن حق المواطن أن يعرف، وهذا الحق لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اتيح لكل مواطن أن يعبر عما يريد سواء أكان مؤيداً للسلطة أو معارضاً فحرية الإعلام لا تتماشى مع احتكار هيئة معينة أو فرد معين ولذلك فان من ابسط حقوق المواطن هو تعريفه بالحقائق وتعدد مصادر المعرفة وتعدد اتجاهات وسائل الإعلام هو الذي يتيح للمواطنين الاطلاع على كافة الأفكار والاتجاهات وبالتالي يتاح له حق الاختيار من بين هذه الأفكار والاتجاهات .

ثانياً: أن للإعلام وظيفة اجتماعية هي تقديم البيانات عن الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية التأثير الذي قد تحدثه هذه البيانات على المواطنين هذا من ناحية حيث يجب أن لا تحجب المعلومات عن المواطنين بحجة حمايتهم من الأفكار المعارضة للسلطة القائمة في المجتمع هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لا يجب حجب المعلومات بحجة أن لا تثير اهتمامات القراء أو المستمعين أو المشاهدين أو انتباههم .

وفي الواقع العملي فان هذا المفهوم قد اضعف سيطرة السلطة في تحديد نوعية المعلومات التي تقدم للمواطنين كذلك فلقد لعب هذا المفهوم دوراً كبيراً في القضاء على أعلام الإثارة أي الصحافة الصفراء والتي انتشرت في أوروبا وأمريكا ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية [٢٩].

هل تأثرت الصحافة العربية بهذه الأجواء ؟

يشير المؤرخون بان البلدان العربية قد عرفت الصحافة في فترة مبكرة من القرن التاسع عشر إلا أن دورها الرقابي لم يظهر إلا في نهاية القرن ذاته وان هذا الدور تذبذب من مرحلة لأخرى يخبو ويظهر والسبب المناخ السياسي والتقلبات السياسية او بفعل الاستعمار الأجنبي وتدخلاته .

فمثلاً الصحافة في مصر على سبيل المثال لم تكن قادرة على القيام بدورها الا خلال نهاية حكم اسماعيل باشا وخاصة ما بين ١٨٧٨- ١٨٧٩ وانتهت بعزل اسماعيل باشا ثم عادت ١٨٨١- ١٨٨٢ أثناء الثورة العرابية وانتهت بسقوط مصر تحت الاحتلال الانجليزي .

وعاد دور الصحافة الرقابي ١٩٠٧- ١٩٠٩ حيث رأت السلطات المحتلة أن تترك للصحافة المصرية مساحة اكبر من الحرية كوسيلة للتنفيس عن غضب المصريين وفق نظرية "كرومر" أن قدراً من حرية الإعلام لن تشكل خطراً على الاحتلال في ظل وجود جيش بريطاني في مصر . وفي هذه الفترة ظهرت الأحزاب السياسية المصرية كالحزب الوطني والأمة وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية وعدد آخر من الأحزاب لعبت دوراً في بعض الحركة الوطنية المصرية من خلال آداء دورها الرقابي سواء على السلطة الشرعية أو السلطة العقلية . وفي قيادة محمد فريد للحزب الوطني أخذت الصحافة المصرية الطابع الثوري بعد وفاة مصطفى كامل حيث أطاحت سلطات الاحتلال بالهامش الديمقراطي الذي أتيح للصحافة وتم إجهاض دورها الرقابي .

ثم عادت الصحافة المصرية ولعبت دوراً ما بين ١٩٢٤ - ١٩٥٤ حيث أطيح بالصحافة الحزبية والمستقلة ودورها الرقابي بعد فترة قصيرة من قيام ثورة ١٩٥٢ ولم تختلف صورة الصحافة العربية عن الصحافة المصرية باستثناء الصحافة اللبنانية .

وعلى ضوء ذلك أصبح الإعلام بحد ذاته سلطة لها قوة موازية للسلطات الأخرى في المجتمع وهذا المفهوم لا يمكن أن يكتمل إلا إذا عرفنا مفهوم السلطة بمعنى حدودها في الدولة أي أن هناك مجموعة سلطات أو مجموعة التكوينات

والتنظيمات أو القوى التي تمارس دوراً متصلاً بالسلطة سواء أكان ذلك الاتصال ما يتعلق ببناء السلطة أو تشكيلها أو بوظائفها وعلاقاتها مع تسجيل تحفظ هام وهو أن تلك القوى المكونة للسلطة ليس بالضرورة أن تمتلك جميعاً نفس درجة القوة أو مستوى التأثير على عملية اتخاذ القرار .

ومن هنا يعتبر الفقهاء أن القوى المؤثرة والمهيمنة في بنيان الدولة هي الحكومة والبرلمان والقضاء والأحزاب السياسية والرأي العام ووسائل الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات .

فسلطة الإعلام تعتبر القاسم المشترك بين كافة القوى المكونة للسلطة إضافة إلى كونه قوة مستقلة من قوى السلطة فالإعلام يعد من ابرز الأدوات التي تستخدمها تلك القوى في ممارستها للسلطة : فالحكومة أو الأحزاب أو المنظمات غير الحكومية وغيرها من جماعات الضغط لا تستطيع أن تنفي عن الإعلام في ممارستها لدورها وفي التعبير عن مصالحها ، وفي ذات الوقت فان الإعلام يمارس دوره كعنصر مستقل عن القوى الأخرى المكونة للسلطة فالإعلام إذن سلطة في حد ذاته من ناحية ثم هو أداة لا يمكن الاستغناء عنها في ممارسة السلطات الأخرى لدورها في المجتمع من ناحية أخرى .

كيف يتحول الإعلام إلى سلطة في المجتمع

يعتمد الإعلام بالدرجة الأولى على الرأي العام كقوة مؤثرة في اتخاذ القرار في المجتمع، وفي الوقت نفسه فان بروز الرأي العام يعود فيه إلى جزء كبير إلى تطور وسائل الإعلام وتعاظم تأثيرها وتحولها من أعلام شفهي أو مخطوط إلى أعلام جماهيري مطبوع ثم الكتروني .

إن العلاقة ما بين الإعلام والرأي العام هي علاقة طردية حيث يتطور المجتمع بتطور الرأي العام والعكس صحيح فهما وجهان لعملة واحدة فإذا تم انقياد الرأي العام للسلطة والسيطرة عليه فان الصحافة ستكون ضحية لهذا الواقع المرير ، فالإعلام هو المنقذ عندما يضعف الرأي العام والإعلام هو المسئول عن حشده وتثويره

وتعبئته وتنويره وخاصة إذا استسلم هذا الإعلام للإعلام السلطوي وبذلك يجب أن يحلق الإعلام بعيداً عن السلطة حتى لا يسقط ويسقط معه المجتمع فان العبودية والسلطة سوف يهيمنان على الناس والمواطنين وهذا مستحيل .

ومن هنا فان ظاهرة الرأي العام بمعنى التوافق بالتفاعل أو التناقض بالرفض بين المواطنين وبين ما يصدر عن السلطة ليس مجرد ظاهرة سياسية أو اجتماعية إنما هي ظاهرة إعلامية فهي من الناحية التاريخية وترتبط بالتتابع الزمني لتطور وسائل الإعلام [٢٢].

ونخلص أن مرحلة الإعلام الشفهي والخطي يسود ان الحكم التسلطي ويكون الإعلام هنا خاضعاً للسلطة وبالتالي في إخضاعه أي انه المدعي العام عنه، أما في ظل الحكم الديمقراطي فالإعلام يلعب دور الرقيب على السلطة أو يتحول إلى قوة من قوة السلطة ذاتها ويكون الرأي العام حقيقاً حيث يمكنه من أن يعبر عن نفسه من خلال وسائل الإعلام الحرة، غير التابعة للسلطة .

مظاهر العلاقة بين الإعلام والسلطة في الحكم الديمقراطي النيابي

في ظل الحكم الديمقراطي النيابي يجب أن تتمتع الصحافة والإعلام بأجواء رائعة ومناخات متميزة وذلك من خلال المظاهر التالية :

أولاً: الحكم الديمقراطي النيابي يقدم الدعم والمؤازرة للصحافة من منطلق أن السلطة مشروعة وسياستها معبرة عن المصلحة العامة ومنسجمة في اتجاهات الرأي العام .

ثانياً : أن الرأي العام قد يعمل على تعديل سياسات السلطة أو يغيرها حتى تكون هذه السياسات منسجمة مع مصالح المواطنين ورغباتهم .

ثالثاً: الرأي العام ضروري لإعطاء السلطة مشروعيتها لأنه يمنح النظام السياسي فعاليته بحيث تكون السلطة والنظام السياسي المعبر عنها تجسيداً لفكرة الإرادة العامة للمواطنين والإرادة العامة ليست سوى صور الرأي العام .

رابعاً : ممارسة الرأي العام لدورها في رعاية المبادئ والقيم الاجتماعية وتوسيعها في البناء الثقافي للمجتمع، وفي هذه الحالة تكون قوة الرأي العام أقوى من القوانين الوضعية بكثير وكلما أمكن للرأي العام أن يلعب هذا الدور أمكنه أن يجعل النظام السياسي ممثلاً في الحكومة أكثر خضوعاً وتبعة لمشيئته[٢٣].

متى يصبح الإعلام سلطة ؟

أي متى يصبح الإعلام قوة من قوة السلطة وهذا نجده في الحالات التالية .

أولاً: عندما تتساوى أو يتاح لجميع وسائل الإعلام التعبير الحر عن الآراء والأفكار في المجتمع أي حين يتم تحرير العقول من وصايا السلطة وتم إلغاء ثقافة الخوف وإشاعة الديمقراطية وتجذيرها أي أن تصبح الديمقراطية قصة حياة ووجود .

ثانياً : أن يكون حق وسائل الإعلام في المراقبة والمحاسبة ونقد السلطة شاملاً لكافة قوى السلطة ولجميع مستوياتها من القاعدة إلى الهرم بحيث لا يقتصر حق المراقبة والمحاسبة والنقد على الأحزاب السياسية أو مؤسسات المجتمع المدني أو المنظمات الغير حكومية أو البرلمان في حين تحرم من مراقبة ومحاسبة السلطتين الشرعية والتنفيذية، وهناك بعض المجتمعات تضع كل أركان الدولة تحت مجهر وسائل الإعلام لمراقبتها ومحاسبتها من رأس الدولة حتى الفراش .

ثالثاً : سلطة وسائل الإعلام لا تعني اتخاذ القرار وإنما يكون لها دور فاعل في صنع القرار قبل إصداره وذلك لما لها من تأثير على كافة القوى المشكلة للسلطة في المجتمع.

ومن هنا فإن دور وسائل الإعلام والصحافة كسلطة ينبع من تأثيرهما على المواطنين من ناحية وتأثيرهما على الحكومة والبرلمان من ناحية أخرى فهي من ناحية المواطنين تساعدهم على المشاركة في اتخاذ القرار وهي من ناحية الحكومة تمارس تجاها تأثيراً يدفع إلى تبني مطلب المواطنين وتحقيق رغباتهم[٢٤] .

والمثال على ذلك الدور ما قامت به صحيفة نيويورك تايمز وشاركتها معظم وسائل الإعلام الأمريكية أثناء حرب فيتنام حيث نشرت الصحيفة سبعة آلاف وثيقة

من البنتاجون عام ١٩٧١ تكشف عن فضائح وفضائع الجيش الأمريكي حيث توالى نشر هذه الوثائق السرية رغم المعارضة العنيفة من جانب الحكومة الأمريكية حيث استطاعت أن تثير الرأي العام الأمريكي ضد هذه الحرب فقامت المظاهرات والاحتجاجات الشعبية للتنديد بالحرب حتى انسحب الجيش الأمريكي من فيتنام، وكذلك الدور الذي قامت به الصحافة الأمريكية بفضح ما يجري في سجن أبو غريب في العراق عقب احتلاله من قبل القوات الأمريكية وهذه الفضائح هزت الكيان الإنساني وكشفت عن صورة الاحتلال الأمريكي البشعة والقذرة وحركت المجتمع الدولي بضرورة انسحاب القوات الأمريكية من العراق لكن الأمل كبير بخروج الامريكيين من العراق .

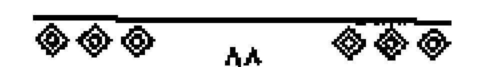
ما هي المكتسبات التي تتحقق عندما يصبح الإعلام سلطة؟

أولاً : لا يمكن وضع قيود على دور الصحافة في رقابة السلطة ومحاسبتها وهذا الدور يشمل كافة شؤون المجتمع ونشاطات الحكومة والبرلمان والمشروعات العامة والخاصة فتكون الصحافة الحارس الأمين على مصالح المجتمع والكاشف الحقيقي عن وظائف الدولة .

ثانياً : كشف الانحرافات أينما كانت، وهذا لن يتأتى إلا بقوة وحماية القانون الذي يعطي الإعلامي حق عدم الإفشاء عن مصادره التي تغذيه بالمعلومات أي إشراك المواطنين في عملية الرقابة على السلطة حيث تمكنت الصحافة في المجتمعات المتطورة من المساهمة في إرسال العديد من المسئولين إلى المحاكم وبالتالي إيداعهم السجن لأنهم مهملون وفاسدون .

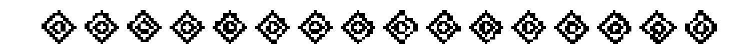
هوامش الفصل الأول

١- العلاقة ما بين الإعلام والسلطة، د. فاروق أبو زيد ص ١٥
٢- مرجع سابق ص ١٧
٣- استراتيجية الخطاب، عبد الهادي الشهري، ص ٢٢١
٤- مرجع سابق ص ٢٢١
٥- مرجع سابق ص ٩
٦- نحو ثقافة وطنية معاصرة، نحو مفهوم إعلامي صحيح، عصام حماد، ص
٧- مرجع سابق ص ٩
٨- الثقافة ماذا تعني، د. زكريا ابراهيم، مجلة العربي عدد آب ١٩٧٢
٩- مرجع سابق ص ٩
١٠- مرجع سابق ص ٢٦- ٢٧
١١- الإعلام العربي أبعاده واقعه ومستقبله، خالد رشيد الشيخلي، ص
١٢- الإعلام والسلطة فارق أبو زيد، ص ١٢
١٣- مرجع سابق ص ٢٨
١٤- مرجع سابق ص ٣٥
١٥- مقدمة في دراسة وسائل الاتصال، حمدي حسن ص ١٨- ٢٠
١٦- الرأي العام وتأثيره على الدعاية والإعلام عبد القادر ملتم، القاهرة ص ٨٧
١٧- مرجع سابق ص ٤٠
١٨- مصدر سابق ص ٤٠
١٩- مصدر سابق ص ٤٢
٢٠- المقدم لابن خلدون ص ، الإعلام والسلطة، مرجع سابق ص ٦١
٢١- مصدر سابق ٨٥- ٩١
٢٢- مرجع سابق ٩٧- ٩٨
٢٣- مرجع سابق ٩٨- ٩٩
٢٤- الرأي العام والحرب النفسية د. مختار التهامي ص ١٧- ١٨ وكذلك مقدمة في العلوم السلوكية، د. حامد ربيع ص ١٩٢- ١٩٤ وكذلك عبد المعطي محمد عساف مقدمة في العلوم السياسية ص ٢٢٤



الفصل الثاني

وظائف الإعلام



سبق وان اشرنا في الصفحات السابقة إلى وظائف البرلمان ودور السلطة التشريعية في الرقابة على السلطة التنفيذية بالإضافة إلى سن التشريعات والقوانين والآن سنتحدث عن وظائف الإعلام والصحافة، ومن هنا فان وظائف الإعلام والبرلمان هي وظائف متشابهة من حيث الدور وخاصة الدور الرقابي على أعمال السلطات في الدولة، وكما اوضحنا أن نشأة الصحافة وازدهارها بدأ منذ أن وضعت النظم البرلمانية اقدامها وتلمست مسيرتها ولهذا فان مسار كل من البرلمان والإعلام سارا بخط واحد واتجاه واحد من اجل تحرير الإنسان من الظلم والطغيان والاستبداد

كيف بدأت وظيفة الإعلام ؟

اعتبر خبراء الإعلام والاتصال أن وظائف الصحافة والإعلام انطلقت تبعاً للظروف والتطورات التي يمر بها المجتمع الإنساني وذلك من خلال الفروض التالية:-

أولاً : أن وظائف الصحافة والإعلام تنمو وتزداد بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع إذ تضيف كل مرحلة تاريخية جديدة وظائف جديدة للإعلام والصحافة لتلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع خلال هذه المرحلة التاريخية .



ثانياً : أن وظائف الإعلام والصحافة تختلف من مجتمع لآخر وذلك باختلاف النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية فوظائف الإعلام والصحافة في المجتمع الديمقراطي الليبرالي تختلف عن النظام الاشتراكي التسلطي .

ثالثاً : أن وظائف الإعلام والصحافة تختلف من مجتمع لآخر وذلك بسبب تباين التقدم الحضاري والاجتماعي في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة فوظائف الصحافة والإعلام في المجتمعات النامية تختلف عن المجتمعات المتقدمة .[1]

رابعاً: أن العلاقة ما بين الإعلام والصحافة تزداد وتتطور بتعدد المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع الذي تصدر به الوسيلة الإعلامية حيث تضيف كل مرحلة تاريخية وظائف جديدة للإعلام والصحافة تلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع، ومن هنا تنحصر وظائف هذه المرحلة بالاتي :

أولاً :- نشر الأخبار والمعلومات والآراء: عندما ظهرت الصحافة بدأت خبرية أي التركيز على الخبر دون التعليق على الأخبار حيث ظهرت في بلدان غرب أوروبا وخاصة في ألمانيا بالذات بسبب اكتشاف الطباعة من قبل الألماني جو تنبرغ[2]

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا ركزت الصحافة على الخبر ؟ والجواب على ذلك يتمثل في أن الصحافة قد جاءت خلال تلك الفترة من تحول المجتمعات الأوروبية من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي وظهور الطبقة البرجوازية، ومن الجدير بالذكر أن الطبقة البرجوازية نشأت تاريخياً في المرحلة الميركنتيلية أي المالية التجارية ثم تحولت بعد ذلك إلى البرجوازية الصناعية مع ظهور فجر القرن التاسع عشر، هذه ونتيجة للتقدم في تطور الخدمات البريدية والذي بدوره مكن الصحافة من سرعة وصولها إلى المشتركين وبالتالي سرعة وصول الأخبار من مختلف الأماكن إلى البلد الذي تصدر منه الصحافة، ومن هنا فان الصحافة الأوروبية بدأت خبرياً كما أن الصحافة العربية بدأت خبرياً كذلك مع الفارق الكبير ما بينهما من حيث النشأة والتكوين فأول صحيفة عربية نشأت هي الوقائع المصرية ١٨٢٨ حيث كانت تقوم بنشر أخبار الحكومة المصرية متمثلة في أوامرها وتعليماتها لكبار

الموظفين والجمهور، وذلك لخدمة طموحات والي مصر آنذاك محمد علي باشا[٢] وصحيفة المبشر الجزائرية ١٨٤٧، حديقة الأخبار اللبنانية ١٨٥٨، الرائد التونسية ١٨٦٥، صحيفة سوريا ١٨٦٦، طرابلس الغرب الليبية ١٨٦٦، الزوراء العراقية ١٨٦٩، صحيفة صنعاء ١٨٧٩، مراكش المغربية ١٨٨٩، الغازتية السودانية ١٨٩٩، الحجاز السعودية ١٩٠٨، الحق يعلو ١٩٢٠ الأردن .

ويكمن الفارق ما بين نشأة الصحافة الأوروبية والعربية فالأولى جاءت خدمة لأصحاب الطبقات البرجوازية لمعرفة أخبار السوق بينما الثانية جاءت لخدمة أنظمة الحكم العربي والحكومات العربية ليتم تثقيف الموظفين والشعوب معاً لأحكام السيطرة على العقول ومن هنا فان الصحافة العربية ولدت صحافة مختومة أي رسمية وهذا هو الفرق ما بيننا وبينهم هم يعملون من اجل شعوبهم وصحافتنا تعمل من اجل حكومات وأنظمتنا فقط .

ثانياً : التوعية والتثقيف والتأثير على الرأي العام: بعد الثورة الصناعية حدثت عملية تحول للمجتمعات الغربية في كافة مناحي الحياة الثقافية والفكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا فقد تسلحت البرجوازية الصناعية بالأفكار التنويرية الديمقراطية السياسية والمتمثلة في النظام البرلماني النيابي وبما يحتوي على نظم حزبية وصحافة حرة وحكومة منتخبة ناهيك عن حرية الفكر والتعبير والخطابة ..... وحرية النشاط الاقتصادي وما يترتب على ذلك من إيمان بأهمية العقل وتطبيقات العلم الحديث وبالفكر القومي وبالدول العلمانية هذا الواقع الجديد يحتاج إلى وسائل الإعلام لأداء هذه المهمة وكانت الوسيلة المتاحة آنذاك الصحافة، ومن هنا فقد فسحت الصحافة المجال أمام أصحاب الرأي والفكر للكتابة فيها من حيث الخبر والتعليق عليه وبهذا لعبت الصحافة دوراً حاسماً وهاماً في التأثير على الرأي العام وذلك بما تثيره من مداولات ومساجلات حول القضايا والمشاكل التي تشغل بال الرأي العام .

إن هذه الوظيفة لم تأت دفعه واحدة وانما بالتدرج وذلك بسبب تطور التغيير الاجتماعي والسياسي في المجتمعات الأوروبية ولهذا واجهت الصحافة مقاومة عنيفة

في البداية كأي حركة إصلاح سياسي ومجتمعي خاصة من قبل الحكومات الأوروبية ومن المفارقات التي يذكرها المؤرخون في أكثر من بلد أوروبي نهاية القرن السابع عشر أن تمنع الصحف من التعليق على الأحداث الداخلية، كما ويسجل للثورة الفرنسية احتضانها لصحافة الرأي وبذلك تكون الثورة الصناعية قد فجرت صحافة الخبر والثورة الفرنسية ساهمت في تفجير صحافة الرأي [٤]

ومن المفارقات أن كبار الفلاسفة في بداية نشأة الصحافة كانوا ينظرون إليها نظرة ازدراء واحتقار فها هو الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو يقول " ما الصحيفة ليست سوى نشرة عابرة لا فضل لها ولا إفادة فيها لا تفيد قراءتها المهملة والمحتقرة من قبل الرجال المثقفين إلا في إعطاء النساء والأغبياء غروراً فوق غرورهم"[٥].

كما ونعت المفكر الفرنسي ديدور في موسوعته الصحف قائلاً هذه الأوراق جميعها غذاء الجهلة ومورد الذين يريدون التحدث والحكم بدون قراءة [٦]

وهذا هو السر في عدم إقبال الفلاسفة أمثال فولتير وروسو ومونستيكو الكتابة في بداية نشأة الصحافة التي كانت تصدر في عصرهم، لكن أهم التحولات في تاريخ الصحافة كما أسلفنا بدأت منذ الثورة الفرنسية حيث إعلان مبادئ حقوق الإنسان وعلى رأسها حرية الصحافة ومنذ ذلك التاريخ في القرن السابع عشر أصبحت حرية الصحافة هي المقياس الحقيقي لأي نظام ديمقراطي حر، ومن هذا التاريخ تغيرت نظرة الفلاسفة والمفكرين إلى الصحافة فقد اندفع عدد كبير منهم للكتابة في الصحف بل ووصل الأمر أن اصدر بعض الفلاسفة صحفاً كأمثال " ميرابو " في صحيفته "ليه كوريه دي برفانس " واصدر "مارا " صحيفة " بايسيف " واصدر هيبر صحيفة "ليه بيردوشيس " واصدر بايسيف صحيفة "له تربين دبلويل " والأخيرة توقفت عام ١٧٩٧ بعد إعدام صاحبها لنزعته الاشتراكية .

كما أن نابليون بونابرت استشعر أهمية الصحافة كأداة للتوعية والتثقيف السياسي في قولته المشهورة وذلك تكريماً لصحيفة "له مونتيسور" لقد جعلت من

مونتيسور قلب حكومتي وقوتها وكذلك وسيطي لدى الرأي العام في الداخل والخارج معاً، وكانت الصحيفة كلمة الأم لأنصار الحكومة (٧).

وعن دور الصحافة في التثقيف السياسي قال "بيرسو" ابرز رواد الفرنسية "لا تحتاج إلى برهان كبير عن فائدة الصحيفة وضرورتها في الأوضاع الراهنة للأمة الفرنسية وعلينا إيجاد سبل تثقيف الفرنسيين بلا هوادة وبنفقة قليلة، وبشكل لا يتعبهم هذا السبيل هو الصحف السياسية والمجلات، هذا هو سبيل التعليم الوحيد للأمة الكبيرة محاولين الخروج من الجهل والعبودية ولولا الصحف لما قامت الثورة الأمريكية وحدها الصحف تحفظ ما تبقى من الحرية في انكلترا (٨)

ثالثاً: الوظيفة الإعلانية: بدأ الإعلان في الصحافة على شكل نصائح advicer إلا انه في النصف الثاني من القرن السابع عشر استخدمت كلمة الإعلان advertisement وقد شملت عمليات الإعلان في بدايتها بالإعلانات عن الكتب والأدوية والشاي والبن والشوكولاته والأشياء المفقودة والإيجارات والصناعة وتشير المصادر التاريخية أن سبب تأخر الإعلان في الصحافة يعود إلى فرض الضرائب على الإعلانات من قبل الحكومات الغربية آنذاك كوسيلة لكبح جماح تطور الصحافة وقهرها وليكون الإعلان سلاحاً وسيفاً مسلطاً على رقاب الصحافة، لكن بعد الثورة الصناعية احتاج رجال المال والأعمال والاقتصاد للترويج عن صناعتهم. ولذلك أخذت أهمية الإعلان تزداد واخذ دوره في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وازداد إيراد الصحف لكن تدفق الإعلان ساهم في تخفيض أسعار الصحف حيث أدى ذلك إلى ظهور الصحف الشعبية التي توزع بأعداد كبيرة جداً، وهنا ظهرت صحافة التسلية ومنها اشتق وظيفة الإعلان بالتسلية (٩)

رابعاً: وظيفة التسلية: كما أسلفنا أن هذا الدور اظهر الصحافة الشعبية والأخيرة جاءت كإحدى نتائج نمو الإعلان كوظيفة من أهم وظائف الصحافة حيث جذبت صحف التسلية القراء من حيث إمتاعهم بالروايات والقصص والمسلسلات البوليسية والجنسية وقصص الألغاز، والكلمات المتقاطعة والمسابقات والأحاديث

والتحقيقات الصحفية الخفيفة مع كبار الفنانين والشخصيات الاجتماعية بالإضافة إلى نشر الصور الظريفة والرسوم الكاريكاتيرية .

خامساً : الصحافة مصدر للتاريخ: يسجل للصحافة أهمية خاصة في تسجيل الوثائق التاريخية كتسجيل وقائع الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فأصبحت إحدى مصادر التاريخ من منطلق أن الأحداث تتطور بسرعة وتتلاحق يوماً بعد يوم وساعة بعد ساعة وبذلك عجز الكتاب عن ملاحقة التطورات خاصة مع بروز ثورة الاتجاهات الفكرية للأحزاب السياسية أو حين يتعلق الأمر بدراسة تاريخ الصحافة نفسها، لكن الصحف لا تشكل مصدراً رئيسياً لدراسة تاريخ الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية لمرحلة معينة ومن هنا فان وظيفة الصحافة في تاريخ الأحداث تؤدي وظيفتين:-

أولهما : رصد الوقائع وتسجيلها ووصفها والاحتفاظ بها للأجيال القادمة كي تصبح أهم مصادر التاريخ .

ثانيهما: القيام بقياس الرأي العام وآراء الجماعات والتيارات المختلفة إزاء وقائع أو قضايا تاريخية معينة .

وبالمناسبة فان أي وظيفة من وظائف الصحافة وعلى سبيل المثال في المرحلة التاريخية لا يلغي وظيفة الصحافة في التثقيف والتوعية أو غيرها بل إن وظائف الصحافة جاءت نتيجة عمليات تراكمية وتطورية فكل وظيفة تؤدي دوراً لكن لا تلغي الدور الذي يليها، كما أن الجانب الآخر المتعلق بوظيفة التثقيف أن لكل مرحلة جمهور معين فمثلاً فخلال مرحلة معينة تقوم مرحلة التثقيف باستهداف القارئ المبتدئ أي القارئ العادي أي إمداده بالثقافة العامة لكن هذه الوظيفة تطورت إلى فئات اعقد فكرياً وعقلياً وشملت الإنسان المثقف ثقافة عالية، كما وتنوعت تخصصات الصحافة " صحافة طبية، سياسية، اقتصادية، فنية، عسكرية، مالية، برلمانية، رياضية، دينية .

وظائف الصحافة واختلاف النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي

تنقسم وظائف الصحافة تبعاً لتباين النظام السياسي والاجتماعي إلى قسمين:

أولاً- وظائف الصحافة في المجتمع الليبرالي الديمقراطي:

تحدثنا في السابق أن الليبرالية جاءت بعد الانتصار الذي حققته الرأسمالية البرجوازية على النظام الإقطاعي في كل من أوروبا وأمريكا ومن هنا شكلت الرأسمالية البرجوازية الجانب الاقتصادي من الفلسفة الليبرالية بينما تشكل الديمقراطية الجانب السياسي ومن هذه الفلسفة تعتبر الصحافة أبرز منتجات الديمقراطية الليبرالية إلى جانب حرية التعبير والخطابة والاجتماع [١]. فقد انعكس هذا الواقع السياسي والاجتماعي في المجتمعات الليبرالية على مفهوم الصحافة وبالتالي على الوظائف التي تقوم بها في تلك المجتمعات بحيث تنفرد بأداء وظيفتين هامتين هما: تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم، وتنظيف المجتمع من الفساد. ومن هنا فإننا سنسلط الضوء على هاتين الوظيفتين:

١- تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم: تؤدي الصحافة دورها في هذا المجال في المجتمعات الديمقراطية من خلال نشر البيانات والمعلومات بشفافية عن اتجاهات وخطط الحكومة ثم هي تقترح ما يجب القيام به لحسن تنفيذ هذه الخطط ثم هي تظهر ردود الفعل الشعبي حيال السياسات الحكومية وخططها وهو الأمر الذي يوضح للحكومة عن اتجاهات الرأي العام مما يساعد في اتخاذ القرار السياسي الصحيح الملائم للرغبات الشعبية في اتخاذ القرار السياسي أي تدعيم مبدأ المشاركة الشعبية في الحكم، ومن جهة أخرى فإن القائد السياسي في المجتمعات الليبرالية يحتاج إلى الصحافة والإعلام كأداة يشرح من خلالها سياسته للجمهور ومن هنا فإن الصحافة تنقل ردود الفعل الشعبي تجاه هذه السياسة سواء من جانب صحافة المعارضة والتي تقوم بتقييم هذه السياسة أو من خلال الإعلام الحكومي أو الصحافة المؤيدة للسلطة السياسية والتي من خلالها يمكن معرفة ردود الأفعال

المؤيدة للسياسة الحكومية أو من خلال الصحافة المستقلة التي تؤيد وتعارض حسب رؤيتها الخاصة مدى سلامة أو خطأ هذه السياسة [٤١].

ومن ابرز الأمثلة على الدور الذي تقوم به الصحافة في تدعيم المشاركة الشعبية في الحكم الدور الذي قامت به صحيفة نيويورك تايمز أثناء حرب فيتنام حيث نشرت الصحيفة سبعة آلاف وثيقة سرية من وثائق وزارة الدفاع الأمريكية عام ١٩٧١ والتي كشفت عن فضائح الجيش الأمريكي آنذاك، وقد واصلت الصحيفة الاستمرار في نشر هذه الوثائق رغم المعارضة من قبل الحكومة الأمريكية حتى استطاعت أن تثير الرأي العام بالمطالبة بوقف هذه الحرب فقامت المظاهرات وتوالت الاحتجاجات الشعبية حتى انسحب الجيش الأمريكي من فيتنام، ومن هنا يسجل لصحيفة نيويورك تايمز دورها الفعال في التعجيل بإنهاء الحرب [٤٢]، ومن هنا فإننا ندعو وسائل الإعلام الأمريكية والغربية الحرة أن تستمر في الضغط على حكوماتها في سحب القوات الأمريكية من مناطق الصراع سواء في العراق أو افغانستان.

٢- تنظيف المجتمع من الفساد ومكافحته وملاحقته أي كان .

في المجتمعات الليبرالية تعتبر الصحافة السلاح القوي، وهي الرقيب الحقيقي على أعمال الحكومة وعلى المشروعات العامة والخاصة التي تنفذها، وتقوم الصحافة بالكشف عن الانحرافات والأخطاء التي ترتكب بحق الشعب، وتنطلق قوة الصحافة في الدول الليبرالية بسبب تمتع الصحافة بسقف عالٍ من الحرية والتي منحها إياه المجتمع الغربي ثم الحماية التي منحت من قبل القانون والتشريع والصحافة في المجتمع الليبرالي تقوم بهذه الرسالة المقدسة على أكمل وجه لمكافحة وملاحقة كافة أنواع الانحرافات التي ترتكبها الحكومات، ومن هنا فان القوانين النافعة للحريات الصحفية في المجتمعات الليبرالية حصنت الصحافة من بطش السلطات الحكومية من جهة وأعطى القانون الصحفي الحق في عدم إفشاء مصادر معلوماته .

ثانياً - وظائف الصحافة في المجتمع الاشتراكي أو التسلطي:

الإعلام في هذه المجتمعات هو صدى للفكر الماركسي أو الفلسفة الماركسية، ووظيفة الصحافة تنحصر في هذه الفلسفة في خدمة الطبقة العاملة والحزب الشيوعي، ولذا تمتاز الصحافة والإعلام الاشتراكي بالواقعية والالتزام، والصحفيون الماركسيون يقومون بنشاطهم على اعتبار إنهم جزء من الطبقة العاملة والمناضلة وعليه يمكن تحديد وظائف الصحافة الاشتراكية على النحو التالي:-

١- الدفاع عن انجازات الاشتراكية والنظام الاشتراكي وذلك من خلال إبراز انجازات الماركسية والتجربة الشيوعية في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة.

٢- التوعية الايدولوجية والعقائدية: أي شرح وتفسير الفلسفة الماركسية وتبسيطها وتحليلها للجماهير من اجل تحقيق الوعي الثوري .

٣- الصحافة سلاح استراتيجي في الصراع الأيديولوجي: الماركسيون يعتبرون الصحافة سلاحاً فعالاً في مواجهة أوهام الأفكار الليبرالية والبرجوازية المناهضة للفلسفة الماركسية، كما وتستخدم الصحافة كسلاح مقاومة ضد التيارات التحريفية داخل المجتمع الاشتراكي فكل ليبرالي هو عدو للمجتمع الاشتراكي .

ومن هنا فان دور الإعلام والصحافة ينطلق من المبادئ التي تقوم عليها فلسفة الصحافة نفسها فهي إما أن تكون حرة الإرادة أو مقيدة الإرادة والأصل أن يشعر الشعب أن الصحافة ينحصر دورها في تنمية الوعي الجماهيري والمساهمة ما أمكن في حل مشاكل المواطنين لا أن تكون الصحافة عبئاً على المجتمع وصوتاً وبوقاً للسلطة .

هوامش الفصل الثاني :

١- مدخل إلى علم الصحافة ، فاروق أبو زيد.

٢- مرجع سابق ص ٥٨.

٣- تاريخ الوقائع المصرية، محمد عبده، ص ١٠٣.

٤- إشعاع الحرية في أوروبا ، هارولولاسكي، لندن، ١٩٦٢، ص ١٤- ١٧.

٥- تاريخ الصحافة ، فرانسوا والبير تيروبيا ، ترجمة عبد الله نعمان ص ١٤.

٦- مصدر سابق ص ١٥.

٧- مرجع سابق ص ٢٨ .

٨- مرجع سابق ص ٢٤.

٩- إدارة الصحف، صليب بطرس، ص ٨٨ .

١٠- الديمقراطية ، أدوارد بيز، لندن، نيويورك، ١٩٣٩، ص ١١- ١٧.

١١- مدخل إلى علم الصحافة، د. فاروق أبو زيد ص ٧١ .

١٢- مرجع سابق ص ٧١- ٧٣.

الفصل الثالث

دور الإعلام في التأثير على السلطة التشريعية

أصبح الإعلام قوة مؤثرة ومهيمنة في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكما أسلفنا انه بعد اكتشاف الطباعة دخل الإعلام معترك الحياة وأصبح من أهم أدوات وسائل التأثير على الرأي العام وبالتالي على الأخير أن يقوم بممارسة ضغوط على الحكومات لكن هذا الدور انتقل بعد الثورة الصناعية وخاصة مع انتشار الحركات التنويرية التي ظهرت بعد الثورة الفرنسية والأمريكية والانجليزية كان للإعلام وما زال يلعب دوراً في نشر الوعي الثقافي والسياسي وبالأحرى فقد ساهمت ثورة الطباعة من خلال الإعلام على نشر المبادئ التنويرية التي جاءت لتنقل الإنسان من عالم الظلم والطغيان إلى عالم العدالة والقانون، واستكمل هذا الدور ببروز ظاهرة تكنولوجيا المعلومات والتي بدأت مع نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تحول العالم عبر وسائل الإعلام إلى قرية صغيرة وبذلك أصبح الإعلام هو النافذة الأولى للقرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومن خلاله تمر كل الطبخات الدولية والإقليمية والمحلية والوطنية، ومن هنا فانه لا يمكن إغفال الدور الكبير الذي يقوم به الإعلام في التأثير على القرارات سواء المتعلقة منها بالسلطة التنفيذية أو التشريعية على أن هذا الدور انطلق من محورين اثنين:

أولهما : أفقي وذلك من اعتبار أن الإعلام أصبح سلطة رقابية على سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية أي سلطة رابعة تتداخل معطياتها ومفاهيمها وتأثيراتها مع السلطات الأخرى.

ثانيهما : عمودي وذلك من خلال ما شكله الإعلام من دور في الضغط والتأثير على اتجاهات الرأي العام وتوجيهه والاهم من ذلك أن الإعلام يلعب دوراً وسيطاً في هذا التأثير باتجاهين ما بين السلطة التشريعية من جهة وبين بقية السلطات من جهة أخرى [١]

صناعة القرار

تعتبر عملية صناعة القرار خاتمة لتطوير سياسي أو مقدمة لتطورات أخرى بهدف إنهاء حالة التوتر وهو حصيلة مناقشة وصراع ما بين قوى مؤثرة سواء أكانت مؤيده أم معارضه وعلى ان دور الإعلام في التأثير على قرارات السلطة التشريعية من الممكن آن يبدأ في المراحل المختلفة من مراحل صناعة القرار سواء من مرحلة تحديد المشكلة أو مرحلة اتخاذ القرار، علماً بان ذلك يرتبط بشكل أساسي وبزمن محدد وكيفية طرح القضية مثار الاهتمام في وسائل الإعلام المختلفة سواء بشكل رسمي من خلال تسريبها أو الحصول عليها من مصادر إعلامية خاصة [٢]

ماذا نعني بعملية اتخاذ القرار ؟

هي عملية التفاعل ما بين المشاركين بصورة رسمية في تقرير السياسات العامة وهي تعني كذلك اختيار فرض من الفروض، أو بديل من البدائل المطروحة لحل مشكلة من المشكلات والقضايا المثارة ويشمل ذلك عملية مناقشة ومفاصلة بينهما [٣]

مراحل صنع القرار

اعتبر خبراء البحوث والدراسات الاجتماعية آن مراحل صنع القرار تنطلق من المحددات التالية :-

المحدد الأول- تحديد المشكلة: وذلك من خلال بيان آسبابها ودراستها ووضع الفرضيات وفحصها للوصول إلى نتائج والخروج إلى قرارات وظهور الحاجة

لوجود قرار، والتي تأتي عبر مناقشة تساهم فيها وسائل الإعلام والرأي العام والإعلام بشكل عام يتأثر بعاملين اثنين هما الحرية والسلطة .

المحدد الثاني – إعداد القرار: ويشمل هذا المحدد صنع البدائل والتصورات المطروحة لمواجهة المشكلة كما تشمل هذه العملية تجميع المعلومات وتبويبها وتفسيرها .

المحدد الثالث– اتخاذ القرار : أي اختيار احد الفروض أو البدائل والحلول المطروحة من خلال الجهات الرسمية المخولة حسب التسلسل المؤسسي في الدولة ومن ثم نقل القرار إلى حيز التطبيق من قبل السلطة التنفيذية والرقابة وتقييم التنفيذ من خلال السلطة التشريعية [4]

بعد أن عرضنا أهمية صنع القرار ومراحل صنعه يتضح لنا بان الدور الذي يقوم به الإعلام هو دور مهم وحيوي واستراتيجي في صناعة القرار من خلال التأثير في الرأي العام ومن خلال تحديد المشكلات التي يكون القرار بصددها ومناقشة القضايا العامة الملحة ووضع الفروض والبدائل والحلول أمام المجالس التشريعية وعمل الدراسات والأبحاث لتقييم نتائج القرارات وانعكاساتها على ارض الواقع .

ومن هنا يتم تحديد دور الإعلام في المؤسسة التشريعية من خلال المحورين التاليين :

أولاً: طرح القضايا العامة ومناقشتها وتسليط الضوء عليها وتشكيل قوة ضاغطة على البرلمان وبقية المؤسسات المشاركة في صناعة القرار باتخاذ القرارات ووضع القوانين والتشريعات التي تلبي حاجة المجتمع .

ثانياً : الحرية الإعلامية والصحافية: اجمع معظم الخبراء أن الحرية المطلقة أصبحت تشكل عبئاً على المجتمعات ولذلك تم اللجوء إلى حرية المسؤولية الاجتماعية، فالحديث عن حرية الإعلام والصحافة يقودنا إلى الحديث عن علاقة الإعلام بالرقابة حيث أن هناك من ينادي باعتبار الإعلام سلطة رابعة وقد اشرنا إلى ذلك بتوسع في علاقة الإعلام بالسلطة بينما فريق آخر يطالب بفرض قيود ورقابة

صارمة على الإعلام والصحافة خاصة في أوقات الحروب والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والانقلابات العسكرية .

ومن هنا يجمع الخبراء إلى أن البرلمان يجب أن لا يتوانى لجهة تفعيل دوره التشريعي لدعم حرية الإعلام والصحافة وفق سقف لا يتجاوز المسؤولية الاجتماعية من منطلق أن الإعلام والبرلمان هما جنديان يعملان في خندق واحد وأي اعتداء على مشروعيتهما هو اعتداء على أهم أعمدة العملية الديمقراطية بل إننا نعتبر الإعلام والبرلمان هما الضلعان المتوازيان اللذان يتطلقان مع بعضهما البعض ولا يتناطحان إلا في ظروف قاهرة جداً وهذه الظروف يجب أن لا تتجاوز فلسفة أهدافهما ودورهما في الدفاع عن الحق وإعلاء شأن الإنسان ويجب أن يقاتل البرلمان عن حرية الصحافة ليس لأنها في الأصل ملك للصحافيين لوحدهم بل لأنها حرية المجتمع بأكمله، وإذا انحاز مجلس النواب وجنح عن دوره فانه يكون قد باع شرفه وضيّع الأمانة التي من اجلها انتخب، وعندما نقول إن البرلمان والإعلام هما خطان مستقيمان واقصد بذلك الدور الرقابي الذي يقوم به كل منهما، وعلى ضوء ذلك فان الشراكة الرقابية يجب أن توضع في بال البرلمانيين بان التشريع لملفات الإعلام يجب أن ينحاز إلى قضايا الحريات العامة والصحافيين لا أن يتحول البرلمان إلى هم زائد على الإعلام وبذلك يكون قد تحالف مع السلطة التنفيذية لمحاصرة الصحافة كما أن الصحافة يجب أن تكون يقظة كذلك، وان تبقى النصير القوي للبرلمان وان تقف معه جنباً إلى جنب في الدفاع عنه عندما ينحاز لقضايا المجتمع وعلى رأسها الحريات العامة والصحافة وحرية التعبير والاجتماع والخطابة .

ومن هنا فان دور البرلمان يجب أن يتجلى في الدفاع عن الإعلام من خلال انسجام التشريعات التي يقرها والتي يجب أن تكون داعمة لحقوق الإنسان وعلى رأسها حرية الصحافة وبالتالي دعماً حقيقياً للمسيرة الديمقراطية النيابية حتى يتم توفير أفضل المناخات المناسبة التي تعزز وتعلو من شأن الحرية والديمقراطية حتى يتم التصدي لإجراءات الحكومة والرقابة على سياستها وسلوكياتها

ومواجهة أي تجاوزات، ولن يتأتى ثمار هذا التحالف إلا بالتوافق ما بين الإعلام والبرلمان .

كيف يتم تحقيق الديمقراطية في مجال الإعلام

إن مسألة الديمقراطية من المسائل التي شغلت المجتمعات البشرية على مر العصور فلا نجد ندوة تلفزيونية أو ورشة عمل أو خطاب سياسي إلا ويتم التطرق للديمقراطية، تلك الكلمة الساحرة التي سحرت الشعراء والأدباء والأمناء العامين للأحزاب السياسية ورجال الأعمال والاقتصاد وغيرهم وستبقى أكثر الكلمات التي تشغل كل الفئات والطوائف فهي محط أنظار البشرية جميعاً .

إن الديمقراطية تشكل حاجة إنسانية وضرورية لحياة المجتمعات والشعوب والأنظمة الحاكمة فهي مطلب حياتي فطري تنشأ الحاجة إليها مع الولادة وخاصة عندما يصرخ الطفل في ساعة ولادته فان ذلك تعبير للآخرين من حوله من اجل التفاهم معه، وهذا التعبير من اجل السيادة والحياة والقانون وليس كما يقال بان هذا الصراخ تعبير عن رفض الحياة الجديدة ولكنه صوت يدعو الآخرين من حوله للتفاهم وخلق حياة جديدة بالرغم من أن الديمقراطية حالة حياتية مطلوبة في شتى المجالات فان ممارستها أو السماح بممارستها يظل مرهوناً بعقلية الأفراد.[١]

وقد ساد الاعتقاد في عقول الأفراد الذين حكموا في فترة زمنية وكانت لهم سلطة، بأن الابتعاد عن الديمقراطية سيوصلهم إلى المجد والقوة، ولكن هذا الاعتقاد ليس أساساً إذ شهد التاريخ كثيراً سقوط النظم التسلطية الديكتاتورية الفردية .

ولكن هناك حالات محدودة في بطن التاريخ أثبتت أن هذا المنهج لم يعمر طويلاً وأصبح هذا المنهج ظاهرة حياتية وسياسية يستنبط منها العبر والدروس لأحكام ممارسة الديمقراطية، وفي الجانب الآخر رغم فشل التجارب الفردية عبر التاريخ إلا أن ذلك لا يعني تحقيق نجاح باهر في مسألة تطبيق الديمقراطية سواء في إطار الجماعات أو المؤسسات وصولاً إلى الأنظمة الحاكمة لان كل نظام يفسر

الديمقراطية من زاوية تخدم مصالحه السياسية والاجتماعية والعسكرية والاقتصادية، ولم تعد الممارسة الديمقراطية في مجتمع معين أو نظام معين صالحة للتطبيق في مجتمع آخر أو نظام سياسي مختلف في المنهج والتوجيهات رغم أن الجميع يعرفون أن المفهوم العام للديمقراطية هو تحقيق حكم الشعب أو إشراك الشعب في الحكم وبالذات في صنع القرار وفي شتى المجالات التي تحكم الإنسان [٦]

إن ممارسة الديمقراطية لا يمكن أن تمارس بنمط معين ومحدد إذ ترتهن ممارسة الأفراد للديمقراطية بمستوى تأهيلهم الاجتماعي والثقافي، وعليه فان قدراً من الخسارة لا بد وان يقع أثناء الممارسة الديمقراطية ولا سيما العالم الثالث، وعليه فان حصول أي خطأ أو خلل في ممارسة معينة لا يقود حتماً إلى إيقاف مسيرة التجربة الديمقراطية في المجتمع بل لا بد من مواصلة المسيرة والاستفادة من التجربة وتصحيح الأخطاء والتراجع عنها من خلال النقد الذاتي العلني والاستمرار في التوعية بهدف حل جميع العقد والمعوقات التي تعترض مسيرة الديمقراطية الصحيحة .

وفي هذا الصدد يقول الخبير الإعلامي د. محمد المصمودي انه كلما تعززت الممارسات الديمقراطية في مجتمع معين كلما توضحت وترسخت التقاليد الديمقراطية التي تتداولها الأجيال القادمة بطريقة عفوية، ومن اجل الوصول إلى هذه الحالة يستلزم الحفاظ على العمل الجماعي واحترام الرأي والرأي الآخر والسماح بطرح الآراء بدون قيود تؤثر على حرية الرأي العام [٧]، ويخلص المصمودي إلى أن احترام الرأي العام وتعزيز العمل الجماعي بين افراد الشعب يصب في النهاية في مجرى المنهج العام الذي يؤكد أن الإنسان هو أعلى قيمة في المجتمع وان احترام آدميته وفق سياق المنهج الذي ترسمه العقيدة السياسية هو مصدر قوة بالاضافة إلى ذلك واجب النظام السياسي هو تجذير الديمقراطية .

إن الديمقراطية في المحصلة هي حق للإنسان من اجل أن يتلمس هويته الإنسانية ويسعى لتحقيقها في المجتمع البشري ليسود الخير والحياة والسلام ولما كانت الممارسة الديمقراطية مطلوبة في ممارسة الحكم وأداة مؤسسات الدولة والمجتمع، فان الإنسان أكثر ما يكون بحاجة إلى ممارسة حقه في الاتصال عبر

وسائل الإعلام ليعبر عن رأيه بحرية وفق السياق أو المنهج العام الذي يؤمن بمصالح الدولة الوطنية والقومية معاً .

إن الإعلام ليس للتسلية وليس من اجل الإعلام فقط بل إن الإعلام هو النسق الصاعد والنازل في حياة البشر هذه رسالة الإعلام فهي رسالة إنسانية خيرة تعبر عن رحابة هذه الإنسانية بالكلمة وبالنغم وباللحن وبالموسيقى وباللوحة التشكيلية بالحديث وبالتمثيلية وبالبوستر وكل وسائل الاتصال المتوفرة وهذه الرسالة العظيمة تحتاج إلى إبداع وخلق والإبداع لا يكون إلا في مناخ الحرية والديمقراطية ولا يكون إلا بتوفير كامل مستلزمات ممارسة الديمقراطية في مجال الاتصال

البعد الآخر للديمقراطية والاتصال

شئنا أم أبينا لم يعد هناك مجال أن نقوم بتجزئة دور وسائل الإعلام وأهدافها بالرغم من واقع النظم الإعلامية السائدة في المجتمع والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تأزيم الديمقراطية وانكماشها في العالم والأيام أثبتت كما توقعت كلود جوليان على انتحار أو نحر المشروع الديمقراطي ولذلك بدأت الأصوات تتعالى تارة من المفكرين والفلاسفة وتارة من السياسيين والإعلاميين على اعتبار أن الاتصال هو حق من حقوق الإنسان ويجب أن لا يتم التفريط به تحت أي بند أو ذريعة لذا فان أي انتهاك للإعلام والاتصال معاً هو انتهاك صارخ واعتداء على هذا الحق خاصة بعد أن أصبحت الساحة العالمية برمتها خاضعة إلى سيادة قطب أحادي يتملك تكنولوجيا متطورة جداً ومذهلة في نفس الوقت والأدهى من ذلك أن قرار السيادة أصبح بيد أقلية تملك اكبر ترسانة إعلامية وان هذه الترسانة حددت وظيفتها الأساسية بقصف العقول والتحكم بها ، وعلى ضوء ذلك فان المجتمعات الإنسانية تعيش الآن هوة كبيرة بين طموحات الأفراد والجماعات والأمم وبين هذه القلة القليلة التي تتحكم بالمعلومات والمعرفة [8] ولذلك أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود تشريعات واضحة ذات مفاهيم ومنطلقات دقيقة إزاء حاجة الإنسان للاتصال والتواصل مع الآخرين .

ما هي القيم التي يطمح الاتصال بتحقيقها؟

مما لا شك فيه أن ملفات الاتصال شكلت أهمية كبيرة لعدد كبير من الفلاسفة والمثقفين والمفكرين والمعنيين بواقع حقوق الإنسان واعتبرت تقارير " لجنة مكبرايد " الذي احتضنته اليونسكو يمثل بعضاً من التتويج للآمال التي آثارت نزعات التمرد والتصحيح في مواجهة واقع لا تسوده العدالة وبدلاً من أن يطرح الاتصال على انه سلطة استهلاكية أصبح بديهياً انه حاجة إنسانية أساسية لأناس وأفراد في المجتمع ومن هنا فان القيم التي يطمح لتحقيقها الإعلام أو الاتصال تنحصر فيما يلي :

أولاً : الثقة بالنفس والاعتماد عليها في كل مستويات الحياة .

ثانياً : الهوية الثقافية .

ثالثاً : الحرية .

رابعاً: احترام الكرامة الإنسانية .

خامساً: التعاون المتبادل والمشاركة في صنع القرار

وقد توصلت هذه اللجنة إلى أن الاتصال ليس سلطة محايدة بل قوة يمكن أن تحبط المجتمعات أو تؤخرها أو قد تلحق بها الجور أو تدفعها نحو حياة أكثر غنى وقد اشتدت الدعوة إلى توزع السلطة في أيدي القلة من مالكي وسائل الاتصال توزعاً أو توزيعاً عادلاً بل المطالبة بالاستفادة من هذا الإلغاء هو الإجحاف بين الأفراد والجماعات والدول عبر توفير ديمقراطي للاتصال [٩] وعبر وضع عام يلغي السيطرة الاستعمارية والنفوذ والامتيازات المادية والمعنوية المترتبة على ذلك، أي أن مسعى الدول يتجه إلى جعل الاتصال قوة تربوية واجتماعية من اجل الإنسان .

كما وأضاف الروائي الكولمبي " غابرييل ماركيز وجوان سومافيا" إضافة اخرى حيث أكدا على ما يلي :

١- **الحاجة الوطنية والدولية للشعوب قاطبة إلى أنماط اتصالية أكثر** ديمقراطية تنهض بالمشاركة وتقلص المركزية وتوجد الإدارة المفتوحة وتوزع السلطة المتركزة في أيدي أصحاب المصالح المالية والبيروقراطية .

٢- التنبيه إلى أن الإعلام والاتصال ليس مجرد أخبار وأنباء بل إنهما عاملان حاسمان في كافة المجالات ومكونان أساسيان في بناء المجتمعات .

٣- التحذير من تمجيد الحلول التكنولوجية لمشكلات الاتصال ففي تقديرهما ليس الأمل بالتكنولوجيا الموعودة محايداً أو خالياً من الربح ويستنتجان إلى أن كل مجتمع عليه أن يطور الأدوات اللازمة لإيجاد خيارات بديلة .

٤- لا يمكن حل مشاكل الاتصال بالمادة ولا بالتدريب فلا بد من إعادة النظر في توزيع القيم الغربية والمصالح الغير وطنية عن العالم الثالث ويقترح الباحثان تبعاً لذلك تجنب ما من شأنه تأكيد تركيبة الأقلية المنفذة أو إيجاد السيطرة الثقافية (١٠)

كل ذلك يهيئ المناخ للحيلولة دون انتحار الديموقراطية كما اسمته كلود جوليان وقدمت بديلاً آخر وهو الديمقراطية المتممة أي إشراك المواطنين في صنع القرار وإيجاد الوسائل التي تزول إليه انطلاقاً من التسليم بوجود رابطة وثيقة بين المكتشفات الجديدة والواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي .

هوامش الفصل الثالث

1- دور الإعلام في التأثير على السلطة التشريعية، د. محمد محافظة، مجلة رسالة الأمة، عدد ٥ المجلد الحادي عشر أيلول ٢٠٠٢ ص ١٥ .

2- مرجع سابق، ص ١٥- ١٦

3- مرجع سابق ص ١٦

4- مرجع سابق ص ١٦

5- تحقيق الديمقراطية في مجال الاتصال، ص ١٧٩

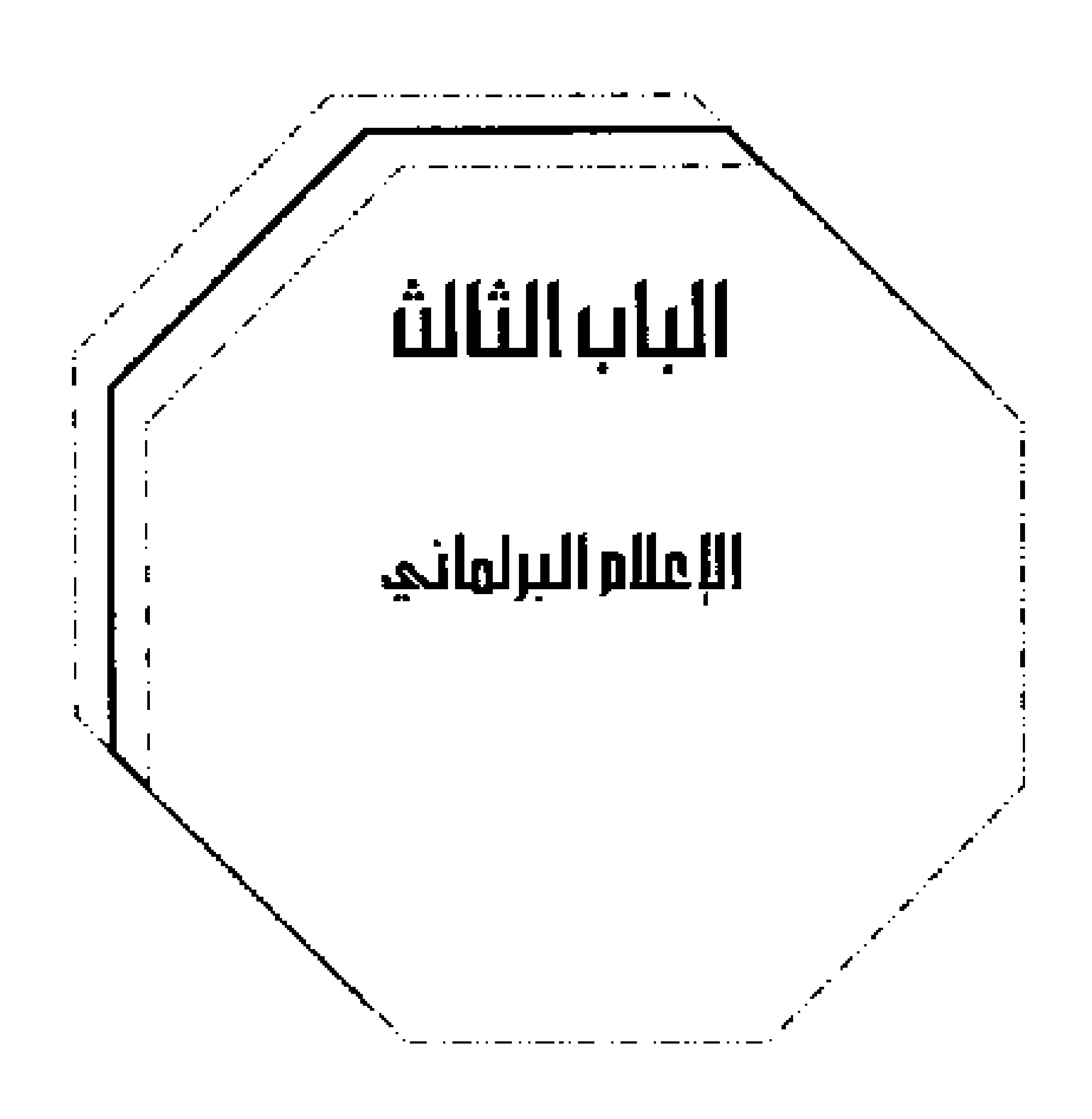
6- مرجع سابق، ص ١٨٠

7- مرجع سابق ص ١٨٣

8- انتحار الديقراطيات، كلود جوليان، ترجمة عيسى عصفور

9- مرجع سابق، ص ٢١٨

10- مرجع سابق، ص ٢١٧

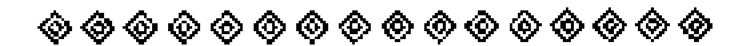


الباب الثالث

الإعلام البرلماني

الفصل الأول

مفهوم الإعلام البرلماني



يشكل الإعلام البرلماني محورا رئيسيا من محاور الحياة المعاصرة من جهة والحياة البرلمانية من جهة أخرى سواء من حيث دوره في التعبير عن الرأي العام بشأن مجريات العمل البرلماني وأداء النواب وآفاق التطوير ومجالاته أو من حيث مسؤولياته في نقل أعمال البرلمان إلى الرأي العام وتحليلها، وإبداء التعليق النقدي بشأنها ولذلك يعتبر الإعلام البرلماني العنصر الرئيسي من عناصر الحياة الديمقراطية وفي استمرار مسيرة التطور البرلماني بوجه عام .

وقبل أن نستعرض مميزات الإعلام البرلماني ودوره ووظائفه لابد أن نقوم بتحليل المصطلح من حيث الشكل والمضمون أي لابد وأن نعرف ماذا نعني بالبرلمان وماذا نعني بالإعلام وبالتالي يمكننا وضع تعريف لمصطلح الإعلام البرلماني وبالمناسبة فإن الاعلام يعتبر من التخصصات الحديثة في الحياة.

البرلمان أو برلمان ماذا نعني ؟

إنه اصطلاح استعمل في اللغتين الفرنسية والانجليزية في القرن الثالث عشر للإشارة إلى اجتماع للمناقشة والكلمة مشتقة من الناحية اللغوية من الفعل الفرنسي (parler) بمعنى يتكلم و كما أطلق الاصطلاح على المكان الذي ينعقد فيه الاجتماع وأطلقت كلمة برلمان باللغة الانجليزية على الهيئة التشريعية العليا التي

تتكون من مجلس العموم ومجلس اللوردات وبحكم نفوذ الانجليز في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين انتقلت التسمية والنظام الى مناطق كثيرة أخرى من العالم ووظيفة البرلمان في النظم السياسية البرلمانية هي إقرار القوانين والميزانية ومراقبة نشاط السلطة التنفيذية ومنحها الثقة أو حجبها عنها.[1]

من جهة اعتبر مؤلف المعجم السياسي أن كلمة برلمان جاءت من أصل فرنسي حيث قصد بها في بادئ الأمر أي اجتماع يعقد للبحث أو المشاورة وأطلقت كذلك على المحاكم العليا وأطلقت بصفة خاصة على مجلس نواب مدينة باريس الذي لعب دورا في الأزمة التي انتهت إلى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وأصبحت كلمة برلمان تستخدم في اللغات المختلفة بمعنى المجالس النيابية العليا التي تمثل السلطة التشريعية في البلاد وهي التي تتألف من مجلس واحد منتخب بشروط خاصة أو مجلسين ويعرف المجلس الأول بمجلس النواب أو مجلس العموم أو المجلس الأدنى ويعرف الثاني بمجلس الأعيان أو الشيوخ أو المجلس الأعلى.

ويعتبر البرلمان البريطاني من أقدم البرلمانات المعاصرة ويتكون من مجلسين هما العموم واللوردات وهو يمثل النظام النيابي في الديمقراطيات الغربية والغرض من ازدواج المجلس منع استبداد السلطة التشريعية إذا كانت مكونة من مجلس واحد فضلا على أن يدعم عادة بعناصر معينة من ذوي الكفاءات الخاصة وفي بعض الدول البرلمانية يتكون أعضاء أحد المجلسين من المعينين مدى الحياة بقرارات من رئيس الدولة كما في أفغانستان قبل الاحتلال السوفيتي أو الحاملين لألقاب شرفية معنية بالوراثة أو المنح كما في اللوردات البريطاني.[2]

الإعلام: أشرنا في الصفحات الماضية إلى وضع تعريف عام للأعلام لكننا سنقوم بوضع تعريف لغوي واصطلاحي للأعلام ففي اللغة العربية جاء مصطلح الإعلام من باب مصدر الفعل (اعلم) وهو رباعي علم من العلم الذي هو إدراك الشيء بحقيقته وعلى هذا الأساس يكون الإعلام هو إحاطة الغير علما بشيء ليدرك حقيقته، وفي هذا العدد يقول الراغب الأصفهاني في كتاب المفردات أن علمته في

الأصل واحد ، إلا أن الإعلام اختص بما كان بإختيار سريع ، والتعليم اختص بما يكون بتكرير و تكثير حتى يحصل منه أثر في نفس التعليم.[3]

والإعلام بهذا المعنى يطابق لغويا مدلوله اللغوي العصري الذي نعرفه ، والفرق واضح مابين الإعلام والإخبار الذي يؤدي إلى معنى بتبليغ خبر معين عن واقعة أو حدث محدودين لمجرد التبليغ والإفادة بينهما يتضمن الإعلام معنى الأخبار والتعليم في آن واحد.

الإعلام في اللغات الأجنبية: أصله من الفعل اللاتيني in form are معناه الأصلي شكل أي أعطي الشيء وهيأه وقد تطور هذا المعنى فأصبح يدل على الإخبار والإيضاح أو التبليغ أو التعليم أو الإعلام .[4]

أما الإعلام من حيث الموضوع فإنه يدل على صياغة معطيات أو معلومات في ميادين سياسية شتى لجمهور من الناس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي شفويا أو بواسطة الوسائل المكتوبة والمسموعة والمرئية مثل الكتاب والصحيفة والنشرات الدورية والإذاعة والتلفزيون والهاتف والأقمار الصناعية والحاسوب والفاكس. الفرنسي روبرت وقد عرف الإعلام بأنه معلومات أو وقائع تبلغ علم فرد أو جمهور من الناس.

من جهة أخرى فإن مصطلح الإعلام دخل لغتنا دون ان تعرفها معاجم اللغة إلى ما قبل أربعة عقود حيث كانت مهمة الإعلام متروكة لدوائر النشر والتوجيه أو الأنباء ويقصد بها بتعبير الإعلام الحديث ترجمة فكر الأمة وحضارتها باستعمال التكنولوجيا الالكترونية للاتصال مع الناس والجماهير وفق نظريات الإعلام الحديث ومكتشفاتها المكتشفة عن النفس الإنسانية وأعماقها وذلك لإظهار الفكر الإسلامي على وجهه الحقيقي ووجهه المضيء بعدالته النيرة وبعالميته ، المشرق بمواكبته لروح العصر وإطلالته على مشارف القرن الحادي والعشرين .

إن الإعلام هو الاستخراج المخطط والمدروس لأساليب الدعاية والأساليب الأخرى بهدف التأثير على أراء الناس وعواطفهم واتجاهاتهم وسلوكهم أي التأثير في

الآخر سواء أكان صديقا أم عدوا أم محايدا وذلك خدمة لأهداف الدعوة وتعزيز للانجازات الوطنية والقومية والعقائدية.

إن الإعلام الحديث هو عملية تربوية ينطلق من حق الإقناع وخلق الاتجاهات والميول والسلوك لدى الكبار من ناحية وزرع القيم والمثل لدى الأجيال القادمة في سن التكوين وتحصينهم ضد الإعلام المعادي مستقبلا. (٤)

وعلى ذلك فإن الإعلام البرلماني هو بالأصل أعلام لكنه يختلف عن أشقائه الآخرين بأنه إعلام شامل وشاسع أي انه يناقش كافة المحاور الأخرى التربوية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والفنية أي أن هذه المحاور جميعها تندرج تحت ابط الإعلام البرلماني فالإعلام البرلماني هو الإعلام الذي يقوم بنقل وتفسير وتحليل كل النشاطات التي تجري في أروقة المجلس وخارجه وعلى الإعلام البرلماني أن يلتزم بأخلاقيات ومبادئ الإعلام من صدق وأمانة ودقة في نقل الأحداث إلى الجمهور .

ومن هنا فإن تغطية الإعلام البرلماني يجب أن لاتقتصر على إبراز تغطية البرلمان فقط باعتباره مؤسسة جماهيرية وإنما يتعدى إلى أبعد من ذلك إلى التحليل والتفكير والنقد والتقييم لكل القضايا الوطنية التي يتصدى البرلمان لمناقشتها أو المأمول مناقشتها ،ومن ثم فإن البرلمان يحتاج إلى موازرة الإعلام من خلال نقل نشاطاته واعماله وفعالياته ليس من اجل النشر بل من أجل إعطاء صورة لما يجري لكي يكون الرأي العام حاضرا ومطلعا على كل نشاطات وفعاليات البرلمان ولكي يتمكن في النهاية من التأثير بالناخبين لتمكين الناخب في النهاية من تقييم أداء البرلمان وأداء المؤسسة البرلمانية بحد ذاتها، ومن هنا فإننا نستطيع القول إن الإعلام البرلماني يجب أن يكون إعلاما ديمقراطيا ويقوم بتثبيت أركان النظام الديمقراطي وسلامة قراراته .

ومن هنا وكما أشرنا إلى أن حقل الإعلام البرلماني هو حقل حديث وخاصة في عالمنا العربي بسبب غياب المشروع الديمقراطي النيابي وتأصيله ومأسسته، والأصل أن يكون البرلمان حاضرا لأن قوة الصحافة والإعلام كقوة تغييرية وتثقيفية

تستمد إرادتها من إرادة البرلمان فعندما يضعف البرلمان فإن الإعلام سيتعرض إلى ضربات موجعة من قبل السلطة التنفيذية وهي كما قال كارل ماركس" السلطة بطبيعتها غول متحرك" أي فيل أهوج خاصة إذا دخل إلى متحف للخزف فإنه سيحطمه ويقصد بذلك السلطة التنفيذية .

ولقد عرف الإنسان الإعلام كما أشرنا في صفحات سابقة قبل الصحافة وأكدنا أن الإعلام ولد مع الإنسان منذ نشأته على وجه الأرض لكن الصحافة نشأت وازدهرت منذ اكتشاف الطباعة على يد يوحنا جوتنبرغ ١٤٥٠ في نهاية القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، وقد بدأت الصحافة رسالتها ووظيفتها في نشر الأخبار الاقتصادية وأخبار السوق والمال لكن الصحافة العربية بدأت في تسويق الحكومات العربية آنذاك وما زالت وظيفتها لا لاعلام الشعب والتأثير به بل لتلميع الحكومات وإدارتها .

ومع التطور التاريخي والحضاري للشعوب وتطور دور الصحافة من مجتمع إلى آخر ساهمت الصحافة في المجتمعات النامية تقوم بتعزيز التنمية الوطنية بينما في المجتمعات المتقدمة تقوم بتقديم الخدمات التي يحتاجها القارئ في حياته اليومية.

ومع تطور الصحافة ودورها الفاعل في خدمة المجتمع تطور الدور الذي يمكن أن يلعبه الصحفي في مجتمعه وأصبحت مهمة الصحفي ليست مقصورة على تطوير الأحداث أو التعبير عن المجتمع بل في صنع أو خلق مجالات التطور فالمخبر أو المحرر البرلماني لم يعد كما كان يسير وراء الخبر أو وراء المجتمع يتلقى عنه الأحداث ويعكسها على الورق بل إنه أصبح يسير أمام المجتمع وأحداثه يستلهم الدلائل التي تحشد ذهنه وتجتمع تحت مد بصره وعلى أساس هذه الدلائل يرسم للمجتمع طريق المستقبل.

ومنذ أن أنشئت المجالس النيابية على مستوى العالم والعالم العربي أخذ الإعلام دوره في تغطية نشاطات هذه المجالس لكي يتم التعبير عن اتجاهات الناخبين والمواطنين بشتى وسائل النشر من صحافة وإذاعة وتلفزة وانترنت وفضائيات .

وقد أشارت معظم الدساتير إلى أن سلطة الإعلام وسلطة البرلمان مستقلتان انطلاقا من فلسفة النظام النيابي والديمقراطي والذي على ضوء ذلك أرسى المفكرمونتسيكيو التوازن ما بين السلطات والاهم من ذلك صيانة الحريات والحقوق والواجبات العامة واحترام حياة الناس الخاصة.

ومن هنا فإن حرية الصحافة والإعلام هي جزء من حرية البرلمان فالبرلمان المتحرر من سيطرة السلطة التنفيذية يشرع بالنهاية قوانين حرة للمجتمع وعلى رأسها القوانين الناظمة للصحافة والإعلام ومن هذا المنطلق فإن حرية الصحافة تستهدف تهيئة المناخ الحر لنمو المجتمع بالمعرفة المستنيرة والإسهام في الترشيد للحلول الفضلى.

كما أن العالم العربي شهد تطورا في حقل الإعلام البرلماني وخاصة مصر فهي السباقة في المجالس النيابية والصحافية فقد أنشئ أول مجلس تشريعي عام ١٨٦٦ وأول صحيفة هي الوقائع المصرية ١٨٦٠ كما ويسجل للصحافة المصرية صدور العدد الاول من الوقائع المصرية والتي خصصت قسما خاصا للشؤون البرلمانية في عدد ٢٥ ابريل ١٩٤٠ المهم ان تغطية جلسات البرلمان تخدم الإعلام نفسه فهي تؤدي وظيفة إمتاع المواطنين بالمشاهد النيابية والصراع والجدل والحوار الذي يجري تحت القبة ويسجل أروع المعارك الديمقراطية في كل ما يتعلق بمصالح الدولة، ويجب أن يكون قرار الصحفيين مستقلا ولا سلطات عليهم في أعمالهم سوى القانون وكذلك النواب فليس عليهم سلطات الاضمائرهم وأماناتهم وثقة الناس الذين انتخبوهم حتى هؤلاء بعد ان تم انتخابهم لا يستطيعون التأثير على إرادة النواب فالناخب تتحدد مسؤولياته خلال عملية الاقتراع والتصويت [1] فيما بعض البرلمانات تسمح بنقل الصوت والصورة عن بعض المشاجرات والمسجلات التي تجري ووصل الأمر بعض النواب قام بإطلاق النار كما حدث بالبرلمان الاسباني من قبل مجموعة من الضباط في البرلمان وهنا يأتي دور الصحافة والصحافيين أن يكونوا على أعلى درجات اليقظة والاستعداد لمواجهة أي طارئ يحدث تحت القبة ليقدم إلى المسرح السياسي وجوها جديدة ولامعة يرشحها للمناصب القيادية والنجاح البرلماني وتكون إحدى دعامات الاختيار للمناصب الوزارية في الحياة الحزبية.

دور المخبر البرلماني في تغطية اعمال لجان المجلس وجلساته

اعتبرت معظم الدساتير الغربية منها و العربية بأن المجالس التشريعية مناط بها القيام بالتشريع والرقابة على اعمال الحكومة وعلى ضوء ذلك يجب على البرلمان ان يضطلع بدوره الدستوري على اكمل وجه والاهم من ذلك ان من حق الإعلام والصحافة مراقبة اداء البرلمان بالاضافة إلى السلطة التنفيذية وهذا الحق جاء على اعتبار الصحافة هي السلطة الرابعة التي تراقب اداء السلطات الثلاث وهي وظيفة مقدسة واخلاقية وقانونية وسياسية ، وعلى ضوء ذلك فإن الإعلام والصحافة معنيان بتسليط الضوء على اعمال ما يجري في حجرتي البرلمان بشقيه النواب والاعيان والشيوخ، الشورى، الشعب.

على اعتبار ان ما يجري في البرلمان يهم الناس والمجتمع والدولة ككل ومن هنا ما يقوم به البرلمان هو عملية طبخ وطهي للقوانين والتشريعات أي ان مطبخ الدولة هو البرلمان لكن على البرلمان أن يعي مسؤولياته كمكان لطبخ السياسات ولا يتحول تحت أي ظرف بأن يكون هو المقصود بالطبخ أي برلمان الطبخ بدل طبخ البرلمان.

ومن هنا فإن الاعمال التي تقوم بها لجان البرلمان هي بمثابة المطبخ البرلماني بما تؤديه من دور كبير من مساعدة البرلمان بشقيه الاعيان والنواب وبما ينسجم مع وظيفة البرلمان الرئيسية وهي التشريع والرقابة على اعمال السلطة التنفيذية قبل اتخاذ القرارات النهائية حيث تظهر هذه اللجان بما يدور فيها من مناقشات للأفكار والاتجاهات والموضوعات التي سوف يثيرها الاعضاء اثناء الجلسات والقضايا التي يلقي المجلسان الضوء عليها ايضا ومن هنا فإن اجتماعات لجان المجلس تشكل مادة جيده للجمهور وليس للصحيفة فقط حيث يتم عرض ابرز القضايا الحيوية والأنشطة المتنوعة التي تدخل في دائرة الضوء لا ان يكتفي بقيام موظفي الامانة العامة وسكرتياريا المجلس أو سكرتاريا لجان المجلس باعطاء المعلومات للصحافة وللصحفيين بل على الإعلام ان يقوم

بتغطية هذه النشاطات كما ان اجتماعات اللجان تعتبر فرصة ثمينة للصحافة لكي يتم تغطيتها حيث بعض اللجان تستدعي وزراء ومسؤولين يتم مناقشتهم في قوانين وزارتهم أو مشاريع الحكومة ولذلك على الصحافة ان تبرز موقف الحكومة حيال هذه التشريعات وموقف النواب منها حتى يتبين للجمهور موقف النائب المبدئي من مشاريع الحكومة وقراراتها سواء كان معارضا أو موافقا أو لا رأي له ام كان موقفه مستقلا عن رأي الحكومة أولاً ولكنه في خدمة الدولة والوطن والشعب ثانيا الذي انتخبه وان النائب لايعمل تحت ابط الحكومة فهو نائب للشعب لكي يحاسب الحكومة لا ان يجاملها ويدللها.

ومن جهة اخرى فقد اجمعت معظم المجالس النيابية على ان اكثر اللجان العاملة في مجالس النواب والشعب هي لجان الشؤون الخارجية والحريات العامة والمالية والاقتصادية والقانونية وهذا لا يعني ان باقي لجان المجلس غير هامة لا بالعكس فكل عمل له قدسيته وكل لجنة لها قيمتها.

وسائل الإعلام واهميتها في نشر ثقافة الديمقراطية

تلعب وسائل الإعلام دورا كبيرا في نشر ثقافة الحرية والديمقراطية من منطلق ان الإعلام بشكل عام هو عملية نشر وتقديم معلومات صحيحة، وحقائق واضحة واخبار صادقة وموضوعات دقيقة محددة وافكار منطقية واراء راجحة للجماهير مع ذكر مصادرها خدمة للصالح العام،[9] ومن خلال ذلك فالإعلام يخاطب عقول الناس وعواطفهم معا ويستند إلى المناقشة والحوار والاقناع وينزع نزعة ديمقراطية لذا لابد وان يتوفر في العملية الإعلامية الامانة والدقة والموضوعية لأن الهدف منها النمو واليقظه والتوافق الحضاري والارتقاء بمستوى الرأي العام بتنويرة وتثقيفه لان العملية الإعلامية يترتب عليها احداث تغيير فعلي في سلوك الفرد.

ومن هنا برزت وسائل الإعلام من خلال التقدم الذي تم احرازه على مستوى التقدم العلمي والتكنولوجي المستمر بسرعة في المجتمعات الحديثة، وفي احاطة افراد المجتمعات المختلفة بما يجري من احداث و تطورات فاصبحت غير ميسرة وليست

سهلة خاصة بالأخبار الصحيحة، كما ان وسائل الإعلام لا يمكن ان تقوم بواجبها خاصة مع زيادة المعلومات والمعرفة، ولذلك اصبحت وسائل الإعلام هي المسؤولة عن تغذية الإنسان بالمعرفة وامداده بالمعلومات وخاصة في الدول التي تنتهج المذهبية الإعلامية المتحررة، ولذلك فإن الإعلام يعتبر حقاً من حقوق الإنسان، والشعوب، ويدخل في مصفوفة الحريات العامة والاساسية، والإعلام قد يحد من هوية الفرد والجماعة عندما يتدخل في هذه الحرية بشكل مباشر او غير مباشر ما يؤثر في هذه الحرية باسلوب التأثير والايحاء.

أهمية الإعلام البرلماني

اكدنا في الصفحات السابقة ان الإعلام البرلماني يشكل حجر الزاوية في الحياة البرلمانية والعمل البرلماني سواء من حيث الدور الذي يقوم به في التعبير عن الرأي العام بشأن ما يجري للعمل البرلماني وافاق تطوير الياته أو مجالاته من جهة ومن حيث مسؤولياته من جهة اخرى، ومن هنا تكمن اهمية الإعلام بالنسبة للبرلمان الديمقراطي هي اهمية كبيرة حيث ان البرلمان يعتبر احد الاركان الرئيسية في فلسفة الديمقراطية والتطور البرلماني من جهة اخرى [١٠]

وتكمن اهمية الإعلام البرلماني كونه إعلاماً بالدرجة الاولى وبرلماني في الدرجة الاولى من منطلق انه لا يمكن الفصل ما بين درجة اهمية كل من الإعلام والديمقراطية والنيابية والاخيرة هي البنت الشرعية للديمقراطية، وتنطلق اهمية الإعلام البرلماني من خلال اتصاله المباشر والتصاقه الحقيقي بالديمقراطية أو بعبارة اخرى فهو كالأكسجين والهيدروجين في تكوين الماء فهو سر الحياة الفضلى فالديمقراطية هي ارقى اساليب الحكم التي توصل اليها الإنسان المعاصر وهي مفتاح الحل وليست الحل ومن هنا تنطلق فكرة الديمقراطية بشكل عام على حق الإنسان بالمشاركة في ادارة الشؤون العامة الامر الذي يستلزم وجود برلمان يعبر عن إرادة الشعب من خلال سن التشريعات والرقابة الصارمة على الحكومة، من جهة ثانية فإن مصفوفة حقوق الإنسان والتي ارستها المواثيق والمنظمات الدولية، ولا

تتفصل هذه الحقوق بدورها عن جوهر الديمقراطية وفق اكثر اشكالها تطورا ولكن تكملها و تدعم أساسها وتكفل بلورة مفاهيمها فهذه الحقوق لا تكون الديمقراطية فيها شعارا بل عنصرا فاعلا ومحيطا ويقف على رأس هذه الحقوق حق حرية التعبير وما تطلبه من حق في الحصول على المعلومات فيها يتحقق المناخ الفعال لممارسة الديمقراطية وازالة العقبات التي تعرقلها ، وبها تتأكد الشفافية والوضوح.

يساهم الاعلام في تشويه الحقائق احيانا مما يشوه صورة النواب امام ناخبيهم، ومن هنا فإن القضاء على بيئة تشويه الحقائق و تجفيف منابع الاشاعة يتطلب من المؤسسة البرلمانية ان تحاول قدر المستطاع امداد الوسط الإعلامي بالمعلومات الصحيحة بدون مواربة أو تعتيم، وعلى المؤسسة البرلمانية ان لا تلجأ إلى الاعتماد على وسيلة اعلامية واحدة فكل وسائل الإعلام هي شقائق البرلمان واخواته في السراء والضراء والدور الوظيفي.

ومن هنا يجب أن ننتبه إلى ان بعض الوسائل الإعلامية تقوم بنشر بعض الهفوات عن النواب وعلى البرلمان ان يتجاوزها وعدم النظر اليها ليس من اجل الصحافة بل من اجل نجاح السيرة الديمقراطية ، وعلى ضوء ذلك فالإعلام البرلماني مطلوب منه ما يلي

أولاً: عرض صورة حقيقية عن نشاطات المجلس النيابي وان تكون هذه الصورة معبرة فعلاً عن البرلمان ويجب أن تمتاز بالدقة والوضوح والصدق.

ثانياً: مطلوب من البرلمان انتهاج سياسة مفتوحة وواضحة وشفافة في التعامل مع الإعلام من خلال متابعة نشاطات المجلس وفعالياته بصورة علنية ، والعمل على اشراك الإعلام في تغطية اجتماعات اللجان النيابية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة من الإعلام الرسمي من اذاعة وتلفزيون ووكالة أنباء.

إن الإعلام والبرلمان هما الضلعان الرئيسيان وقاعدة المثلث هي الشعب وعليهما أن يتوقفا عن التراشق والمواجهة و أن يبتعدا عن أجواء التشكيك والريبة والكراهية والعداوة فالإعلام يعمل كمدعي عام عن الشعب وكذلك البرلمان

ولذلك يجب توفير كل الإمكانيات اللازمة حتى يتكامل التعاون ما بين البرلمان و الإعلام على أفضل وجه تحقيقا لمصلحة الشعب من جهة وتفعيلا للمسيرة الديمقراطية وبالتالي تجذيراً لها و أن الديمقراطية لن يعلو بنيانها إلا بحرية التعبير سواء مورست تحت قبة البرلمان أو عبر مساحات وسائل الإعلام . مما يهيئ البيئة الملائمة لضمان الاندماج الكامل للمواطنين في منظومة الممارسة الديمقراطية ومن هذا المنطلق فإن حرية التعبير تعتبر اللبنة الأساسية في العملية الديمقراطية لما تنطوي عليه من حرية الرأي دون تدخل أو عائق ودون حاجز أو حدود "[1].

بعد هذا العرض عن أهمية الإعلام البرلماني يتضح لنا انه لابد من توفير المناخ المناسب لممارسة الديمقراطية والذي يستند كما قلنا سابقا على حرية التعبير ولذلك فإن معادلة الديمقراطية الحقيقية لا تكتمل إلا بوجود برلمان وبيئة جاذبة لحرية التعبير، ولا يمكن فصلها أو تجزئتها أو المساومة على واحدة منها.

ومن هنا فلا يمكن للبرلمان أن يتم و إلا بوجود حاضنة حرية التعبير والأخيرة بدون برلمان لا يمكن أن تكون موجودة، ولذلك فإن الإعلام البرلماني الحر والمستقل ينطلق من هذه الجدلية ويبدأ مشواره الحقيقي في التعبير عن الإرادة العامة لجمهور الناخبين والمواطنين، فالإعلام هو حلقة الوصل ما بين البرلمان والجماهير، وعلى ضوء ذلك فالإعلام البرلماني مطالب بتحمل مسؤولياته الأخلاقية في عرض صورة أداء النواب للشعب لكي يتأكد الشعب بأنه يملك إرادته و أن ممثليه يؤدون دورهم على أكمل وجه ويعبرون عن آمال الشعب وآلامهم، ولن يتم توصيل هذه الصورة إلى الشعب إلا بتوفير منظومة حرية التعبير التي تستند على النقد والبناء الذي يبحث عن مصلحة الشعب ويبتعد عن التجريح و الاهانة والشتم والقدح والذم والتحقير أي أن الإعلام البرلماني يجب عليه أن لا ينزلق إلى مستوى الدرك الأسفل من الوقاحة السياسية من منطلق أن حرية التعبير يجب أن لا تتصادم مع منظومة الحريات العامة التي تعتبر كذلك مقدسة كقدسية حرية التعبير.

وعلاوة على ذلك فإن الديمقراطية لا يمكن أن تكتمل إلا بوجود تعددية حزبية و سياسية، والتي يجب أن تتحكم على الإعلام بممارسة وسائل الإعلام حريتها في التعبير في إطار مبادئ وفلسفة أحزابها، والحزبية التعددية تعني بشكل عام تعدد الآراء نحو هدف مقدس وهو المصلحة العامة الوطنية العليا، والأخيرة يجب أن تلتقي عليها كل أركان العملية الديمقراطية والمتمثلة في صيانة كرامة الناس وحقوقهم السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتأمين تماسك المجتمع والعمل على تحقيق الاستقرار والسلام (الوحدة الوطنية) وكل ما سبق لن يتحقق إلا في مناخات الموضوعية والنزاهة والحيادية والشفافية ومن هذا المنطلق يجب أن يمتاز الإعلام البرلماني بالصدقية والصحة ليكون الضمانة الحقيقية العامة لحرية الرأي باعتبار الأخير مجرد تعليق على وقائع صحيحة وسليمة ولذا يجب أن يستند الإعلام البرلماني على معلومات دقيقة وليس أخبارا مصطنعة أو مزيفة أو ممسوخة تنطلق من بيئة الإشاعة وهنا يقع الخبر الإعلامي البرلماني في دائرة الخطأ.

مدى اهتمام المخبرين أو المحررين البرلمانيين لشؤون مجلس الشعب أو النواب

من خلال اطلاعي المباشر على أعمال التغطية التي يقوم بها الإعلام البرلماني سواء كان مطبوعاً أو متلفزا الاحظ ما يلي:

أولا: أن اهتمامات المحررين البرلمانيين في الصحف اليومية ينصب في المقام الأول على تغطية أعمال الجلسة الرئيسية لمجلس النواب وما يدور فيها حيث يتم تسجيل ورصد معظم ما يجري، وهذه التغطية تتفاوت من صحيفة إلى أخري ومن وسيلة إعلامية إلى وسيلة إعلامية أخرى .

ثانيا: الصحف مقلة في تغطية اجتماعات اللجان وذلك بسبب عدم اهتمام الصحفيين أنفسهم أو أن الإدارة البرلمانية تحد من وصول الصحفيين إلى اجتماعات اللجان .

ثالثا: الصحف الأسبوعية تسلط الضوء على الجوانب الخفية من نشاطات النواب أي الكولسات والتركيز على الصور المعبرة والفلاشات السريعة أي الأخبار والرسائل السريعة ولا تنشر كلمات النواب وحسب أهميتها وتأثيرها وتكون ذات مساحة قصيرة جدا.

رابعا: معظم اجتماعات اللجان يسمح فيها للإعلام الرسمي بتغطيته تلفزيون وكالة انباء وهذا يتنافى مع مبدأ التوازن الإعلامي.

خامسا: غياب التحقيقات الصحفية مع النواب واختفاء ظاهرة المؤتمرات الصحافية لرؤساء الكتل ومقرريها بينما الأحزاب السياسية في البرلمانات تلجأ إلى هذه الوسيلة.

سادسا: جولات اللجان المختصة المهنية لا يرافقها مندوبو الصحف اليومية والأسبوعية بينما يسمح للإعلام الرسمي الحكومي أن يقوم بتغطيتها وخاصة التلفزيون ووكالة الأنباء اوان يقوم موظف من سكرتاريا الامانة العامة بكتابة محضر الاجتماع وارساله أو ارسال ملخص عن الاجتماع إلى وكالة الانباء الحكومية.

سابعا: التغطية الاعلامية للجان ينقصها الشرح والتفصيل ومعظم أخبار هذه اللجان لا يفهم منها إلا محصلة الخبر أو الحدث لكن الجمهور لا يعرف من كان معه أو من كان ضده.

ثامنا: هناك أسلوب يلجأ اليه بعض المخبرين والمحررين البرلمانين بكتابة مقالات ناقدة عن البرلمان، وهذه المقالات تثير رؤساء اللجان وأعضاء البرلمان وتعمل لديهم ردود أفعال.

تاسعا: بعض النواب وخاصة نواب المعارضة يتحدثون لوسائل الإعلام أو من خلال الكتابة في صحف عن بعض الممارسات البرلمانية التي تمت تحت القبة ويلجأ هؤلاء النواب ليقينهم أن المحررين البرلمانيين فشلوا في ايصال الصورة عن البرلمان للرأي العام.

ولذلك فان الإعلام يجب أن يكون متحررا أولا وديمقراطيا ثانيا قبل أن نطالب بتحرير البرلمان من منطلق أن الحرية الحقيقية للفرد هي حرية عليا باعتباره انسانا أي الحرية بما تمثله من نور ومحاربة للجهل والتخلف والقمع والاستبداد وبالتالي تضع حدا لتغول أي سلطة من السلطات كما أن السلطات الاخرى يجب أن ترفع يدها عن التدخل في شؤون الحريات الفردية للانسان وتمكين كل الطاقات الوطنية الخلاقة من الانطلاق وتحريرها من مكامن التعسف والاستقلال والطغيان.

وعلى ضوء ذلك فان خصوصية الإعلام البرلماني تنبثق اصلا من خصوصية الإعلام ذاته ولكن بصورة اوسع واشمل اذ تعتبر الملفات التي يتناولها الإعلام البرلماني اكثر رحابه إذا ما قورنت بالانماط المختلفه للإعلام بوجه عام بكل القضايا والمحاور التي يتم مناقشتها وبحثها بالانماط الاعلامية الاخرى.

خصوصية الإعلام البرلماني

سبق وان عرفنا البرلمان وأوضحنا انه البوتقة التي تنصهر فيها الآراء المختلفة والاتجاهات المتعاكسه أو المتعارضة أو حتى المتفقة لاستحقاق رؤية جديدة حول معالجه القضايا العامة أو طرح صورة مستقبلية تعالج القضايا والاوضاع القائمة.

ومما لا شك فيه أن البرلمان يؤثر ويتأثر بعدة عوامل سواء كانت سياسية ام اقتصادية ام اجتماعية أم إعلامية ومن هنا فان دراسة ظاهرة الإعلام البرلماني تستدعي منا اولا تلمس الظاهرة من منهج تاريخي علمي و على رأسها تاريخ الحياة البرلمانية و الاعلامية و هي التي تندرج بطبيعتها ضمن مجال الإعلام البرلماني، ومن هنا فاتنا يمكن القول أن الإعلام البرلماني لا يسلط الضوء على نشاطات البرلمان وانجازاته باعتباره مؤسسة شعبية فحسب بل يجب أن يتخطى ذلك إلى التحليل والنقد والتقييم لكل الملفات التي تهم المجتمع سواء التي تهم البرلمان و يسعى لمناقشتها أو المعروضة على جدول اعماله، ولذلك فان البرلمان لايمكن أن يؤدي دورا متفردا بعيدا عن الإعلام فالأخير لا بد وأن يكون شريكا للبرلمان ونصيرا له وذلك من خلال نقل تطلعات الجماهير ونبض الشارع ومعاناته والاهم من ذلك أن الإعلام مطلوب منه أن

ينقل ويبث حقيقة أعمال البرلمان سواء على مستوى الجلسات التي يعقدها أو على مستوى اجتماع لجانه النيابية بما يعود في ذلك بفائدة على الناس والناخبين الذين انتخبوا البرلمان حتى يكون الإعلام قد ادى دوره ورسالته الوطنية على أكمل وجه، ولذلك فان الإعلام البرلماني يجب أن يعبر عن ذلك من خلال تقديم الأخبار والتحليلات والتقارير الصحفية والاعلامية بصدق وامانه وبدون تحيز عن اتجاهات الرأي العام وتطلعاته وإلا فإن الإعلام بعكس ذلك يكون قد خان الأمانة الصحفية من جهة وخان ثقة الشارع من جهة أخرى.

أقول هذا الكلام من منطلق أن الإعلام البرلماني هو حلقة الوصل الأساسية ما بين البرلمان كمؤسسة نيابية والناخبين كهيئة ناخبة خاصة الفئات الجماهيرية التي لا يتيح لها تقييم أداء النواب وتقييم أداء المؤسسة البرلمانية برمتها، ومن هنا فان الإعلام البرلماني هو السلاح الوحيد في يد الشارع لتقييم آداء النواب، ولذلك فاننا نخلص إلى أن الإعلام البرلماني هو صوت الديمقراطية ذاتها وهو القادر على تثبيت أركان النظام البرلماني واعلاء بنيانه وبخلاف ذلك فان انقلاب الإعلام على البرلمان يعني أن هناك اشكالية و مواجهة لهدم المؤسسة البرلمانية ووأدها وسيكون الإعلام هو السبب الرئيسي في ذلك، ومتى تعرض البرلمان للاهتزاز أصبح الإعلام نفسه في خطر من السلطة التنفيذية ولذا على الإعلام أن يكون صديقا ووفيا للبرلمان وبالعكس وهنا يتم فك الاشتباك ما بين الحكومة والبرلمان فالهيئة السياسية التي تستطيع ان تحصل على الاغلبية في الانتخابات هي التي تحكم من منطلق فلسفتها الديقراطية التي تقوم على مبدأ الاغلبية مقابل الاقلية والأخيرة يجب أن لا تجلس في اروقة المجلس وكأنها غير موجودة أو كأنها غير معنية فعليها أن تكون هي الفاعلة لتقييم أداء الحكومة البرلمانية وتعمل على معارضتها بشتى الوسائل، ومن خلال العرض السابق فإننا يمكن إجمال ابرز الخصائص العامة للإعلام البرلماني والتي تختصر فيما يلي:

أولا- تناوله للقضايا العامة: مما لاشك فيه فان البرلمان هو المرجل الذي تنصهر فيه الآراء المتعاكسة أو المتعارضة أو حتى المتوافقة لخلق رؤيا جديدة لقضية

عامة أو طرح صورة مستقبلية تعالج القضايا والأوضاع القائمة سواء أكانت قضايا سياسية ام اقتصادية ام اجتماعية ومن هنا فان العمل البرلماني يتأثر نتيجة للمؤثرات السابقة ويؤثر بها شريطة أن لا يجامل على حساب المصلحة الشعبية أولا ومصلحة الوطن والدولة ثانيا من منطلق اننا نعيش الان في عصر الديمقراطيات والنظم البرلمانية حيث أن الديمقراطية قد اصبحت تسيطر على معظم دول العالم ونحن بدورنا نعتبر جوهر فلسفة الديمقراطية النيابية ينصب اصلا على مشاركة الشعوب والجماهير في صنع السياسات العامة والعمل قدر المستطاع من محاصرة السلطة التنفيذية والتي تفردت في بعض الدول بالحكم المطلق سنين طويلة ولذا فان البرلمانات هي الوسيلة القادرة والناجحة على حساب اعادة الصلاحيات التي اغتصبت من قبل الحكومات وهي صلاحيات اصلا للشعوب وبدونها لامعنى للديمقراطية والحرية.

البرلمانات هي في الاصل تمنح الشرعيات للحكومة وبدونها لايوجد حكومات شرعية وبخلافه فان الحكومات تقوم بخداع الشعوب وتضليلها والاصل في النظام البرلماني أن يحكم الشعب نفسه من خلال ممثلين وهو رأس هذه المؤثرات الاقتصادية ، والاجتماعية والسياسية والحزبية ويعتبر المؤثر الانتخابي المؤثر الرئيس في ذلك.

ثانيا- تميز الإعلام البرلماني عن باقي انماط الإعلام الاخرى من خلال ما يأتي :

١. من حيث المؤهلات الوظيفية والمتطلبات الفنية الاعلامية تتصدر الثقافة العالية والذكاء والحس الصحفي والقدرة الفائقة على الكتابة، بالاضافة إلى البحث المستمر للقوانين واللوائح والانظمة والمتابعة الحثيثة لكل الانشطة التي تجري في المجلس داخله وخارجة من انشطة تشريعية ورقابية وهنا لا بد من توفر الدراسة المتخصصة في حقل الإعلام البرلماني فليس كل مراسل صحفي أو محرر اعلامي يستطيع أن يتمكن من تغطية أعمال البرلمان.

٢. أن الإعلام البرلماني يمتاز بالملاحقة والمتابعة الاخبارية والمستمرة على مدار الساعة، فالاعلامي البرلماني لا يعرف الكلل ولا الملل ولا يعترف باجازة البرلمان، ولذلك يجب أن يكون منطلقا وملاحقا للحدث بالرغم من أن عمل البرلمان هو عمل موسمي يعتمد على انعقاد الدورات البرلمانية.

٣. يمتاز الإعلام البرلماني عن غيره بعنصر المفاجأة وهذا يتطلب من الإعلامي أن يكون يقظا ولماحا خاصة اثناء تغطية أو متابعة القضايا الحساسة.

٤. أن الإعلام البرلماني يحتاج إلى التفرغ التام على مدار الساعة ليلا ونهارا فجلسات المجلس ونشاطاته لا يتحكم بها الإعلامي بل هي التي تفرض اجندتها على الإعلام وهذا بخلاف التغطية الإعلامية الاخرى التي يقوم بها الإعلام الاخر.

٥. تنطلق فلسفة الإعلام البرلماني بإيمانه المطلق بان أعمال المجلس ونشاطاته تمتاز بالشفافية والعلنية ولا تحتاج إلى التأويل والتفسير والبحث عن الحزازير مقارنة بانماط الإعلام الأخرى، إن هذه الميزة تعرض على القائمين عن أعمال سير اجتماعات اللجان في المجلس النيابي أن يعملوا على توفير كل الأجواء المناسبة لتامين حصول الإعلاميين على المعلومات الصحيحة والدقيقة بدون أي ضبابية ومن هنا فان منع الصحافة البرلمانية من تغطية أخبار بعض اللجان يشكل اخلالا بمنهج الشفافية فالإعلام من حقه أن يكون حاضرا ولا يحتاج إلى استئذان لدخول قاعات المجلس بالمعنى الاصطلاحي لان الإعلام هو مخول اصلا من قبل الرأي العام والهيئة العامة الشعب في نقل الصورة كما تكون لا كما يريد مجلس النواب لان نشاطات المجلس ليست سرية بل علنية فمن حق الشعب أن يعرف ماذا يجري في أروقة البرلمان وتحت القبة وخاصة أثناء السجال ما بين الحكومة والبرلمان في الملفات الساخنة ومن هنا فقد تتولى بعض الأصوات البرلمانية مطالبة رئاسة المجلس النيابي وضع حد لما أسموه بتقول الصحافة على أعضاء مجلس النواب حيث يعتبر هذا الفريق النيابي أن الصحافة تمارس عملية اضطهاد إعلامي وتضليل الرأي العام بشكل متعمد

تقوده الصحافة البرلمانية للمؤسسة التشريعية مقارنة بالمؤسسات الأخرى للدولة ، متجاهلين أن ارتفاع منسوب الشفافية تعطي فرصة للمخبر البرلماني أو المحرر الإعلامي للتغلغل في أعمال المؤسسة التشريعية أكثر من المحررين في المؤسسات الأخرى.

٦. الإعلام البرلماني يقف على أرضية من أرضيات الدولة: أي انه يقف أمام السلطتين التشريعية والتنفيذية وهنا تقع المشكلة فالحكومة أمامه والبرلمان أمامه وليس للإعلام البرلماني إلا أن يكون محايدا لا تهمه قسوة نظرات الحكومة وعادة نظرات عيون الحكومة كما يقول المثل الشعبي إما حمراء و إما بيضاء أو الضغط من قبل البرلمانين ولذلك يجب أن يكون موقف الإعلام البرلماني متوازنا ومتزنا في تعامله مع السلطتين التنفيذية والتشريعية حتى لا يقع ضحية لإحدى السلطتين ولكن الواقع في دول العالم الثالث يكون غير ذلك فبعد منتصف الليل تبدأ عملية الضغط على الرسالة الإعلامية تارة من المجلس وتارة من الحكومة والأغلب ضغوطات الحكومة على الصحافة أقوى فيما تمارس ضغوط على البرلمان فالصحافة البرلمانية والبرلمان نفسه هما ضحايا للحكومة والسلطة التنفيذية الغير برلمانية.

الخبر الإعلامي خصائصه وصفاته وعناصره

ماذا نعني بالخبر الإعلامي ؟

تنوعت التعريفات الإعلامية حول تعريف الخبر وخاصيته ويمكن إبراز أهم هذه التعريفات:

الخبر: هو سرد مؤقت لإحداث وآراء وأمور من أي نوع تؤثر في القرار وتثير اهتمام الجمهور أو هو كل ما يحدث من أمور وكل ما توحي به الأحداث وكل ما يترتب على مثل هذه الأحداث و أن الخبر يشمل جميع أوجه النشاط الجاري التي تثير

الاهتمام الإنساني العام واهم الأخبار ما أثار اهتمام عدد من المتلقين أو كل مجهول وأصبح معلوما كذلك عرف الخبر بانه تعزيز أكثر الأشياء أهمية وأعظمها شأنا وأقربها إلى الواقع وأكثر حداثة.[1]

الخبر: ليس كل حادث جديد من منطلق أن خبراء الإعلام اعتبروا الخبر الذي يمضي عليه أكثر من ٢٠ ساعة لا يعد خبرا في نظر القارئ أو المستمع أو المشاهد المواظب على متابعة الأحداث فالخبر إذن هو الشيء الغير عادي الخارج عن المألوف، ويمكن بوساطة خبراء الإعلام تحويل بعض الإعلام إلى أخبار في حدود ما يجب أن يكون لهذا النوع من الأخبار من إطار جاد و اخاذ.[2]

فيما عرف اللورد (نورثكلين) الخبر بأنه الإثارة والخروج عن المألوف فعندما يعض كلب نائباً فهذا ليس بخبر، ولكن عندما يعض نائب كلبا فهذا هو الخبر.[3]

وبالمناسبة فانه جرى في إحدى جلسات المجالس النيابية العربية قيام احد النواب بقضم إذن زميله النائب فكان هذا الخبر أهم من خبر تغطية جلسة البرلمان نفسه.

الخبر: تقرير يوصف في دقة وموضوعية حادثة أو واقعة أو فكرة صحيحة تمس مصالح اكبر عدد من المشاهدين وهي تثير اهتمامهم بقدر ما تساهم في تنمية المجتمع وترقيته ويجب أن يكون الخبر واقعيا وملتزما وجماعيا.[4]

الخبر: كلمة لاتينية تعني الشيء الجديد وفي موقع آخر تم تعريفه بأنه أي تقرير مكتوب أو مسموع أو مرئي يركن إليه عن حادث يتضمن معلومات غير معروفة تؤثر في حياة القراء أو المستمعين أو المشاهدين وسعادتهم ومستقبلهم.[5]

بعد هذا العرض عن تعريف الخبر فانه يمكن وضع تعريف مختصر للخبر على النحو التالي: هو الرواية الأمينة وغير المنحازة والكاملة للأحداث ذات الأهمية والتي تعود بالنفع على الجمهور

بعد العرض السابق عن تعريف الخبر لا بد وان نتحدث عن اقسام الخبر ويمكن تحليل الخبر من حيث التصنيف إلى :

أولا: الخبر الموجز: وهو الخبر الصحفي الموجز الذي يجيب عن الشقيقات الخمسة (ماذا، متى، كيف، أين، من) وعادة لا يتجاوز الخبر الموجز فقرة واحدة ويتكون من (٥ – ٦) اسطر .

ثانيا- الخبر القصير: يجيب عن " من، ماذا، متى، اين " ويتألف من ثلاث أو اربع فقرات، ويكون عادة برقية. ووكالة الانباء تنشره في الصحفية بدون أي تغيير يذكر

ثالثا- الخبر المصهور: اعادة كتابة مجموعة اخبار متفرقة في مقال واحد ، أما مصادر هذه الأخبار فهي وكالات الانباء، المراسلون الصحفيون، قسم الارشيف في الصحفية.

رابعا- **التقرير الأخباري:** وهو التقرير الذي يعطي القارئ المشاهد أو المستمع معلومات اساسية عن حدث ما ، ويتضمن اختيار المعلومات المرتبط بالحدث لينقل الوقائع التي شاهدها ويترك للقارئ والمستمع والمشاهد حرية الحكم عليه.

خامسا- الريبورتاج: تجميع المعلومات اللازمة حول المواضيع التالية " اسماء، ابطال الحدث، أعمارهم، طريقة تعبيرهم، طرائق ومشاهدات الموضوع، الجو العام الذي جرى فيه الحدث، **كما** أن الصحفي يجب أن يسأل نفسه قبل كتابة الريبورتاج ما هي الرسالة التي ينوي ايصالها ؟

سادسا- **المقابلة الصحفية:** حديث يجريه الصحفي مع شخصية ادبية، سياسية، نيابية، أو شخص ما كان شاهدا على حدث ما ، وهو حديث ثنائي بين صحفي ومحاور.

سابعا- البروفيل: وهو الذي يساعد القارئ على معرفة بعض المعلومات عن الشخصية التي يكتب عنها من خلال الحديث عن مزايا الشخص، شكله الخارجي، طريقة تعبيره، ماذا كان يعمل ما هي مشاريعه.

ثامنا- المقال الصحفي: وهي المقالة التي تكتب في الصحف وتعتبر المقالة من اقسام صحافة الرأي وليس الصحافة الإخبارية وتقسم إلى:

أ- **الافتتاحية**: وهي مقال صحفي تكتبه شخصية هامة في الصحيفة يعبر عن رأي الصحيفة.

ب- **المقال النقدي**: وهو مقال متخصص لنقد المواقف والأعمال والكتاب وسواهم.

ج- مقالة الحديث: مقال موقع من صحفي مهم يتناول باسلوب مشوق موضوع ثقافي أو اجتماعي.

د- **البطاقة** : مقال صحفي قصير يتضمن تعليقا على حدث ما باسلوب نقدي لاذع[1]

خصائص الخبر الإعلامي

وهي مجموعة الخصائص التي يجب أن يتميز بها الخبر وقد تم تحديدها من خلال تحليل مضمون الخبر والأخبار التي تنشر في وسائل الإعلام المختلفة وهي:

أولا الجدية Wewsness أو الحالية Freshness أو الحداثة:

إن كلمة News تعني الجديد حيث أن عنصر الزمن هو من الجوانب التي يوزن فيها الخبر حيث هو أسرع مادة معرضة للتلف والفساد بمجرد مرور ساعات قليلة على وقوعه، ولكن هذا لا يعني إلغاء الأخبار التي مضى عليها زمن بعيد فمثلا اكتشاف أسرار تاريخية تعود لحرب مضى عليها دهر تأخذ مكانتها الإخبارية بدرجة عالية بالرغم من قدمها.

ثانيا: الفائدة أو المصلحة الشخصية أو المصلحة العامة Personalor Pudlican denfit

وتعني أن للخبر فائدة ومصلحة عندما يكون الخبر مليئاً بالمعلومات والبيانات التي تهم مصالح أعداد كبيرة من المواطنين سواء كانت هذه المصالح اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية فمثلا نشر خبر عن زيادة أسعار النفط يتقدم على كل الأخبار العالمية لأنه يهم مصالح البشر جميعا.

ثالثا- التوقيت Time liness:

إن توقيت الخبر له أهمية حيث أن نشر خبر عن موعد حجب الثقة بالحكومة الأردنية من قبل البرلمان لا يشكل أهمية كبيرة بالنسبة للمواطن الذي يتابع نشرة الأخبار في بلده الذي يعاني من حرب اهلية داخلية .

رابعا: الضخامة أو العدد أو الحجم:

إن ضخامة الخبر تقاس بعدد أو حجم الجمهور الذي يهتم بهذا الخبر ويتابعه وكذلك تقاس بموقع الخبر من حيث أهمية هذا المكان .

خامسا- التشويق:

وهو الخبر المشوق الذي يدفع القارئ للاطلاع لما فيه من مادة مثيرة كاخبار البراكين والزلازل .

سادسا- الصراع conflict :

وهي الأخبار التي تعنى بالحروب والانقلابات والانتخابات واخبار الرياضة .

سابعا- المنافسة competition :

تمثل أخبار المنافسة للكثير من المهنيين أهمية كبيرة مثل أخبار الرياضة والسباقات وغيرها .

ثامنا- التوقع والنتائج consequence :

وهو الجانب الذي يثيره الخبر للمتلقي من تحليل وتوقع وتساؤلات لغرض الوصول إلى نتيجة.

تاسعا- الغرابة أو الطرافة:

وهو قيام نائب بقيادة دراجة هوائية والوصول بها إلى البرلمان بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية واثرها على الاقتصاد الاردني يشكل بادرة جديدة ومثيرة في نفس الوقت.

عاشرا- الشهرة اوالمركز الاجتماعي Prominence :

وهو الاهتمام باخبار رجال الصف الأول من الدولة والمجتمع المحلي فكلما زاد الاهتمام بالشخص المهم زادت أهمية الخبر.

الحادي عشر- الاهتمامات الانسانية Humaniutrest :

وهو العنصر الذي يحرك المشاعر الانسانية حول حدث أو قضية معينة فالاخبار التي تدور حول العنصر الإنساني هي أكثر الأخبار تأثيرا على عواطف التلقين.

الثاني عشر- الاهمية Imporance :

إن هذا العنصر يتكون بعد التقاء بعض العناصر التي مر ذكرها فالتقاء عنصر الشهرة مع الضخامة في خبر معين سوف يؤلف عنصرا جديدا وهو عنصر الاهمية وهكذا فان التقاء أكثر من عنصر في خبر سوف يؤلف عنصراً جديداً هو الاهمية للخبر المذاع [٧]

الثالثا عشر- الاثارة:

وهي أخبار الجنس واخبار الفضائح السياسية أو المالية أو الاجتماعية التي تثير المتلقين لمتابعتها لذلك فهي تتصف بعنصر الاثارة ويكون هذا العنصر متواجدا في مثل هذه الأخبار بموضوعية وذلك لكون أن موضوع الخبر يتميز موضوعيا بالاثارة كذلك فان هناك بعض وسائل الإعلام بدأت بمحاولات جعل اخبارها مثيرة بحيث تركز على مخاطبة غرائزالمتلقين من خلال بث برامج كثيرة عن الجرائم وقضايا الاغتصاب والتحرش الجنسي والفساد [٨]

صفات الخبر الإعلامي

يجب أن يتصف الخبر الصحفي الإخباري بالصفات التالية:

أولا الصحة: وهي أهم صفات الخبر حيث انها تعطي المتلقي أو المستقبل الثقة بالقناة أو المصدر الذي يبث الخبر، حيث يجب التأكد من صدقية الخبر من أجل الحصول على السبق الصحفي حيث لا يمكن لاي وسيلة إعلامية أوفضائية أن تبث خبراً هاما دون أن تتأكد من صدقه اوكذبه .

ثانيا الدقة: تعني ذكر الحقيقة كاملة دون تغيير في الخبر لكي تعطي صورة واضحة للخبر دون معنى مغاير .

ثالثا الموضوعية: وهي تعني عدم تغيير الخبر بالإضافات أو بالحذف ويجب أن لا يتدخل المحرر في الخبر بصورة تغير معنى الخبر او تجعله يعطي تفسيرا مخالفا لموضوعه الحقيقي، وهذا يقودنا إلى ما يسمى بتلوين الخبر والذي يعني تعمد إبراز وجه خاص منه واخفاء وجه آخر وهذا التلوين يعود إلى الصحيفة ذاتها وقد يصل إلى الامر ببعض الصحف إلى تشويه الخبر واختيار ما لا يؤدي اليه الخبر المنشور، وابرازه على انه المعنى المقصود بالخبر، وبعض الصحف تتبع هذا الاجراء متعمدة خديعة وتضليل الرأي العام وخلق راي عام متحيز، وبذلك يعتبر الخبر اداة من ادوات الإعلام وفي النهاية التلوين يهدف إلى اخفاء جزء من الحقيقة .[9]

رابعا- سياسة الصحيفة أو القناة: تعتبر سياسة الصحيفة أو القناة لها تأثير مباشر على حقيقة الخبر فهناك الكثير من الأخبار لايتم نشرها كونها لا تتماشى مع السياسة العامة للوسيلة وتوجهاتها الإعلامية، ومن هنا يمكن القول أن بعض الفضائيات والصحف تتهافت على بعض الأخبار التي تدعم سياستها وتوجهاتها الإعلامية، ومن هنا يمكن ملاحظة الاختلافات بين الأخبار التي تبثها أكثر من وسيلة إعلامية في حين صحيفة اخرى تركز على خبر وصحيفة أخرى وفضائية تهمش ذلك الخبر[10].

عناصر الخبر الإعلامي

الخبر بصفة عامة يحتوي الكثير من المعلومات حيث أن تكون هناك فكرة اساسية واحدة تدور حول الأخبار، ويجب أن تتحدد بجملة واحدة أما المعلومات الأخرى فهي تساعد الفكرة الرئيسية المركزية للخبر اضافة إلى العنوان يتكون من ثلاثة أجزاء هي البداية، أو مقدمة الخبر، ثم متن الخبر، ثم نهاية الخبر أو الخاتمة، ومن هنا فان عناصر الخبر تتكون من ما يلي[11].

أولا- العنوان **Head line** وهو يعبر للمشاهد أو القارئ عما يدور الخبر حوله، فالعنوان هو أول ما يجذب القارئ أو المشاهد وهو يحمل رسالة مختصرة

مفيدة، وفي بعض الاحيان مذهلة، انه يجعل القارئ أو المشاهد ينتظره كما انه [13] يخبر القارئ أو المشاهد بسرعة بما ينطوي عليه من موضوع.

ثانيا- المقدمة Lead تعرض المقدمة أهم المعلومات الخاصة بالخبر ويلخص في البداية مقدمة الخبر أو نشاط الخبر وهي تتكون من مجموعة اجابات، ماذا، متى، اين، لماذا، كيف.

إن المقدمة يجب أن تفصح عن الحقائق الرئيسية للنبأ في فقرته الاستهلاكية، أن الاطلاع على عناوين الأخبار وكل استهلال لا يمكن التعرف عليه بقدر جوهري على جميع الانباء المهمة، وان أفضل الاستهلالات لا تكتفي بمجرد اشباع الفضول الأول لدى المتلقي، ولكنها تفتح شهيته إلى الاستزادة بالمشاهدة، وان الصحفي يجب أن يتأكد من استهلاله و الذي يؤدي إلى الوظائف التالية:

1- انه يعرض ملخصا للموضوع.
2- يكشف عن هوية الاشخاص والاماكن ذوي العلاقة به.
3- يبرز الطابع المميز للخبر.
4- يعطي آخر الانباء عن الحدث.
5- يثير اهتمام المشاهد أو القارئ لمتابعة الموضوع.
6- يميل الاتجاه الحديث إلى تحقيق الامور السابقة الذكر باكثر ما يمكن من السرعة والايجاز.

ثالثا- تقديم المقدمة أو البداية: يجب أن تدعم المقدمة بجملة من المعلومات والتي تظهر للمشاهد أو القارئ الفقرة الرئيسية من الخبر.

رابعا- الفقرة الجوهرية الأساسية nutgraph وهي النقطة المركزية في الخبر والتي يتم تحديدها باختصار شديد وان كافة المعلومات المتوفرة للخبر يجب أن تدور أو ترجع إلى نقطة أساسية وهي النقطة المركزية.

خامسا- **نص الزيادة Augmenting** وهي أهم نص مقتبس في الخبر ويساند الفكرة الأساسية للخبر وهو يسند الخبر وهو غير أساسي في الخبر.

سادسا- التأثير **Impact** يجب ان يكون الخبر بإيجابته مؤثرا على سؤال ما، وأهمية هذا الخبر مهمة ليكون له تأثير في المتلقي أو القارئ أو المشاهد.

سابعا- الإسناد **attribntion** لكي يتأكد القارئ أو الشاهد من صحة المعلومات الواردة في الخبر يجب إسناد الخبر إلى المصدر.

ثامنا- خلفية الأحداث **Back ground**، هناك بعض الأحداث الهامة التي لها خلفية تاريخية معينة يحتاج الشاهد أو القارئ معرفة بعض تفاصيلها لاعطائه صورة واضحة عن الخبر عند بثه أو نشره.

تاسعا- التفصيلات **Elaborration** وقد تشمل تصريحات أو نصوص توضيح أكثر: كيف، لماذا، متى، " وقعت المشكلة وردود الافعال عليها.

عاشرا- الخاتمة **Ending**، تحوي الخاتمة احد العناصر الاتية وهي تصريح أو نص معين وعدم تكرار المعلومات السابقة [13].

مميزات الخبر البرلماني

بعد أن تعرفنا على الخبر وصفاته ومميزاته ترى ما هي مميزات الخبر البرلماني، وقبل أن نستعرض أهمية ومميزات الخبر البرلماني لا بد وان نعرج على تعريف الصحافة واهميتها.

التعريف اللغوي للصحافة: عرف قاموس اكسفورد الصحافة بمعنى Press وهي شيء مرتبط بالطبع والطباعة ونشر الأخبار والمعلومات وهي تعني " Journal" ويقصد بها الصحيفة " Jounalism" بمعنى الصحافة و Jounalism بمعنى الصحفي، فكلمة الصحافة تشمل إذاً الصحيفة والصحفي في الوقت نفسة [20].

والصحف تسمى ورقة الاخبار أو الورقة التي تضم الاخبار، والصحيفة اداة لخلق معنى من معاني الجماعة فالصحف وسيلة لتبادل الاراء والحقائق ومظاهر الاخلاق انها اداة تخلق الاراء وتحطمها [14].

اما في اللغة العربية ففي قاموس المحيط للفيروز ابادي يقصد بالصحيفة بانها الكتاب وجمعها صحائف؛ قوله تعالى﴿صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ﴾ وفي المصباح المنير لاحمد بن علي المقري القيومي: الصحيفة تعني جلد قماش وقرطاس كتب فيه، وفي معجم الوسيط تعني اضافة من الصفحات تصدر يوميا في مواعيد منتظمة وجمعها صحائف وصحف، والصحفي هو الذي يأخذ العلم من الصحيفة لا عن الاستاذ، وهذا التعريف قبل أن تصبح الصحافة تدرس في الجامعات والمعاهد، كما أن الصحافة تعني صناعة الصحف والكتابة فيها، ومنها اخذت كلمة صحافي[٥٥].

وكلمة صحافي اكثر دلالة من صحفي وتعني من يعمل في الصحافة فهي الكلمة الاصلح لمن يقبل بكلمة " Jounalist " في الغرب أو صحفي بضم الصاد فهو خطأ شائع اذ لا يجوز النسبة إلى الجمع في اللغة العربية ولكن بفتح الصاد نسبة إلى الصحيفة، وقد استعمل العرب كلمة صحفي بمعنى الوراق الذي ينقل عن الصحف وقيل في ذلك عن بعضهم فلان من اعلم الناس لولا انه صحفي انه ينقل عن الصحف أو الصحائف[٥٦].

التعريف الاصطلاحي والقانوني للصحافة: وهو التعريف الذي يعتمد على تعريفات قوانين المطبوعات والنشر والذي كل اساسه تعامل الصحافة من قبل الحكومات فالتعريف المصري للصحافة ليس على سبيل الحصر حسب قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٣٦ يقصد بكلمة جريدة كل مطبوعة تصدر باسم واحد بصفة دورية في مواعيد منتظمة أو غير منتظمة أما قانون تنظيم الصحافة الذي صدر ١٩٦٠ برقم ١٥٦ يقصد بالصحف في تطبيق احكام هذا القانون الجرائد والمجلات وسائر المطبوعات التي تصدر باسم واحد بصفة دورية ويستثني من ذلك المجلات والنشرات التي تصدرها الهيئات العامة والجمعيات والهيئات العلمية والنقابات وهذا هو المعنى الأيديولوجي: ومن هنا فان تعريف الصحافة يختلف باختلاف الايدولوجية التي يتبناها النظام الصحفي القائم في المجتمع الذي تصدر فيه هذه الصحافة وهذه

الأيديولوجية ترتبط بالتالي بالفلسفة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم عليها المجتمع وابرز التعريفات الأيديولوجية هي:

١- التعريف الليبرالي للصحافة والذي يقوم على اعتبار أن الصحافة اداة للتعبيرعن حرية الفرد من خلال حقه في ممارسة حرياته السياسية والدينية وفي مقدمتها حقه في التعبير عن افكاره وآرائه وهو الامر الذي يلخصه مبدأ حرية الصحافة، إن حرية الصحافة كانت دائما معيارا للحريات الفردية الأخرى في النظرية الليبرالية مثل حرية الكلام والاجتماع وحرية التفكير [١٧]

٢- التعريف الاشتراكي للصحافة: يقوم هذا التعريف على أن الصحافة تاريخيا نشاط اجتماعي يقوم على نشر المعلومات التي تهتم بالرأي العام والصحافة تحتاج إلى وسائل إعلامية مناسبة لنشر المعلومات الاجتماعية وهذه الوسائل هي الصحف[٣٦]، والصحفيون كانوا وما زالوا يقومون بنشاطهم على انهم جزء من طبقة معينة أو انهم يمثلون هذه الطبقة، إن الصحافة كانت وما زالت ظاهرة ملتزمة ودعامة تخدم باستمرار أهداف طبقة معينة بالاضافة إلى الاستراتيجية والتكتيك الذي تستخدمها هذه الطبقة[٣٧] ومن هنا فان الصحافة لايمكن النظر إليها إلا من خلال علاقتها المتبادلة مع المجتمع ودورها في العملية الاجتماعية إن المدخل الأيديولوجي في تعريف الصحافة يركز على الجانب الوظيفي للصحافة أكثر من أي جانب آخر.

رابعا- المدخل التكنولوجي للصحافة: أن التكنولوجيا في التطبيق العلمي للاكتشافات العلمية هي تطبيق المعارف العلمية في الحياة العملية، وهي كذلك الاختراعات التي تتمخض عن البحث العملي [١٨]

وقد ظهر مصطلح تكنولوجيا الصحافة بعد اكتشاف الطباعة على يد جوتنبرغ حيث شكلت الطباعة نقله توعية في تاريخ العمل الصحفي وقد توجت الصحافة الالكترونية بالراديو والتلفزيون والفاكس والكمبيوتر والاقمار الصناعية والانترنت .....

ومن هنا توصلنا إلى انه لا يوجد تعريف محدد للصحافة وان مفهوم الصحافة لايمكن ان يكتمل دون الاحاطة بمختلف المداخل أو المحددات التي تتعلق بالمفهوم، وعلى ذلك فان دلالة كلمة الصحافة تنقسم إلى المعاني التالية:

١- **المعنى الأول:** الحرفة والمهنة ولها جانبان احدهما يتصل بالصناعة والتجارة وذلك من خلال عمليات الطباعة والتصوير والتوزيع والتسويق والادارة والاعلان **وثانيهما:** بالشخص الذي اختار الصحافة مهنة فمنها اشتقت كلمة صحفي أي الشخص الذي يقوم بالحصول على الأخبار وإجراء المقابلات والأحاديث الصحفية وكتابة التقارير والمقابلات والتعليق على الأخبار والأحداث.

٢- **المعنى الثاني:** الصحافة بمعنى المادة التي تنشرها الصحيفة كالاخبار والأحاديث الصحفية والتحقيقات الصحفية وكتابة التقارير والمقالات وغيرها من المواد الصحفية التي تتصل بهذا المعنى بالفن والعلم فهناك فنون التحرير الصحفي من فن الخبر، فن الحديث، فن التحقيق، فن المقال، فن العمود، وهناك فنون الاخراج الصحفي وهي متنوعة.

ولقد تطورت الفنون الصحفية واصبحت علما تقوم على قواعد وقوانين عملية كذلك فالصحافة تتصل بالفن ايضا من حيث أن الموهبة شرط لا مفر منه لخلق الصحفي الذي يقدم مادة للصحيفة خبرا أو حديثا أو تحقيقا أو مقالا، فالصحافة إذن حرفة وفن وصناعة وهي كل ذلك وفي آن واحد وبنسب تختلف حسب استعداد المحررين وميلهم كذلك حسب الظروف التي يعملون بها [٦٦].

المعنى الثالث: الصحافة بمعنى الشكل الذي تصدر به فالصحف دوريات مطبوعة تصدر من عدة نسخ وتظهر بشكل منتظم وفي مواعيد ثابتة متقاربة أو متباعدة، ومن هنا فان الفرق واضح ما بين الإعلام والصحافة فالاول اقدم تاريخيا بينما الهدف واحد فالصحافة إحدى وسائل الإعلام.

المعنى الرابع: وهو الذي يهمنا في هذا البحث وهو الصحافة بمعنى الوظيفة أو الدور: أي الدور الذي تؤديه في المجتمع الحديث كونها رسالة تستهدف خدمة المجتمع والانسان الذي يعيش فيه، وهي بهذا المعنى تتصل بطبيعة الواقع الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الذي تصدر به الصحيفة ونوعية النظام السياسي والاجتماعي القائم به ثم بالايديولوجية التي يؤمن بها هذا المجتمع وهؤلاء الذين انتجوا المدارس الصحيفة المتباينة (٢٠)

الخبر الإعلامي البرلماني

بعد أن ناقشنا في الصفحات السابقة الخبر وصفاته ومميزاته ترى ما هي مميزات الخبر البرلماني ؟ وقبل أن نستعرض أهم مميزاته لا بد من التأكيد على المكانه التي تحتلها الصحافة في الوجدان، وكذلك الإعلام فلقد احسن قولا من قال أن الصحافة هي صاحبة الجلالة وهي السلطة الرابعة، وان دل ذلك فانما يدل على المنزلة التي تحتلها الصحافة في المجتمع في ارساء معايير السلام والمحبة مابين الشعوب ومن هنا فان القول بأن الصحافة هي سلطة رابعة لم يأت من فراغ وانما جاءت بسبب أهميتها في الديمقراطيات العريقة من منطلق المكانه التي تحتلها من حيث نفوذها وقوتها وشعبيتها حيث تعتبر دائرة تلاقي السلطات " التشريعية والتنفيذية، القضائية، الصحافة ،فيما الصحافة تهيئ للسلطة التنفيذية وسائل الاتصال بالمواطنين والجماهير من خلال نشر بيانات الحكومة لتمكن السلطة التشريعية من أن تكون اوسع تمثيلا للشعب لان الناس جميعا يتابعون المناقشات البرلمانية وكانهم موجودون داخل المجلس، كما أن تزويد السلطة القضائية بحكم مبدأ العلانية الذي يكفل اجراء العدالة بين الناس [٢١].

ومن هنا فان الباحث المهتم في دراسات الإعلام البرلماني يواجه مشكلة كبيرة في البحث بسبب ندرة الدراسات المتخصصة بالاعلام البرلماني والسبب هو أن هذا التخصص الذي نتحدث عنه جديد من ناحتين اولهما أن الإعلام والاتصال هو في الاصل تخصص حديث وجديد وثانيا أن الإعلام البرلماني هو الاحدث في هذه

الدراسات، ولذا فان الإعلامي الذي يعمل في حقل الإعلام البرلماني يجب أن يلم بدراسة الابحاث البرلمانية والدراسات البرلمانية لكي يتمكن من العمل في مجال عمله والا فان عدم المعرفة يضع المخبر أو المحرر البرلماني في مأزق وصعوبة، وبالتالي اضعف الايمان لا بد أن يتعرض الباحث الإعلامي البرلماني أو الصحفي البرلماني إلى الاطلاع على الاقل على الحد الادنى من الثقافة البرلمانية وسنتعرض في الصفحات القادمة إلى مواصفات الإعلامي البرلماني ومؤهلاته.

وعلى مستوى العالم العربي فان الدراسات البرلمانية لم تأخذ حظها من الدراسة والاهتمام إلا في عام ١٩٩٩ عندما تم استحداث برنامج الدبلوم العالي في الدراسات البرلمانية في جامعة القاهرة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومن هنا نلاحظ أن على الدراسات البرلمانية أن تكون مستقلة ولا يجب ربطها بكليات الاقتصاد أو كليات العلوم السياسية. ومن هنا فان تخصص الإعلام السياسي يكون الأقرب إلى هذه الدراسات والاتصال السياسي يكون الاقرب إلى هذه الدراسات أو الاتصال السياسي حيث اصبحت دراسات الإعلام البرلماني تابعة وملحقة بهذه الدراسات لكن الاصل أن يبقى الإعلام البرلماني والدراسات البرلمانية مستقلة، كما أن هناك عدداً كبيراً من كليات الإعلام بشكل عام تقوم بتدريس تخصصات الإعلام ولا تفتح مجالات للتخصص المهني وعلى سبيل المثال الإعلام الزراعي والصحي والبرلماني.

إن عدم الاهتمام بالاعلام البرلماني مرده إلى أن الحكومات في العالم الثالث والعربية منها لا تولي الدراسات البرلمانية أي قيمة والسبب أن البرلمانات هي استثناء من وجهة نظرها وهي غير موجودة اصلا على اجندتها واذا تم التعامل معها يكون على مضض أو انها فرضت عليها فرضا نتيجه لضغوط داخلية وخارجية فهي تتعامل معها من منطلق مجبر اخاك لا بطل، لأن الديمقراطيات في نظر صانع القرار في هذه الدول غول ينتظره في أي لحظة للانقضاض عليه، والاهم أن معظم الانظمة العربية هي انظمة غير مشروعة وغير شرعية بالمطلق فكيف ستدعو إلى تأهيل البرلمان، كما أن قطاع الإعلام يتعرض لعملية انصهار وضغط كبير من قبل هذه

الحكومات فما بالك أن يتم السماح لولادة تخصص الإعلام البرلماني، وهنا تشعر هذه الحكومات بانها اصبحت ما بين مطرقة الإعلام من جهة والبرلمان من جهة أخرى وعندها يبدأ مسلسل المواجهة والحكومة في غنى عن ذلك.

أهمية الخبر البرلماني بالنسبة للجمهور

إن الخبر البرلماني يهم كل الفعاليات الشعبية والجماهيرية وعلى مسارين الجانب التشريعي والجانب الرقابي للبرلمان فكل مواطن يشعر بالمسؤوليةوهو حريص كل الحرص على متابعة ابرز القوانين التي تصدرها المؤسسة البرلمانية اضافة إلى معرفة نشاطات النائب الذي يمثل الشرائح الاجتماعية والاطياف السياسية في البرلمان، والاعلام يوجه رسائل باتجاهين فتارة جمهور النائب وناخبيه لاطلاعهم على كل نشاط يقوم به نائبهم، وتارة أخرى خصوم النائب نفسه عندما يكتب عن سلبياته فان الخبر البرلماني يفرحهم أكثر مما يغضب حلفاءه أو جمهوره وفي مثل هذه الأخبار التي تمس الرقابة والتشريع يجب على المخبر البرلماني أو الإعلامي أن يتحسس اقدامه ويثبت قلمه عندما يكتب خبرا برلمانيا (٢٢) في الوسيلة الاعلامية او الصحفية، كما أن دخول الصحافة الالكترونية" مواقع الانترنت، شكلت قفزة كبيرة في عالم الصحافة خاصة بعد سرعة انتشار الخبر وتحليله وردود الافعال عليه، لكن هذه الصحافة تواجه صعوبة حيث ان رسائلها تبث على الانترنت ونسبة المتعاملين بالصحافة الالكترونية قليلة بسبب عدم قدرة المواطن على تملك جهاز حاسوب، ومع ذلك فالصحافة الالكترونية خدمت الإعلام البرلماني والبرلمانيين خدمة كبيرة.

من جهة أخرى على الإعلامي البرلماني أن يراعي ويراقب حركة واتجاه التشريع بدقة متناهية وان يرصد ردود الافعال تجاه هذا التشريع وذلك في الصحيفة التي يعمل بها، ولا يعتمد على الخبر، حيث ان عملية الرصد الاعلامي تبدأ ليس من خلال اقرار القانون تحت القبة وانما يبدأ باثارة الموضوع حين وصول القانون من الحكومة إلى المجلس، واثناء النقاش الذي يتم في اللجنة المختصة للقانون وهذا لا يمنع من قيام المحرر البرلماني بالاستعانة باصحاب الاختصاص والخبرة.

جوانب الحقيقة في الخبر البرلماني

سبق وان عرفنا ما هو الخبر، واكدنا أن الخبر الصحفي يجب أن تتوفر فيه عناصر الصدقية، والامانة،والدقة فكيف إذا كان هذا الجانب يتعلق بشخصيات سياسية وبرلمانية لها جماهير كبيرة جدا، فان أي خبر يؤثر سلبيا أو ايجابيا على مصداقية الصحيفة أولا والمخبر والمحرر البرلماني ثانيا، ومن هنا فان الصحفي الذي يصنع الأخبار بطريقة الاثارة والاختلاق والاضافة ويجنح نحو الدعاية قبل الإعلام فعليه أن يتذكر أن الخبر الذي يكتبه سيتم تحليله من قبل النائب نفسه ومن قبل ناخبية من ناحية أخرى فالقراء والمشاهدون من طبعهم أن يحصلوا على منتج اعلامي صادق والقراء يميزون ما بين الخبر الصادق، والخبر المفبرك (٢٣)، كما أن سوق أخبار الاثارة محدود من منطلق أن حبل الكذب قصير والأهم من ذلك على الصحفي أن يعرف أن القراء اصبحوا يميزون ما بين صحف الاثارة والجنس أو الصحافة الصفراء والصحافة الجادة الملتزمة، ولذلك فان الخبر بشكل عام يرتكز على الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة ولذا يتطلب من الخبر الصحفي البرلماني أن يمتاز بما يلي:

أولا: أن تكون مصادر الأخبار التي يستقيها الصحفي أخبارا حقيقية ودقيقة، وصادقة وليست من مصادر تعتمد على الإشاعة أو الاقاويل، ولكن على الصحفي أن يتأكد من دقة المعلومات التي يحصل عليها بدرجة ثانية تجعل القارئ ملما كل الالمام بالحدث مما لا يدفعه إلى التساؤل حول خلفية الخبر.

ثانيا: الخبر هو البضاعة التي تسوق الصحيفة أولا وتبيعه ثانيا لذلك فان الانحراف في تحرير الخبر والابتعاد عن الحقيقة في الرواية قد يضعف ثقة القراء أو المشاهدين ويقلل من احترام الرأي العام للصحافة والاعلام، ولذلك فان الشرف الصحفي قد يتعرض إلى الخدش حيث ينعكس ذلك على سمعة الصحفي وسمعة الوسيلة التي يعمل بها، إن ميثاق الشرف الصحفي يعتبر الدقة والموضوعية والحقيقة هي الثالوث المقدس الذي يجب أن يلتزم به الإعلام البرلماني .

ثالثا: الخبر البرلماني يمتاز فيما يسمى بالاخبار المركبة وليس الأخبار البسيطة، فهو خبر يحتاج إلى التفسير والتحليل، وتوفير كل المعلومات الأساسية فيه، فلا يجب أن يترك القارئ أو المشاهد أن يلجأ إلى اسلوب التحزير أو التخمين.

رابعا: والاهم من كل من ذكر أن الصحفي البرلماني كما اسلفنا سابقا يجب أن يكون ذا اطلاع وثقافة عاليا ومتقدمة جدا بما يتيح له الالمام بكافة الشؤون البرلمانية فمثلا الصحفي الذي يغطي البرلمان عليه أن يحصن نفسه بالمعلومات العامة عن كل شؤون الدولة وعلى رأسها الملفات الداخلية والخارجية وان يكون متابعا لما يجري من احداث محلية واقليمية ودولية.

ماذا يجب أن تفعل الصحافة البرلمانية عند صياغة الخبر البرلماني ؟

إن الصحفي والاعلامي البرلماني يجب أن يراعي عدداً من الثوابت المهنية عند صياغة الخبر تتمثل بما يلي :

أولا- توعية المجتمع في كافة المجالات، فالصحفي لم يعد هو من لا مهنة له بل أن الصحفي العادي ليس له مكان في ظل التطور الإعلامي والصحفي وهذه المنافسة خاصة في ظل الاتجاه الحديث نحو زيادة الصحافة الخاصة أو المستقلة.

ثانيا: يجب أن يراعي الصحفي البرلماني أن يكون خبره شاملا موضحا فيه كل الأحداث، وفي هذا الصدد يقول الصحفي الامريكي" والتر مان " أنه أصبح من العسير فهم الحديث شديد التعقيد، لذلك أصبح من الضروري ليس فقط الابلاغ عن الأحداث، ونشرها بل شرحها وتفسيرها ومن هنا فان الخبر البرلماني يجب أن يكون شاملا وموضحا فيه خلفية الأحداث وما وراء الكواليس، ويجدر بالذكر أن العمل الإعلامي البرلماني والصحفي يغلب عليه الطابع الخبري خاصة اذا كانت جلسات المجلس وهي النشاط الرئيس للبرلمان عبارة عن خبر كبير وحدث مهم.

ثالثا: على الصحافي والمخبر البرلماني أن يراعي معاملة المتحدثين داخل الجلسة سواء بسواء وان يفسح المجال للموضوعات بحسب[٢٤] المشاركين فيها وإذا دعت الضرورة .

المتطلبات المهنية التي يجب أن يلتزم بها المحرر أو المخبر البرلماني

هناك جملة من الثوابت المهنية يجب أن يلتزم بها المحرر البرلماني وهي:

١- مراعاة المتحدثين داخل الجلسة سواء بسواء وان يفسح المجال للموضوعات حسب أهميتها وليس حسب المشاركين فيها، وإذا دعت الضرورة فعليه تفسير جانب أو أكثر منها لان الموضوعات المعروفة ربما يكون لها خلفية أخرى تتطلب أن يعرفها القارئ .

٢- مراعاة إحساس الجمهور النيابي في هذا المجال حيث انه يعتمد على الخبر بشكل كبير في الحصول على المعلومات بالقوانين الجديدة وبنشاط النواب وقد أشارت بعض الدراسات الأمريكية أن التلفزيون يخصص أكثر من ٦٠٪ من وقته لاذاعة الأخبار التي تهم المشاهدين وهذا بحد ذاته لا يكون محل ترحيب من المشاهدين، ونادرا ما يقبلون على مشاهدتها، وبهذا قد يكون التلفزيون الأول في عرضه للصور الإخبارية وليس بالنسبة للأخبار الكاملة والتي تكتب بعمق وتفسير، بأمانة وحكم جيد وليس هناك بديل عنه أو يمكن إيجادها أو تواجدها على شبكة الانترنت

٣- وتعزز أهمية الصحفي البرلماني من خلال تقدم الخبر البرلماني على باقي الأخبار التي تنقلها الصحف وبينها التلفزيون، وبذلك فان أخبار البرلمان ما زالت تتصدر نشرات الأخبار أكثر من نشرات رئيس الحكومة أو رئيس الدولة في الدولة الديمقراطية .

٤- تعزز أهمية المخبر البرلماني في الإعلام والصحافة المطبوعة أكثر من الإعلام المذاع والتلفزيون من منطلق أن التلفزيون تأثيره محدود بالرغم من قدرته الانتشارية أكثر من الصحافة المطبوعة التي تتقدم على التلفزيون من حيث حجم الانتشار، وان أخبار الصحافة ابسط أو تبسط الحدث أكثر من التلفزيون مثل مناقشة الثقة والموازنة والقوانين.

ومن الجدير بالذكر أن العمل الصحفي البرلماني يغلب عليه الطابع الخبري وخاصة وإن معظم الاجتماعات وجلسات المجالس العلنية تكون على شكل خبر كبير .

معايير ومقاييس تميز الخبر البرلماني

إن الصحفي البرلماني أو المحرر هو الذي يعزز مكانته ووجوده داخل المؤسسة البرلمانية وذلك من خلال ما يلي:

١- أن وجوده في البرلمان يشكل متطلباً أساسياً لتعزيز هذه المكانة وذلك من خلال الاتصالات والعلاقات الحميمة التي يقيمها مع المؤسسة البرلمانية من جهة ومع النواب من جهة أخرى، وكلما اتسعت دائرة العلاقات والاتصالات مع الكتل البرلمانية كلما سعت إليه الأخبار واختصته المصادر.

٢- على الصحفي البرلماني المتميز أن يعد لنفسه أرشيفا خاصا يضم كل ما يتعلق بنشاطات البرلمان خاصة القوانين والاتفاقيات وملخص السيرة الذاتية للاعضاء البرلمانين وخاصة النواب البارزين واهم الاحداث التي مر بها البرلمان مع وجود معلومات عن الدول الأخرى البرلمانية ودساتيرها ونظمها السياسية ويبدو ان هذه المهمة ليست عسيرة بسبب توفر وتطور النظام المعرفي في مكان أي انسان يريد أن يحصل على معلومات تفسير جانب أو اكثر منها لأن الموضوعات المعروفة ربما تكون لها خلفية أخرى تتطلب أن يعرفها القارئ أو المشاهد.

٣- على المخبر البرلماني أن يراعي اهتمامات الجمهور خاصة وان الجمهور النيابي يعتمد على متابعة اخبار البرلمان بصفة مستمرة سواء ما يتعلق بالتشريعات التي لها مساس في حياته ويتم اقرارها من قبل البرلمان أو متابعة اعمال الرقابة على قرارات الحكومة، كما أن الصحفي البرلماني يجب أن يراعي أن الجمهور النيابي يعتمد على الخبر الصحفي أو التحليل في الحصول على المعلومات الخاصة والتي يود أن يعرفها ولذلك فعلى الاعلامي البرلماني أن يراقب حركات واتجاهات التشريع بدقة ويرى اصداءه وما ينشر في الصحيفة، والا يقتصر عمله على عملية نقل الأخبار بل اجراء متابعة حثيثة

من حيث رصد التشريعات والاسئلة التي يوجهها النواب للحكومة من ناحية ويستعين بآراء الخبراء والمستشارين والخبراء الموثوق بهم وعلى الصحفي تذييل خبره بمعلومات ونماذج وتجارب دولية أو مناطق أخرى مشابهة.

مهام رجل الإعلام البرلماني

قبل أن نحدد مهمة رجل الإعلام البرلماني لا بد وان نتحدث عن مهمة رجل الإعلام بشكل عام ومواصفاته ومؤهلاته، ومن هنا تتحدد وظيفة رجل الإعلام ومهماته فيما يلي:

أولا: تسجيل الأحداث التاريخية والعمل على تشكيلها فالمسؤولية الإعلامية بطبيعتها مستفزة لان عمل وسائل الإعلام يتطلب من ممارسية معرفة واسعة وحكما سليما وقرارات فورية ومعرفة من منطلق أن الكلمات التي يسجلها الصحفيون والاعلاميون أو يكتبونها أو يتفوهون بها قد تؤثر على حياة ملايين الكثير من الناس.

ومن هنا فان هذا الاحساس بالسيطرة والنفوذ والمسؤولية يمتد من اولئك الذين يتعاملون مع الأخبار المثيرة وينقلونها إلى اخرين كثر. في عمل أو مهام وسائل الإعلام ربما يبدو ذلك مبالغا فيه وفي بعض الحالات يصبح كذلك لكن شخصا متعلما وخريج كلية جامعية يقترب من العمل باحساس المسؤولية الادبية والمعرفة المناسبة للوسائل الأساسية سيجد العمل متضمنا من الناحية النفسية والمالية وفي اوقات بالغة الاثارة [٣٦].

ثانيا: اثارة الانجاز الخلاق يشعر بها اولئك الذين يتعاملون مع تدفق الأخبار اليومية باحساس بالمسؤولية فالابلاغ عن خبر والتعليق عليه يتخذ هيئات عديدة والشيء الذي يجعل العمل الإعلامي والصحفي مثيرا هو الأحداث التي تنطلق من عقالها في اللحظة غير المتوقعة أو المحسوبة، وفي جميع وسائل الإعلام يشعر الانسان بتحدي المسؤولية الاجتماعية وهو في موقع عمله الإعلامي ومرارا ما يختبر حكمهم تحت الضغوط في مسائل معينة وفي المشاكل الاجتماعية مع وجود قواعد قليلة

ترشدهم وتهديهم فالاعمال التي ينجزونها تفجر لهم معرفة حقيقة للحياة في عالم اليوم وتؤثر على أوجه كثيرة في نماذجنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالطريقة التي يختارونها ويقدمون بها المعلومات ويعاونون بغير قصد الطرق التي تشكل مجتمعنا واحيانا يفعلون ذلك بدرجات متفاوته.

إن وسائل الإعلام تثير النسيج الاجتماعي للامة وهي ضرورية للتمية المستمرة للتنمية الاقتصادية وتستمر في أداء دورها التاريخي لحماية وتحسين النسيج السياسي للديمقراطية من بين الفرص العديدة التي يتمتع بها رجل الإعلام فلا شيء أهم من فرص معاونته في تشكيل الراي العام [٢٥].

وبعد أن عرضنا في الصفحات السابقة مهام رجل الإعلام فان المتطلبات التي يحتاجها الإعلامي البرلماني هي نفس المتطلبات والاشتراطات لأي صحفي، لكن الإعلامي البرلماني يطلع بصورة اكبر ومسؤولياته اخطر حيث انه يراقب أداء أعلى السلطات التي تشكل كيان الدولة معا وهي السلطة التنفيذية والتشريعية، وعليه فان مهمته كما يقول جوزيف بو ليتزر صاحب أول جائزة منحت للصحافة وللصحفيين المحترفين والموهوبين (أن مهمة الإعلامي البرلماني مهمة عسيرة وشاقة فهو الشخص الذي يقف على جسر الدولة ينتظر سفينة الدولة فهو يراقب الشراع العابر، والأشياء الصغيرة التي تحدد الأفق في الجو الملبد بالغيوم، وهو يبلغ عما يجرفه التيار، وتستطيع السفينة إنقاذه انه يحلق في الضباب والعاصفة لينذر عن الخير قبل وقوعه انه لا يفكر بحريته أو اجره أو ارباح صحيفته أو ارباح اصحاب الصحف فهو رقيب على مصالح الناس الذين وثقوا فيه [٢٦]

مواصفات رجل الإعلام البرلماني

المحرر البرلماني لابد وان تتوفر فيه المقومات الشخصية، والخبرات الصحفية، ويجب أن تتعزز فيه ويجب أن تتوفر فيه بخلاف العديد من المحررين والمخبرين في المجالات الأخرى نظرا لان طبيعة عمل البرلمان كمؤسسة شعبية حكومية لأن معظم اعمالها تتم في العلن وتحت عيون المحررين البرلمانيين بعكس العديد من مؤسسات الدولة الأخرى والتي تتم اعمالها في السر والخفاء، وبعيدا عن

اعين رجال الإعلام والصحافة، وعلى ضوء ذلك فان هناك جملة من المواصفات لابد وان تتوفر في رجال الإعلام البرلماني ونسائه كذلك.

١- أن تكون لديه " لديها " خبرة صحيفة سابقة في مجالات آخرى تؤهله لمتابعة النشاط البرلماني، وان يتوفر لديه الحس الصحفي المطلوب لممارسة عملة داخل البرلمان .

٢- أن تكون لديه القدرة على معرفة طبيعة النظام السياسي والحزبي داخل المجتمع والاهم من ذلك أن البرلمان يجب أن يعكس الواقع السياسي والحزبي للمجتمع .

٣- أن يتمتع بقدرة فائقة في التحليل السياسي للاحداث.

٤- الاطلاع على ما يدور داخل المجتمع في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية والشبابية والعسكرية لأن البرلمان ساحة لمناقشة كافة احداث المجتمع وخاصة الاحداث المشتعلة والمتفجرة.

٥- أن يكون المحرر البرلماني متخصصاً في هذا العمل وان يسعى بارادته واختياره إلى العمل كمحرر برلماني حبا بهذا العمل ورغم المشقة التي يتحملها المحرر البرلماني وتفوق أي مشقة أخرى يتحملها اقرانه في العمل الصحفي خاصة وان جلسات البرلمان تستمر احيانا فترات طويلة واحيانا تنتهي في الساعات الاولى من فجر اليوم التالي.

٦- اليقظة الدائمة في متابعة جلسات المجلس واجتماعات اللجان البرلمانية والنيابية، وان يكون ذهنه حاضرا دائما، وان يتابع الجلسات بالعين والاذن والقلب لان هناك احداث كثيرة تتم وتدور داخل المجلس وترصدها عين المحرر البرلماني، واحيانا كثيرة تكون هذه الاحداث اهم بكثير من الكلمات والمناقشات التي تتابعها وتنميها اذن المحرر البرلماني بمتابعة جلسات البرلمان من خلال السماعات الموجودة داخل ادارة الصحافة أو حجرة الصحافة بالبرلمان بعيدا عن شرفة الصحافة المخصصة للمحررين البرلمانيين.

٧- يجب أن يتسم المحرر البرلماني بقدرة فائقة على المتابعة السريعة للمناقشات ونص الكلمات التي يلقيها أو يطلقها النواب ورؤساء الكتل والاحزاب وممثلي الحكومة .

٨- لعل من الأخطاء المهنية التي تقع أحيانا من جانب بعض المحررين البرلمانين وخاصة مراسلي الصحف الأسبوعية والمجلات هي عدم حضور جلسات البرلمان والاكتفاء بالمتابعة مما ينشر في الصحف اليومية مع التركز على بعض الأحداث البرلمانية مما يفقد الموضوعات التي تنشر هويتها الصحفية المطلوبة، وكذلك يعتمد مراسلو الصحف اليومية على خبر وكالة الأنباء الرسمية في نشر كلمات النواب ومقتطفات من خطاب البرلمان والنواب، والقارئ أو المشاهد لا يفرق بين ما تبثه وكالة الأنباء حتى النواب أنفسهم لا يفرقون ما بين ما تبثه وكالة الأنباء الرسمية وبين ما تبثه الصحف فيقع العتب على الصحافة والأخيرة هي التي تبحث عن الشعبية أي إعطاء صورة سالبة عن الصحافة [٣٠]

وفي الختام نقول ليس كل إعلامي يصلح للعمل في الإعلام البرلماني مهما كان ناجحا في المجالات الإعلامية الأخرى فهناك شروط لا بد من توافرها اضافة إلى الشروط التي اشرنا اليها في الصفحات السابقة لكل من يريد أن يطرق باب الإعلام البرلماني إذا اراد أن يكون له موطئ قدم على ساحته، وتأتي في مقدمة هذه الشروط مايلي.

اولا: الدراية التامة لكل مايحيط بالحياة البرلمانية للبلد الذي يعمل فيه الإعلامي البرلماني.

ثانيا: اطلاعه على التجارب البرلمانية الأخرى.

ثالثا: التواصل المستمر مع الواقع البرلماني ليكون القاعدة التي ينطلق منها الإعلامي في أداء المهمة الكبيرة الملقاة على عاتقه.

رابعا: التأكيد على خصوصية الإعلام البرلماني وهي المعالجة الإعلامية المستمرة والنقدية المبنية على اساس مهني وعلمي لتقيم آداء البرلمان كاعضاء ومؤسسة للمساهمة الفاعله في عملية تطوير البرلمان.

خامسا: المساهمة في حركة الاصلاح والنضال الديمقراطي السلمي وتعزيز الديمقراطية وتجذيرها [٤٠]

هوامش الفصل الأول

١- علم النفس الاجتماعي، د. حامد زهران، طبعة ثالثة القاهرة، ١٩٧٤، ص٣
٢- الإعلام والبرلمان، علي الصاوي، ص ١٤.
٣- الإعلام والبرلمان كلمة افتتاح ندوة الإعلام البرلماني د. فتحي السرور رئيس مجلس الشعب المصري ص ١٩.
٤- مدخل إلى الاذاعات الموجهة، ماجد خلو، في ص١٩- ٢٨- دار الفكر القاهرة.
٥- الإعلام والرأي العام دانيل كاتز واخرون ص ٢١.
٦- فن الخبر الصحفي، د. فاروق أبو زيد، ص ٦٩، بيروت ١٩٨١.
٧- مرجع سابق ص ٣٢.
٨- مجلة عالم الفكر عدد ٤ ص ٢٤١.
٩- دليل البرلمانيين إلى وسائل الإعلام ص ٦- ٨.
١٠- فن الخبر الصحفي، د فاروق أبو زيد، ص ٦٩.
١١- الإعلام السياسي والاخباري، هيثم الهيتي ص ٢٦- ٢٧.
١٢- مرجع سابق ص ٢٧
١٣- مرجع سابق ص ٢٦- ٣٠
١٤- قاموس اكسفورد ص ١٦٦٢- ١٦٦٣ الطبعة الثالثة.
١٥ الإعلام والرأي العام، مرجع سابق ص ٢١
١٦- الصحافة رسالة واستعداد، خليل ؟؟؟ ص ١٣ ١٤.
١٧- تاريخ الصحافة العربية، اديب مروة ص ١٥.
١٨- مدخل إلى علم الصحافة مرجع سابق ص ٤٢
١٩- مرجع سابق ص ٤٢.
٢٠- الصحافة الاشتراكية، فرانس، ترجمة نوال جنبلي، برلين ١٩٨٤، ص ٢٣- ٢٤.

٢١- الصحافة رسالة وفن، د. خليل صابات، ص ١٨.

٢٢- المدخل إلى الصحافة، سلانوي هاشكوفيتش، دار الغازي ١٩٨٥، ص٥- ٦.

٢٣- سمات الخبر الصحفي البرلماني، رفعت رشاد ص ٤٧.

٢٤- الإعلام البرلماني، ورقة مقدمة من رفعت رشاد، ص ٤٨.

٢٥- مصدر سابق ٤٨

٢٦- مرجع سابق ٤٨- ٥٠

٢٧- مرجع سابق ٥١- ٥٢

٢٨- وسائل الإعلام، دارن كي جي واخرون ترجمة ميشيل تكلا ص ٢٣.

٢٩- مرجع سابق ص ٢٤

٣٠- مرجع سابق ص ٢٨

٣١- العلاقات العامة د. فخري جاسم واخرون ص ٧٤- ٧٨.

٣٢- مرجع سابق ١٠- ١٢

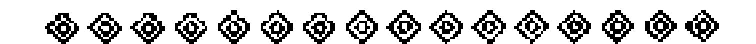
٣٣- الصحفي المحترف، جون هنرغ، ص ٣٣

٣٤- مرجع سابق ص ٢٦

٣٥- الصحفي البرلماني، محمود نفاذ، مرجع سابق ص ١٠٦- ١٠٧.

الفصل الثاني

وظائف الإعلام البرلماني



أكدنا في الصفحات السابقة أن المحررين والمخبرين البرلمانيين هم عيون الشعب على النواب، ولذلك يجب أن يكونوا أكثر وعيا لا أن يكونوا أدوات وناقلين للأخبار فقط، فهم رسل المحبة والسلام والقوة والصفوة للجمهور لان قدسية مهنة الصحافة تنطلق من البحث عن الحقيقة، أي أنهم نواب للجماهير فعليهم أن يتصرفوا في ضوء ذلك وان يضاعفوا جهودهم ومسؤولياتهم بان يبقوا موضع ثقة الجماهير وأنهم العيون الساهرة على الحقيقة، ولذلك فان وظيفة الإعلام البرلماني لا يمكن أن تكتمل إلا بدعم ومساندة المجتمع ومؤسساته وعلى رأسها البرلمان .

دورالإعلام البرلماني ووظيفته

إن الحديث عن دور الإعلام البرلماني ليس الهدف منه تعداد أو ابراز الادوار التي يجب أن يقوم بها من منطلق إعلامي بحت بل من منطلق إعلامي تاثيري وهذا يقودنا إلى طرح جملة من الأسئلة والتي يجب أن يجيب عليها الإعلام البرلماني .

هل يمكن للإعلام البرلماني أن يساهم في تطوير الحياة البرلمانية بمعنى آخر هل الإعلام البرلماني مدعو بالمساهمة في دعم مسيرة التنمية البرلمانية والثقافة الجماهيرية من جهة والبرلمانية من جهة أخرى ؟

هل يمكن للإعلام البرلماني أن يكون وسيلة دعم لدور برلمان النواب في المسيرة التشريعية والنيابية والسياسية كذلك ؟

والاهم من ذلك هل يستفيد النواب من الإعلام البرلماني واذا كانت الاجابة بنعم فكيف نعمل على ذلك ؟

في ضوء ذلك فإننا نستطيع أن نحصل على الإجابة عن هذه التساؤلات من خلال العرض التالي عن أهم الوظائف التي يؤديها أو يقوم بها الإعلام البرلماني كرسالة وكوظيفة، ومن هنا فقد اجمع الخبراء والمتخصصون بالإعلام البرلماني أن وظائفه تنحصر فيما يلي :

أولا : توضيح الدور الرقابي للبرلمان ولأعضاء المجلس النيابي من خلال تسليط الضوء على ابرز الاستجوابات و الأسئلة والمداخلات النيابية و المذكرات والكلمات التي يتحدث بها النائب والنقاش الذي يقوم به .

ثانيا : تذكير الناس بالتاريخ السياسي للبرلمان ومواقفه في القضايا التي وقفها سواء أكانت مواقف مؤيدة لطموحات الشعب أو معارضة له والتركيز على دور كل نائب والتأكيد على أدائه .

ثالثا : دعم الثقافة السياسية والمشاركة السياسية ودعوة الجماهير إلى الالتفاف حول البرلمان.

ومن جهة أخرى فان الإعلام البرلماني مطالب أثناء الحملات الانتخابية بان يكون له دور متميز وذلك من خلال ما يلي:

١- توضيح الدور الذي تقوم به الكتل البرلمانية تحت القبة أو موقفها من مشاريع القوانين والرقابة البرلمانية وكذلك تسليط الضوء على نشاطات الاحزاب السياسية أو من يمثلهم في البرلمان، وابراز مواقفهم أو كشف حسابهم أمام الرأي العام ليعرف حقيقة ما يقوله الحزب أمام الناخبين وما هو موقفه الحقيقي تحت القبة.

٢- تذكير الجماهير بالتاريخ السياسي للحزب أو الكتل البرلمانية وتسليط الضوء على دور أعضاء الحزب وادائهم البرلماني [١]

ومن خلال ما تقدم فإننا نستطيع أن نحصر وظائف الإعلام البرلماني فيما يلي:

اولا- أثناء الحملة الانتخابية: أي التأثير على اتجاهات الناخبين وبرامج المرشحين فالمرشح البرلماني الذي ليس له برنامج فإن حظه في الإعلام سيكون نسبيا متسيا لان الإعلام يبحث عن الحراك السياسي فقط ولا يفضي إلى الساكن بل المتحرك، فالمرشح يحرم من التغطية إذا كان الجو الانتخابي له خالياً من أي مضامين سياسية أو برامجية .

ثانيا- مرحلة الأداء البرلماني وهي مرحلة هامة جدا حيث تكون الصحافة من أهم وسائل تقييم أداء النواب لدى الجماهير كما أن التغطية الإعلامية عن أداء البرلمان هي ليست متجانسة، فالصحافة تسبق التلفزيون وغيره من وسائل الإعلام في التغطية لكن التلفزيون من حيث الانتشار أكثر إلا أن الصحافة الالكترونية اسرع في التغطية من الاثنين معا [٢]

ومن جهة أخرى فالتغطية التلفزيونية تتعرض إلى مجموعة من المؤثرات وهذه المؤثرات تؤثر على دور الإعلام البرلماني من خلال عمليات التشفير والمونتاج بينما محرر الصحافة البرلماني يكتب بحرية أكثر من التلفزيون ،كما أن دخول الإعلام الالكتروني وخاصة الانترنت ساهم في تطوير الأداء البرلماني وتطوير التغطية الإعلامية للعمل البرلماني [١]

كما اننا لا بد وان نؤكد على أن هناك فرقاً ما بين الإعلام البرلماني في الدول المتقدمة والإعلام البرلماني في الدول النامية وهذا الفرق يعود إلى طبيعة المذهبية الإعلامية التي يستند اليها الإعلام البرلماني خاصة وان الإعلام البرلماني

الغربي يستند إلى المذهبية التحررية وفي الإعلام البرلماني العربي يلجأ إلى المذهبية التسلطية، ومع ذلك إلا أن انتشار الفضائيات قد لعبت دورا مهما في نشر الوعي البرلماني العربي والثقافة البرلمانية والجماهيرية السياسية وخاصة قناة الجزيرة.

لكن علينا أن نقول الحقيقة وهي أن الإعلام البرلماني في الدول المتقدمة ليس متقدماً على الإعلام البرلماني في الدول النامية بل إن النائب في الدول المتقدمة يقدم له كادر، متكامل من سكارتارية ومستشارين اعلاميين وسياسيين واقتصاديين وباحثين يعاونونه في أداء عمله على اكمل وجه وهذه الالية غير موجودة في العالم الآخر أي النامي بينما السلطة التنفيذية تقدم للوزير كل الامتيازات من مستشارين وباحثين وخدمات لوجستية وسكرتاريا حتى أن صورة النائب أمام هذه الواقع تحولت وظيفته بان يكون خادما للوزير.

اهمية مهارات الإتصالات والإعلام بالنسبة للبرلمانيين

مما لا شك فيه أن الإعلام هو من ابرز الادوات والاليات المناسبة لتوجيه الرأي العام والمجتمع، ونقل المعرفة وهو المحرك الرئيسي لمختلف الانشطة وابرز الروافد لتدفق المعلومات وتحويل مشاريع الافكار إلى اعمال، والحقيقة آن التدريب للبرلمانيين في الحقل الإعلامي له أهمية كبيرة فمن خلال الزيارات المتبادلة له التي يقوم بها البرلمانيون والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات وورش العمل سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ومن هنا جاءت اهمية التدريب على مهارات الاتصال وخاصة وان الإعلام يساهم في نقل الخبرات العلمية للبرلمانيين.

إن ابرز ادوار الإعلام البرلماني يتمثل في تنمية الوعي الشعبي والجماهيري ولذا على البرلمانيين أن يتسلحوا بجملة من المهارات الإعلامية لتمكينهم من خلق اتصال ناجح يمتاز بالمصداقية والدقة والوضوح، وان تكون الرسالة الإعلامية واقعية.

إن اعداد خطاب برلماني ليست مهمة سهلة حيث يتطلب نجاح الإعلام البرلماني مجموعة من المعطيات الاساسية اهمها تحديد الاهداف الإعلامية بشكل واضح ودقيق مع مراعاة الارتباط ما بين السياسات الإعلامية والبرلمانية وفي جميع المجالات بهدف تحقيق التكامل ما بينها وهو ما يتطلب توفير كفاءات بشرية متخصصة ومدربة لتولي هذه المسؤولية [4]

ومن ابرز الملاحظات التي تصدر ما بين الفينة والاخرى هي الشكاوى المستمره ما بين البرلمان والصحافة، والسؤال المطروح من يشكو على من ؟ فالنواب يتذمرون من تقصير الإعلام بشكل عام وغياب الإعلام البرلماني المتخصص والاهم من ذلك ضعف الإعلام البرلماني المتخصص في تناوله للقضايا البرلمانية وعلى رأسها القسم الإعلامي الذي يعمل في الامانة العامة للمجلس النيابي حيث أن اختيار الكفاءات الإعلامية عنصر رئيس ومهم وقد وصف احد الباحثين أن الصورة العامة للقائمين على الإعلام البرلماني في بعض البرلمانات العربية بالذات بأنهم يعيشون وضعا مأساويا ومترديا، ومن هنا تأتي اهمية تدريب البرلمانيين والاعلاميين معا ففي البرلمان البحريني وصل الامر قول احد البرلمانيين بان تصريحات البرلمانيين الصحافية لم تنشر ولن تنشر الابعد دفع رشوة للصحفي أو بقشيش [5]

وعلى ذلك فلا بد من توافر كوادر اعلامية مدربة للتعاطي مع البرلمان فهناك أعضاء برلمانيون يتم تغييب دورهم ظلما وبهتانا رغم النشاطات الكبيرة التي يؤدونها أثناء انعقاد الجلسات والاجتماعات، وإضافة إلى ذلك فإن البرلماني يجب أن يكون من اصحاب الخبرة والدراية ومن هنا تظهر اشكالية حول صورة البرلمان وصورة النائب ودوره الحقيقي حيث يعتبره الناخبون بان دوره لا يتعدى دور عضو المجلس البلدي يقدم خدمات فقط وهذا الدور لا بد وان يقوم الإعلام بتوضيحه للمجتمعات الجماهيرية وان مسؤولية النائب هي تشريعية ورقابية فقط، والحكومة مسؤولة عن عملية التوظيف وتقديم الخدمات للشعب .

كما أن السؤال الذي يطرح نفسه في ذات الفرضية السابقة هل هناك استراتيجية إعلامية للسلطة التشريعية (البرلمان) ومن الذي يقود الإعلام البرلماني هل هيئة المكتب الدائم ام رؤساء اللجان من خلال التعاون مع رئيس المجلس ام ماذا؟

وما هو موقع الإعلام في الهيكل التنظيمي للمجلس النيابي وما هي الصلاحيات الحالية للإعلام، إن مسؤولية الإعلام غير محدودة خاصة عندما تختفي أو تغيب الاستراتيجية البرلمانية بشكل عام، و قبل أن نطالب الإعلام البرلماني المحترف أن يكشف عن استراتيجية يجب علينا أن نسأل البرلمانين ماذا قدم النواب للإعلام البرلماني .

وعلى ضوء ذلك فقد خرج الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في دمشق ٢٠٠٥ بعدة توصيات منها:

دمشق خلال الفترة ما بين ٢٦- ٢٨/٢٠٠٥ [1].

وذلك على هامش اجتماعات جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية وقد نصت التوصيات على المحاور التالية :

أولاً: إجراء استطلاعات للرأي حول رأي مواطني الدول يتم فيها بث الجلسات البرلمانية اذاعيا وتلفزيونيا لمعرفة مدى جدوى هذه العملية لإمكانية تعميمها على باقي الدول العربية .

ثانياً: توفير أجهزة الحاسوب اللازمة لتسهيل اتصالات النواب بأجهزة الإعلام.

ثالثاً: تزويد وسائل الإعلام بجداول أعمال الجلسات وما يتعلق بها مسبقا حتى يتسنى لوسائل الإعلام التغطية اللازمة، وتوفير البيئة المناسبة لممثلي وسائل الإعلام لضمان حسن عملهم داخل المجلس وتزويدهم بالمعلومات المطلوبة، وبالمقابل مطلوب من وسائل الإعلام العربية الالتزام بقواعد العمل الإعلامي والحرص على أن يكون الخبر البرلماني والمنتج البرلماني حاضرا في وسائل الإعلام العربية، ولذلك فان أهم ما جاء في هذا المحور حيث تم التأكيد على وجود إعلاميين برلمانيين

متخصصين في الإعلام البرلماني والاهتمام بتأهيل الكوادر التي تعمل في هذا المجال وتطويره.

رابعاً: ولتفصيل الدور الإعلامي للبرلمان العربي لا بد من الاستفادة من احد القنوات الفضائية لبث انشطة البرلمانات العربية، واهمية تبادل الاصدارات الإعلامية والصحفية والكتيبات الصادرة عن المجالس العربية، وإضفاء الطابع الإعلامي على الصفحات الالكترونية الخاصة بالبرلمانات العربية، وتشجيع الاعلاميين البرلمانيين وتمكينهم من مرافقة الوفود والمشاركة في المؤتمرات البرلمانية للتغطية الإعلامية. واكتساب الخبرات في هذا المجال، ودعم ادارة الإعلام في انتاج البرامج الاذاعية والتلفزيونية والوثائقية والاهتمام بالارشيف الإعلامي [٧].

تطوير الإعلام البرلماني

تناولنا في الفصول السابقة تطور الإعلام بشكل عام وتطور وتميز الإعلام البرلماني بشكل خاص، والسؤال الذي يطرح نفسه اين يقف الإعلام البرلماني، وما هي افضل الطرق لتطويره نحو الأفق الارحب، وتطوير الإعلام هو جزء من تطوير العمل البرلماني برمته، لكن الإعلام البرلماني يحتل مكانة متميزة في العمل البرلماني بشكل خاص والديموقراطي والنيابي بشكل عام.

كيف يتم تطوير الإعلام البرلماني ؟

مما لا شك فيه اننا نعيش الآن في أعلى تجليات ثورة المعلومات والاتصالات والمعلوماتية، ونشاهد عن كثب التطورات والتسارعات المذهلة في حقل تقنيات وتكنولوجيا المعلوماتية كما انه ليس غريبا تحقيق انجازات جديدة في حقل تكنولوجيا المعلومات وخاصة في العالم المتقدم لكن العالم الثالث ما زال يرتع في جزر الظلام والتخلف والتبعية ومع ذلك فالعلماء يعتبرون أن النظر إلى الأمم والحضارات والمدنيات الحديثة من حيث تقدمها وتخلفها لا يعود إلى ما تملك هذه الأمم والحضارات من ثروات مالية طائلة وانما: بما تملكه من فكر وتقدم وعقول

نيرة مستنيرة وان النظرة الصائبة التي يجب أن ننظرها إلى الكم الهائل من بنوك المعلومات في حياتنا ليست كمؤسسات الالكترونية وتجهيزات اتصالية وانما ننظر اليها كمجموعة متناسقة تنطلق من قناعة تامة بدور العلم ويجب أن تستهدف الانسان فهو جوهر التنمية وهو عنوان الاصلاح والتقدم والرخاء، وبالمجمل فان العلم بمفهومه الشامل يستهدف تغيير ظروف واحوال المجتمعات البشرية إلى واقع جديد يصل في النهاية إلى أعلى درجات التقدم والرخاء والازدهار، وهذا يقودنا إلى سبر اعماق واغوار المعلوماتية وتكنولوجيا المعلومات.

ماذا نعني بالمعلوماتية ؟

يجمع الخبراء في حقوق تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية على أن المعلوماتية هي طريقة تفكير تعبر عن نقله نوعية تعتمد على الحدس، والتأثر بالأفضليات الذاتية، والاحكام القيمية إلى الاخذ بالحسبان بحقائق الواقع والتعامل سمها للحصول على افضل الحلول الممكنة للمشكلات المثارة أي زيادة العوائد وتقليل التكاليف [1].

وعلى ضوء هذا التعريف يمكننا القول إن المعلوماتية ترتبط بصنع واتخاذ القرار، فهي لا تدور في فراغ وانما يتم استخدامها لغاية محددة من ناحية ومن ناحية أخرى فان المعلوماتية هي اسلوب عمل لا يقبل القسمة أو الانتقائية غير المخططة وعلى سبيل المثال فلا يتصور مثلا أن تحشد الحواسيب الالية في المؤسسات الادارية ويتم رصدها في اعداد مبهرة دون أن يؤدي ذلك إلى تطوير اساليب العمل لتحسين الخدمة أو تحسين المنتج النهائي ليكون العمل أكثر سرعة والاداء يكون أكثر جودة، ومن هنا يطرح التساؤل التالي ما دور مراكز المعلومات التي يتم إنشاؤها في المؤسسات والهيئات ؟

وعلى ضوء ذلك فان للمعلوماتية دوراً حضارياً كبيراً لا ترتبط فقط باسلوب العمل وجودة الإنتاج وتحسين الأداء، وانما اصبحت وسيلة رئيسية لتدعيم قنوات الاتصال بين الافراد والجماعات والدولة معا وبين المجتمع والعالم الخارجي، وفي

الحقيقة بعد سريان ثورة المعلوماتية والعولمة لم يبق مكان للجغرافيا السياسية والحدود الخارجية أي مكان يذكر.

إن المعلوماتية بلغة أخرى وبمفهوم آخر هي الشقيقة الكبرى للشفافية بل هي وسيلتها، ومن هنا فانه لم يعد من الممكن أن يظل التخطيط للتنمية حكرا على مجموعة من الوظيفة او النخب السياسية أو يتم في اتجاه واحد من الحكومة إلى الشعب حيث لم يعد مقبولا تنفيذ خطط التنمية دون قياس مردودها على المجتمع ومعرفة تاثيرها على الافراد كما لم يعد ممكنا انفراد الدولة بصياغة الاجندة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتحديد اولوياتها وقضاياها وكيفية التعامل معها كل ذلك تم دفنه في القرن الماضي اما اليوم فنحن مع قرن الشفافية والتنمية والديمقراطية والصحافة الحرة والحكومات البرلمانية .

ومن هنا فالبرلمان هو جزء هام من مؤسسات الدولة والمجتمع معا فان المعلوماتية ضرورية جدا وضروريتها حتمية للبرلمان بحكم طبيعة الجماهيرية والشعبية وادواره النيابية ومهماته التشريعية والرقابية [٧٠]

إن تطوير نظم الاتصال والإعلام البرلماني أصبح بمثابة تطوير البنية التحتية لتنمية المؤسسة البرلمانية من ناحية وانعاش المناخ الديمقراطي من ناحية أخرى حيث أن عمل البرلمان لا ياتي من فراغ وانما يرتبط تاثيرا وتأثرا بالبيئة والمناخ السياسي والثقافي المحيط به .

تطوير البرلمان

يتفرع تطوير البرلمان إلى عدة اتجاهات أو اقسام منها ما يخص التشريع الناظم لعمل البرلمان وهو بشكل عام يستند إلى طبيعة النظام السياسي المستند إلى الدستور أو النظام الداخلي للبرلمان أو الاثنين معا، ومن هنا فان التطوير يجب أن يشمل الهيكل التنظيمي أو الاداري للعاملين في البرلمان والذي تطلق عليه سكرتاريا المجلس النيابي اوالامانة العامة، وهذه السكرتارية أو الامانة العامة تتكون من مديريات واقسام ادارية ومالية واعلامية وتشريعية ورقابية [٨].

ومن جهة أخرى يجمع أكثر المراقبين والباحثين والمهنيين بشؤون تطوير العمل البرلماني أن هناك مجموعة من المستويات في كل برلمان لا بد من السير بها بها وتطويرها قدر المستطاع، ومن هنا فان مسؤولية التطوير يجب أن تنصب بالدرجة الاولى على الفريق الذي يقدم الخدمات اللوجستية للبرلمانية والذي اطلق عليه بالمستوى المؤسسي والذي ينقسم إلى قسمين متلازمين اولهما : الموظف وثانيها الآلة.

فالأول يجب أن يكون على دراية تامة بالعمل البرلماني، ويتمتع بحس المبادرة، ويجب أن يلقى هذا الموظف الاهتمام الكبير من المؤسسة البرلمانية حيث التدريب وتنمية المهارات وقدرات التفكير، وبالتالي تأمين شبكة من التقنيات الحديثة التي تساعدة على القيام بعمله المؤسسي من حيث تأمين قاعدة كبيرة من المعلومات والبيانات تكون في متناول أعضاء البرلمان كاداة مساعدة لهم في عملهم البرلماني، ولن يتأتى للبرلمان تحقيقها إلا إذا كان النظام الاداري في البرلمان نظاما مستقلا عن الحكومة أي أن اختيار الموظفين العاملين في البرلمان لاعلاقة له بنظام التوظيف في السلطة التنفيذية وعندها يتحقق مفهوم استقلال البرلمان كسلطة من سلطات الدولة أي انه مستقل ماليا واداريا وعلى ضوء ذلك فان اختيار الموظفين للعمل البرلماني يجب أن يتحدد على اسس علمية ومنطقية ، فالبرلمان ليس مكبا لنفايات فائض الجهاز الاداري وليس المكان المناسب لمن ليس له مكان في الحكومة اوالقطاع الخاص، ومن هنا فان اخضاع الموظف الذي يعمل بالبرلمان لمبدأ العقاب والثواب بشكل علمي وعملي شيء ضروري فالموظف الناجح والمبدع الذي يملك حس المبادرة والعطاء لابد من تحفيزه بشكل منطقي حتى لاتخسر موظفا نشيطا موقنا باهمية العمل البرلماني ولذلك لا بد من التأكيد على اعادة هيكلة الكادر الاداري الذي يعمل بالبرلمان من منطلق اصلاحي وهو أن البرلمان ليس المكان المناسب للعاطلين عن العمل أو هو ليس مكتب معونة وطنية لحل مشكلة البطالة بل هو مكان للاصلاح والتغيير والابداع والفكر النير والامانة العامة في البرلمان هي المسؤولة الاولى عن هذه السياسة والتي يجب أن تضع اسس علمية لاختيار الكادر الذي يعمل بالبرلمان سواء على مستوى الموظفين أو رؤوساء الاقسام ومدراء المديرات،

وعلى ضوء ذلك تبدأ عملية تقيم العمل والانتاج، ولذلك يجب أن تولي الامانات العامة للبرلمانات اهمية تدريب موظفيها سواء الانخراط بدورات تدريبية داخلية أو خارجية ،ومن جهة أخرى فقد لوحظ أن بعض البرلمانات العربية لا تولي التدريب والبحث إلا للبرلمانيين فقط وهذا ادى إلى ازدياد عدد العاطلين عن العمل والانتاج والى فقدان قاعدة البيانات المطلوبة لان عملية اصلاح البرلمان تبدأ من البنية التحتية للكادر الذي يجب أن يكون واعيا ومطلقا ومدربا.

أما الثاني: فإن أهم مسارات تطوير البرلمان تبدأ بالثورة التكنولوجية والمعلوماتية، كما هو معلوم فان المعلوماتية اصبحت لغة العصر فان لم تتقنها فقدنا لغة التفاهم مع هذا العصر وكما يقول المثل الشعبي" فاتنا قطار الاصلاح " كما أن استخدام قواعد البيانات على الحاسوب من أهم اسباب نجاح عمل أي برلمان لانها توفركل الدلائل والمستندات، والمقارنات بين القديم والحديث. بين المحلي والعربي والدولي لانها تمنح الارضية الصحيحة لا نطلاقة صحيحة فالبرلمان الذي لايعتمد على قواعد البيانات يصعب عليه بناء أي قرار صحيح، كما أن التقارير والبحوث البرلمانية جاءت لخدمة أعضاء البرلمان ولجانه وتنمية قدراتهم ودعم ادارة اعمالهم.

إن مسار تطوير البرلمان يجب أن تنطلق من المعارف التكنولوجية واللغوية الأساسية لكافة العاملين بهدف العمل على نشر الثقافة المعلوماتية والتكنولوجية وبالتالي التدريب المتواصل على استخدام الحاسوب الشخصي والانترنت، إن المتابع للشأن البرلماني يدرك أن البرلمان أصبح أكثر حضورا على الصعد كافة الشعبية منها والفكرية والسياسية والاعلامية، واصبح كل فرد في المجتمع يتابع البرلمان واخباره ونشاطاته ويدلو بدلوه بافكار واراء لتطوير البرلمان وانتقاده واصبح تطوير البرلمان أو العمل البرلماني اكثر الحاحا من أي وقت مضى في ضوء تحديات العصر واتجاهاته نحو المعلوماتية والتقنيات المتطوره، باختصار الاتجاه نحو عصر العولمة.

ومن الجدير بالذكر أن العصر الذي نعيش فيه هو عصر تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والعالم برمته، كما أكد على ذلك عالم الاتصال شرام " أن العالم سيصبح قرية صغيرة وقد تراه امامك في بيوتنا ومطابخنا وفي مؤسساتنا وليس من الجديد القول أن الفجوة بين الشعوب لم تعد موجودة وخاصة ونحن الآن نعيش اروع تجليات عصر المعلومات والمعلوماتية والذي هو السلاح الاقوى في أي معركة للبناء أو التحرير أو التغيير فمن يملك المعلومة يملك صناعة القرار.

ومن هنا فان توفير التكنولوجيا لا يعني ولوج الثورة الاتصالية من اوسع ابوابها بل لابد من تأهيل العاملين في المؤسسات البرلمانية لكي يتعامل هذا الموظف مع هذه المعلومة بالطريقة العلمية الصحيحة ويقدمها بالشكل الأمثل لصانع القرار لتكون اداة مساعدة له.

بعبارة أخرى اننا لا ننكر أهمية تكنولوجيا المعلومات فهي الخطوة الأولى ولكن عدم استغلالها ينفي وجودها فهذه المعلومة يجب معرفتها أولا وطريقة التعامل معها للحصول على افضل النتائج لارتباط المعلومات بصنع القرار، ومن ناحية أخرى فالمعلوماتية اضحت وسيلة للتواصل ما بين الافراد والجماعات والدول وبين المجتمع والعالم الخارجي فالمعلوماتية اضحت في عصرنا الحاضر السلاح الامضى فيجب علينا اتقان التعامل معها لمسايرة هذا العصر المليء بالتحديات.

قناة فضائية برلمانية

إن ثورة التلفزيون والفضائيات شكلت في السنوات القليلة الماضية اهمية كبيرة في تطوير افاق الإعلام البرلماني المرئي أكثر من الصحافة المكتوبة بالرغم من اهميتها، وعلى ضوء ذلك فان الخطوة الاولى المطلوبة من البرلمان إذا اراد أن يعبر عن فلسفته واهدافه الشاملة على مستوى الوطن العربي فقد بدأت الفكرة مع ولادة البرلمان العربي وان الحديث عن هذه الفكرة تحتاج إلى وسيلة إعلام متخصصة بالإعلام البرلماني، إن إعلان ولادة قناة فضائية تنطق باللغتين العربية والانجليزية

متخصصة بالإعلام البرلماني يشكل خطوة ودفع امامي نحو مأسسة الإعلام البرلماني من ناحية ودفع المسار الديمقراطي العربي نحو الافضل من ناحية أخرى وبالتالي نشر الثقافة الديمقراطية الجماهيرية.

إن الخطوة الاولى في تطوير الإعلام البرلماني تبدأ من طرح افكار إعلامية لتطوير طبيعة عمل البرلمان وعلى رأس هذه المشاريع وجود قناة إعلامية عربية تلفزيونية فضائية متخصصة بالشأن البرلماني لما للتلفزيون من حضور جماهيري وشعبي ناهيك عن اثره الكبيرة وتأثيره المباشر على المجتمع نخبا ومحكومين لما للإعلام الجماهيري من دور في دعم ثقافة المجتمع الديمقراطية . وتكوين صلة الوصل ما بين المواطن والمؤسسة البرلمانية وان تكون هذه الفضائية اداة طليعية في يد البرلمان لنقل الصورة التي يراها البرلمان لا الصورة التي تديرها السلطة التنفيذية.

قد يكون هذا حلما بان يكون للبرلمان فضائية تنطق باسم البرلمانات العربية وعلى البرلمان العربي أن يتحرك لتبني هذا المشروع الرائع الذي سيكون له انعكاسات كبيرة على نشرة الديمقراطية والفكر النيابي البرلماني

والسبب في ذلك كما أرى أن عملية تغطية البرلمانات العربية تعتمد على تلفزيون واذاعة الحكومة وتكون التغطية محدودة إلا في المناسبات العامة كالثقة أو مناقشة الموازنة أو نتائج الدورة البرلمانية ، ناهيك عن عملية المونتاج والتي تحد من نشاط البرلمان الحقيقي أو التركيز على اخبار سفر الوفود البرلمانية أو الزيارات التي يقوم بها النواب زيارات ولقاءات رئاسة المجلس ، خاصة وان نقاش المجلس في ملفات الفساد أو حجب الثقة عن وزير من الحكومة أو رفع الحصانة عن عضو من أعضاء البرلمان فانها غير قابلة للنشر وبالمناسبة فان بعض البرلمانات تلجأ احيانا إلى الاستعانة بالفضائيات العربية في نشر أخبار المجلس النيابي كما أن بعض النواب أو الكتل البرلمانية تلجأ إلى عملية الاستعانة بنشر أخبار المجلس أو نشر غسيل المجلس نفسه[11].

وفي هذا المجال يضعنا الخبير البرلماني المتخصص في الدراسات البرلمانية د. علي الصاوي ان إنشاء قناة إعلامية برلمانية سوف تحفز البرلمانيين العرب وتساهم

هذه القناة بنشر الفكر النيابي الديمقراطي وهذه الفكرة تدور في أذهان الخبراء الإعلاميين وتثار الأسئلة والتساؤلات الهامة وأهمها هل أن إنشاء قناة برلمانية سيضمن زيادة في المساحة المخصصة لنقل جلسات البرلمانات العربية وهل ستبث على الهواء مباشرة أم يتم تسجيلها وإخراجها وما هي أجندة ومحاور وعمل هذه القناة وهل يقتصر عملها على نقل الجلسات وتصريحات المسئولين والزيارات البرلمانية الرسمية أم تعمل في إطار منظومة متكاملة من الإعلام البرلماني بما يشمله من عناصر توعية عامة بقواعد الممارسة الديمقراطية البرلمانية في البرلمانات العربية، من تحليل نقدي لأداء البرلمان ومخاطبة جمهور المشاهدين والأعضاء على السواء، كما أن إدارة هذه القناة لا تقل أهمية، هل البرلمان يدير هذه القناة أم مجموعة من الصحفيين والإعلاميين المتخصصين أم فريق مشترك بين البرلمانيين والصحفيين وما هي وسائل التعرف على تقييم المشاهدين والبرلمانين اذن الدعوة التي يطلقها الصاوي بانشاء قناة للإعلام البرلماني في الدول العربية ويكون مركزها مصر بسبب تواجد الاتحاد البرلماني العربي ومقره جامعة الدول العربية .

ماهي وظائف هذه القناة ؟

اشرنا في الصفحات السابقة إلى دور الإعلام والإعلام البرلماني بشكل خاص والذي يتوزع أعماله على الإعلام المطبوع أو الصحافة المطبوعة أو الصحافة المرئية وعلى ضوء ذلك فان مستوى الوعي البرلماني بالرغم من توفر الحجم الهائل من الفضائيات والصحافة البرلمانية إلا أن الحس النيابي البرلماني ما زال محدودا من اتجاهين اولها اتجاه ما زال ينظر إلى البرلمان نظرة سالبة وانه لا دور قد يقوم به في مواجهة نفوذ الحكومات وثانيها نقص المعلومات والخبرة، ولذا فان تحسين هذه الصورة يكون من خلال القناة البرلمانية والتي سوف تعمل على توسيع مصادر المعلومات وتطوير المعرفة و الحياة البرلمانية وتنحصر وظائف هذه القناة بما يأتي:

أولا- تدوير البيانات ونشر المعلومات: إن القناة البرلمانية المقترحة هي بالأصل قناة إعلامية كباقي القنوات الإعلامية الأخرى تؤدي نفس الدور من نشر أخبار ومعلومات وترفيه وتثقيف وتوعية وما إلى ذلك لكنها متخصصة بالشؤون البرلمانية والسبب في وجود قناة إعلامية برلمانية أن وسائل الإعلام الأخرى تعطي الخبر البرلماني كأي نشاط سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي فالخبر البرلماني غير مميز وليس له حضور إعلامي بحجم اهميته البرلمان في الدولة ولذا فان ولادة قناة إعلامية متخصصة بالإعلام البرلماني سيشكل ولادة خطاب نيابي برلماني متميز ومؤثر.

ولذا فان هذه القناة ستكون بمثابة وسيلة حديثة وسريعة تقوم بتدوير البيانات ونشر المعلومات البرلمانية ومن الممكن أن تكون هذه الوسيلة ذات التقنية العالية وسيطا اتصاليا داخليا فقط في أطار البرلمان أو خارجيا وداخليا معا من خلال ربطها بشبكات الاتصالات الداخلية بالبرلمان أو غيرها من الشبكات الوطنية وفي كل الأحوال تتعلق هذه الوظيفة بالبيانات الهامة عن العمل البرلماني.

ماذا تعني بالبيانات ؟

يقصد بها الحقائق والاحصائيات والارقام التي تتعلق بحجم الممارسة الرقابية أو المبادرات التشريعية لاعضاء أو نتائج الانتخابات البرلمانية المحلية والعالمية أو القرارات والتوصيات التي صدرت عن المحافل البرلمانية الاقليمية أو الدولية أو حتى مواعيد جلسات البرلمان ولجانه فيما يشبه النشرة المرئية التي يتم تحديثها باستمرار[12]

اما المعلومات ويقصد بها: تلك المعارف والبيانات ذات الدلالة والتأثير المباشر المحتمل على سلوك الفرد ويمكن أن تستخدم القناة للقيام بجانب من هذا الدور التثقيفي للمشاهدين والأعضاء على السواء وخاصة فما يتعلق بالممارسة النيابية والحياة الديمقراطية مثل التعرف على انشطة برلمانات أخرى في العالم واعمال

وتوصيات ودراسات الاتحاد البرلماني الدولي الذي يلعب دورا حيويا في تطوير المؤسسات البرلمانية في العالم المعاصر ولا سيما في مجال التحول الديمقراطي.

ثانيا- تطوير السلوك النيابي للاعضاء: تتأثر الاتجاهات السلوكية لأي فرد بعدة عوامل كالمعارف والمعلومات المتاحة التي اكتسبها في اطاره المرجعي والبيئي وكلما كانت المعارف متجانسة وهادفة ومرتبطة باطار ثقافي ملائم للبيئة المجتمعية كلما كانت وسيلة لتنمية وتطوير السلوك الاجتماعي للفرد وفي ضوء ذلك فان أعضاء المجالس النيابية يتشكلون من اطياف وطوائف وشرائح اجتماعية وسياسية واقتصادية كما انه يوجد فوارق طبيعية من حيث الخبرة بالحياة البرلمانية والعمل التشريعي على وجه الخصوص ليس فقط من زاوية أو درجة الاحاطة بالاطار الدستوري أو القانوني للمارسة الديمقراطية ولكن ايضا من حيث ادراك واستيعاب اصول التمثيل الشعبي والتفاعل مع مؤسسات الدولة في النظام السياسي ومن هنا فان التأثير بالسلوك النيابي لاعضاء المجالس النيابي هام فهذا التأثير يستهدف تقريب الثقافات المتفاوتة للاعضاء وتوجيه التفاعلات النيابية إلى هدف مشترك هو الصالح العام، وعلى ذلك فان القناة الإعلامية البرلمانية سوف تقوم بالمساهمة في التاثير على السلوك النيابي للاعضاء من خلال المجالات التالية :

١- **التعريف باجراءات العمل البرلماني** بوجه عام حيث أن فهم هذه الاجراءات يعتبر متطلباً سابقاً على حسن استخدام وتطبيق القواعد كالواجبات التي يقوم بها النائب وحقوقه في الرقابة على الحكومة ووسائل استعمال الرقابة.

٢- **شرح قواعد** : واجراءات العملية التشريعية مثل طلب الكلمة وتقديم مشروع القانون واعادة النقاش والتصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية وطبيعة الالتزام الحزبي واجراءات تأسيس الاحزاب والنظم الانتخابية ودور القضاء في الرقابة على القوانين .

ثالثاً- دعم القرار التشريعي: تعتمد المؤسسات الحديثة على أجهزة متخصصة في المعلومات ودعم اتخاذ القرار بها سواء كانت مؤسسات سياسية أم اقتصادية ومن هنا فان صانع القرار في أي من هذه المنظمات أو المؤسسات يتعرض

بشكل متكرر لنوعية من الازمات أولهما المعلوماتية التي تؤثر على صنع القرار وثانيهما نقص المعلومات أو غموضها وعدم دقتها أو وفرتها القاصرة إلى الحد الذي لا يمكن لصانع القرار القيام بتحليلها وبناء البدائل والفروض على ضوئها.

أهمية القناة البرلمانية :

تزداد أهمية القناة البرلمانية من خلال ما يلي :

١- تعتبر مصدراً مهماً جدا لدعم القرار حيث يتم من خلالها فتح ابواب النقاش وتبادل الاراء والخبرات حول المسائل المثارة أمام البرلمان قبل اتخاذ القرار .

٢- كلما توافرت التحليلات والرؤى المختلفة امام متخذ القرار استطاع على الاقل نظريا استشراف التبعات المتوقعة لهذا القرار أو التنبؤ بمسارات المستقبل ولا يخرج القرار التشريعي عن هذه القاعدة بل ربما يعتبر من أكثر المجالات التي يتضح فيها الدور الحيوي لاجهزة المعلومات المصممة لخدمة ودعم القرار ، ومن دلائل ذلك تلك الحالات التي يضطر فيها البرلمان إلى المفاضلة بين عدة بدائل في ظروف تتسم بقلة أو بندرة المعلومات سواء بسبب صعوبة جمع هذه المعلومات أو بسبب حداثة الموضوع محل النقاش كأن يكون الموضوع طارئا.

٣- تمد القناة البرلمانية الاعضاء البرلمانيين بمعلومات تعينهم على التفكير والاختيار في البدائل المقترحة بصدد الموضوعات الجارية محل النقاش بما يدعم القرار التشريعي في التحليل الاخير.

٤- أن القناة البرلمانية ليس الهدف منها الاعلام والاخبار عن نشاطات البرلمان ولكن هي وسيلة لدعم القرار البرلماني ذاته، ولذلك يجب أن تتمتع المصادر التي تغذي القناة بالمعلومات أو المعارف والرؤى وتضعها امام البرلمان من خلال الهدف الاستراتيجي للقناة والذي يهدف إلى توفير فرص اضافية لاستخدام المعلومات والتحليل العلمي في عملية صنع القرار البرلماني من خلال تقنية عاليا الجودة قادرة على جذب مستخدمين جدد لها امكانيات كبيرة لعرض

المعلومات على المستخدمين وتحديث بياناتها مما يجعل هذه التقنية محطة لالتقاء مصادر المعلومات المختلفة المتاحة للبرلمان.

البرامج التي تستخدمها القناة :

اقترح الخبير البرلماني د. علي الصاوي أن تكون برامج القناة تحتوي على ثلاثة انواع من البيانات والمعلومات والتحليلات وعلى النحو التالي:

١- **الشؤون البرلمانية** وتشتمل على جدول أعمال الجلسات واجتماعات لجان المجلس من لقاءات وحوارات ... لرئيس المجلس وقيادات الاحزاب والكتل البرلمانية وانشطة النواب ذات الطابع البرلماني كالمبادارات التشريعية والنشاط الرقابي.

٢- **القضايا السياسية والدستورية** وتشمل انشطة البرلمان التشريعية والرقابية السوابق البرلمانية ، التعاون ما بين البرلمانات، العلاقات بين المؤسسات التشريعية والحكومية ، واهم القواعد الدستورية ، واحكام المحكمة الدستورية العليا أو المجلس العالية لتفسير الدستور ومواد رئيسة في اللوائح الداخلية للمجلس.

٣- **معلومات وتحليلات:** ويقصد بالمعلومات الاحصاءات والارقام والتعبيرات الكمية ذات الدلالة والاهمية مثل وضع الاقتصاد الوطني، حالة الاستثمار، معدلات النمو السكاني، واهم الأحداث العالمية والمحلية مثل المؤتمرات العامة والوضع في الشرق الاوسط، الانتخابات النيابية في العالم وتحليلات لموضوعات مثارة في البرلمان.

٤- **تقييم الأداء النيابي:** هذه القناة هي وسيلة إعلامية تعمل وفق معطيات واقعية وتحلم بتحقيق اهداف مستقبلية ولذا لا بد من تطويرها على نحو مستمر، ولكن هذا التطوير لا يمكن أن يتم من فراغ أو يكون تعبيرا عن قناعة ورؤية ذاتية لبعض الافراد حتى القائمين عليها بل يجب الاخذ بالاعتبار تقييم ملتقى هذه الخدمة سواء من جمهور الناخبين أو النواب أنفسهم

واحتياجاتهم، ومن ثم لابد أن يشتمل التقييم على أدوات مناسبة لتقيم الأداء الحقيقي حتى يمكن تطوير القناة على اسس موضوعية مبنية على قياس علمي دقيق لادائها وهذا بالطبع يقودنا إلى أدوات قياس تقييم الأداء. حيث من الممكن أن تقوم هذه القناة بمهمتين.

أولهما- ذات طابع فني: من خلال نطاق محدود ربما في صورة اجتماعات للاطراف المعنية من برلمانيين واعلاميين وخبراء وفنيين على شكل هيئة توجيهية تلتقي على نحو دوري لمتابعة العمل في القناة.

ثانيا الاحتكاك والتواصل المباشر مع متلقي الخدمة سواء في صورة استطلاعات للرأي أو البرامج المفتوحة لمشاركة الجمهور في تحليل تقييم أداء الجمهور للخدمة، وطرح التوصيات المناسبة للاستجابة لها وحتى تصبح القناة وسيلة داعمة للشفافية والتطور البرلماني.

تطوير الصحافة البرلمانية

المتبع لانتاج المؤسسات الإعلامية والصحافية وخاصة الصحف والمجلات يلحظ أن البرلمان بدأ يأخذ مساحة اكبر على صفحات هذه المطبوعات بصرف النظر عن التوجهات التي تحدد ملامح هذه المطبوعات فلم يعد الأمر مقصورا على صحافة المعارضة أو الصحافة الحزبية بل يشمل الصحف الرسمية [١٣] في نقل أخبار البرلمان ونشاطات المجلس النيابي، كما أن بعض البرلمانات تنبهت إلى ضرورة وجود مطبوعات تعني بالشأن النيابي لتغطية فعاليات البرلمانات المختلفة، وتبقى تجربة مجلس الامة الكويتي بهذا الصدد تجربة رائدة من ناحيتين فالبرلمان الكويتي برلمان متميز وقوي جدا من ناحية ومن الناحية الثانية أن الإعلام في هذا البرلمان تمكن من اصدار صحيفة نصف شهرية مكونة من ٢٨ صفحة من القطع الكبير تهتم بالشأن البرلماني المحلي والعربي والدولي واصدر منها حتى الآن أكثر من ٢٠٠ عدد، وتعتبر هذه التجربة الوحيدة على الساحة العربية كما أن البرلمان العربي لديه مجلة متخصصة بالعمل البرلماني [١٤]

هوامش الفصل الثاني

١- الموسوعة السياسة، د. عبد الوهاب الكيالي المؤسسة العربية للدراسات، الطبعة الثانية، ١٩٨٦، ص٥١٨.

٢- القاموس السياسي، احمد عطية الله، ص ١٩٣.

٣- الإعلام الاردني، د. تركي نصار ص١.

٤- الإعلام السياسي والاسلام، د. موسى الكيلاني ص٢٨.

٥- مصدر سابق ص ٩٠- ٩١

٦- مصدر سابق، ص ٩٢

٧- دور المخبر البرلماني في تغطية أعمال اللجان البرلمانية، محمد المصري، ص ٨١، أعمال ندوة الإعلام البرلماني.

٨- الإعلام البرلماني، جواد علي، ص ٣٢- ٣٤.

٩- لمزيد من الاطلاع انظر وظائف الإعلام البرلماني، الإعلام البرلماني ص ٦٠- ٦١.

١٠- دور الإعلام البرلماني في تغطية نشاطات البرلمان، د. مصطفى علوي، ص ٩٨.

١١- مرجع سابق ص ٩٩.

١٢- موقع الوقت على شبكة الانترنت، أهمية التدريب الإعلامي في السلطات التشريعية ص ٥.

١٣- مرجع سابقة www.alwagt.com.art PhP.7 aid =5874

١٤- موقع مجلة البرلمان العربي على شبكة الانترنت.

١٥- WWW.Arab.ory .Publicution.journal v96/html.

١٦- تطوير العمل البرلماني للمجالس العربية د. علي الصاوي

١٧- www. Pogar. Publications leyistaure, sawa. ص ٢

١٨- مرجع سابق



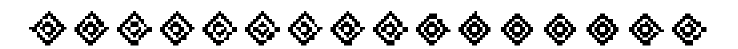


الباب الرابع

الإعلام
وتكنولوجيا المعلومات

الفصل الأول

الإنترنت والعمل البرلماني



ماذا نعني بالإنترنت ؟ إنها الغابة الكثيفة من مراكز تبادل المعلومات التي تختزن وتستقبل وتبث جميع أنواع المعلومات في شتى فروع المعرفة وفي جوانب الحياة كافة من قضايا فلسفية، ودينية، ورياضية، وتجارية، وعملية، ومؤسسات غزو الفضاء، وصناعة السلاح، ومعارض الفن ونوادي تذوق الموسيقى، والهندسة الوراثية إلى الحرف اليدوية، والبريد الإلكتروني، البث الإعلامي، ومن المؤتمرات إلى مقاهي الدردشة، صفقات البورصة، مآسي الجماعات والأوبئة في أرجاء القارة السوداء .

إن الانترنت هو شبكة الشبكات أو الشبكة الأم التي طوت في جوفها مئات الألاف من شبكات تبادل المعلومات سواء أكانت عالمية أو إقليمية أو محلية . وبالرغم من كل هذه الضخامة، وتلك السطوة فإن جوهرها كيان طفيلي فهي تطفو فوق موارد مادية وغير مادية من شبكات، ومعدات وبرامج وقواعد بيانات ليست ملكاً لها بل ملكاً لغيرها [1]

الانترنت وتطوره: الانترنت عبارة عن شبكة ضخمة متصلة مع بعضها البعض حيث يخدم الانترنت أكثر من ٢٠٠ مليون شخص سنوياً وينمو بشكل سريع للغاية الى نسبة ١٠٠٪ سنويا، وقد بدأت فكرته أصلاً كفكرة حكومية

عسكرية، وامتدت إلى مختلف القطاعات الحكومية، والخاصة لتشمل التعليم والأبحاث والتجارة العامة والخدمات، وأصبحت خدمة الانترنت في متناول الأفراد والجماعات.

الانترنت يختلف عن الكمبيوتر ففي البداية كان على مستخدم الانترنت معرفة بروتوكلات ونظم بسيطة بالحاسوب لكي ندخل إلى رحاب الإنترنت كما كان في الماضي حيث من الصعب الدخول إلى الانترنت من خلال الشبكة الهاتفية باستخدام "أم مودم " ومع انتشار شركات توفير الخدمة تبددت هذه الصعوبة فمنذ أن بدأت شركة "computer serve" وفرت خدمات الدخول على الانترنت بواسطة الشبكة الهاتفية عام ١٩٩٥ عبر بروتوكلات + point-to-point ولذلك لم يعد الدخول إلى الانترنت عالماً صعباً .

بدء وتطور الإنترنت واستخداماته ومميزاته

منذ أن بدأ الاتحاد السوفياتي سابقاً غزوه للفضاء ومع بدء سباق التسلح النووي في أثناء الحرب الباردة طرح في أمريكا السؤال التالي " كيف يمكن ضمان استمرار الاتصالات بين السلطات الأمريكية في حالة نشوب حرب نووية ؟ وللإجابة على السؤال كلفت شركة حكومية تدعى "Rand" بدراسة هذه المسألة الإستراتيجية ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها وتمخضت الدراسة عن وجود شبكة لامركزية تعتمد على تقسيم الرسائل الالكترونية إلى وحدات تدعى الحزم يمكن إرسالها عبر مجموعة من العقد ثم تجمع هذه الحزم لدى المستقبل لتشكل الرسالة .

وفي عام ١٩٦٩ نفذت وزارة الدفاع الأمريكية مشروع هذه الشبكة عملياً واسمها "اربنت " للربط ما بين الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية ضماناً لاستمرار التواصل ما بين العلماء ومتخذي القرار العسكري والسياسي في حال حدوث ضربة سوفيتية نووية مفاجئة، وكانت البداية عندما تم إقامة نواة هذه الشبكة للربط ما بين المركز الدولي للبحوث التابعة لجامعة "ستانفورد " وجامعة كاليفورنيا في مدينة "سانتابربرا" وجامعة "يوتا " ومن هذه النواة الراعية ظلت

الشبكة تنمو بمعدلات هائلة حتى أصبحت بلا شك الشبكة الأم أو شبكة الشبكات [٣]

لقد ربطت هذه الشبكة عام ١٩٦٩ مجموعة الجامعات الأمريكية عبر أربعة عقود مكونة من أجهزة كمبيوتر عملاقة، وتجلت فائدة هذه الشبكة في نقل المعلومات بسرعة هائلة بين تلك الأجهزة، كما أتاحت للعلماء والباحثين إمكانية الاستفادة المشتركة من موارد أنظمة الكمبيوتر لديهم رغم تباعد المسافات.

وفي عام ١٩٧٢ ظهرت خدمات البريد الالكتروني "Email" التي ابتكرتها شركة "B B N" إذ قام احد مبرمجيها وهو "راي توماينليون" بإنشاء أول برنامج للبريد الالكتروني، وتعتمد هذه الخدمة على برنامج لإرسال الرسائل الالكترونية، بين الناس عبر شبكة لامركزية حيث أصبح البريد الالكتروني الذي لاقى رواجاً سريعاً احد أهم وسائل الاتصالات عبر الانترنت، وبدأت "اربانت" في أوائل السبعينات طرح أول استخداماتها التجارية وتدعى "Telenet" ثم تلا ذلك دخول المرحلة العالمية اثر ربطها ببعض الجامعات ومراكز الأبحاث في أوروبا.

وفي أوائل السبعينات كان بإمكان الناس حول العالم الدخول عبر الشبكة في نقاش عبر ما يعرف بالمجموعات الإخبارية "group news" ومع ظهور شبكات أخرى تقدمت خدمات البريد الالكتروني "Email"، ونقل الملفات إضافة إلى "Nsnet" التي طورتها إلى "National science foundauon" "N S F" [١]

وفي عقد الثمانيات بدأ انتشار الانترنت على انه مجموعة من الشبكات المختلفة التي ترتبط فيما بينها بواسطة مجموعة بروتوكلات التحكم بإرسال بروتوكلات الانترنت وهي مجموعة طورتها وزارة الدفاع الأمريكية لإتاحة الاتصالات عبر الشبكات المختلفة الأنواع، ومع مرور الوقت ازداد العدد ورافق ذلك تزايد سرعة نقل البيانات ولا سيما اثر استخدام خطوط مخصصه وقد أسهم ذلك في توسيع الشبكة التي أصبحت وسيلة رئيسة للاتصال وظهر على اثر ذلك جمعيات وهيئات تهتم بالتطوير مثل "Lab,left"

ومع بداية التسعينات ظهرت واجهة تستخدم النصوص وتعتمد على القوائم للوصول إلى المعلومات عبر العالم وتدعى هذه الواجهة "جوفر" ولكن الثورة الحقيقية في عالم الانترنت تمثلت بظهور شبكة "weeb" العالمية وهي خدمة سهلة الاستخدام تعتمد في عرض المعلومات على النصوص والصورة والصوت والفيديو، ومما ساعد على الانتشار مضاعفة سرعة خطوط الاتصال وظهرت في هذه الفترة مجموعة آخرى من الشركات المتخصصة بالانترنت منها ما يقدم مستعرضات، ومنها ما يقدم محركات بحث للمواضيع المختلفة على الشبكة، ومنها ما يقدم على شكل لغات لبرمجة وتطوير المواقع، ويوجد حالياً على شبكة الانترنت ملايين المواقع التي تقدم مختلف المواضيع من ثقافية، وسياسية، وبرلمانية، وعلمية، وصناعية إضافة إلى التجارة الالكترونية المالية عبر الشبكة.

كما أن هناك مفردات لها ارتباط بشبكة الانترنت وهي المعلومات والمعلوماتية ولا بد أن نقف عند تعريفها:

المعلومات: وهي مرتبطة بالإعلام والمعلومات بصورة اشمل في اللغة العربية بينما تقابلها "in formation" باللغة الانجليزية، وانفرسسيون باللغة الفرنسية، وانوصيا بالروسية.

وكلمة المعلومات مأخوذة من كلمة "information" وهي كلمة لاتينية "انفورميد" وتعني أساساً الأخبار أو الأنباء كما وتعني التوضيح أو الشرح أو الاستفسار إضافة إلى أنها تشمل معاني المفهوم والتصور والتعرف، وكذلك تعني الإعلام الاجتماعي والمعلومات الاجتماعية وهي تشمل كل ما يستخدم وما يتشكل في المجتمع [5]

المعلوماتية: وهي طريقة تفكير تعبر عن نقلة نوعية من الاعتماد على الحدس والتأثير بالأفضليات الذاتية والأحكام القيمية إلى الأخذ بالحسبان بحقائق الواقع والتعامل معها للحصول على أفضل الحلول الممكنة [6]

ومن هنا فان المعلوماتية ترتبط بصنع اتخاذ القرار فهي لا تدور في فراغ وإنما يتم استخدامها لغاية محددة.

أهم العناصر التي يتكون منها الانترنت:

١- الشبكة العنكبوتية W W W

٢- البريد الالكتروني E- mail

٣- مجموعة الأخبار use net

٤- نقل الملفات F T B P

استخدامات الانترنت:

يمكن إجمال ابرز استخدامات الشبكة العنكبوتية على النحو التالي :-

١- البريد الالكتروني والذي يتيح للمرسل التواصل مع الآخرين.

٢- الحصول على الرسائل العلمية والمعلومات الخاصة بالعلوم وملخصاتها والتي لا تتوفر بالمكتبات.

٣- مشاهدة الأحداث العالمية فور وقوعها وتفاصيلها بصورة أفضل من تلك التي تبث عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة .

٤- مشاهدة الأفلام والأحداث الرياضية والعلمية والثقافية.

٥- قراءة الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات الأسبوعية.

٦- التعاقد على شراء السلع بصورة فورية وكذلك التجارة الالكترونية.

٧- متابعة أسواق المال والأسهم والسندات.

٨- إنشاء نواد للصحافة من خلال الشبكة.

٩- نشر ثقافة الشعوب والدول.

١٠- نشر التراث والآداب والفنون والآثار.

١١- الدعاية التجارية والسياسية.

١٢- نقل التكنولوجيا من دولة إلى أخرى.

١٣- إتباع سياسة التعليم عن بعد.

١٤- الرد على المعلومات الخاطئة التي وجدت في طريقها للشبكة.



١٥- الاستفادة من بعض التصميمات الهندسية في العمارة والصناعة .

١٦- خدمة العملية التعليمية.

١٧- أي معلومات مفيدة قد يعثر عليها الإنسان حال تصفحه لشبكة الانترنت [٧]

من جهة أخرى تستند الثورة التكنولوجية الاتصالية على عدة مرتكزات رئيسية كالهاتف والتلغراف والتلكس والراديو والتلفزيون والأقمار الصناعية والحاسبات الالكترونية والألياف البصرية وأشعة الليزر ويمكن القول أن مصطلح تكنولوجيا الاتصالات يشير إلى ما مجموعه ٢٥ نوعاً من التقنيات الاتصالية أهمها الشبكات الحاسوبية والأقمار الصناعية .

دور شبكة المعلومات في تحرير الإنسان:

الإنسان تحرر لأول مرة من قيود الزمان والمكان وذلك بفضل تكنولوجيا المعلومات الحديثة وأصبح ممكناً اصطناع عوالم لا وجود لها في الواقع، فقد تم إنتاج فيلم تايتنك الشهير وقبله أفلام الفك المفترس وذلك بالاعتماد على شبه الكامل على قدرة الحواسيب في تشكيل العوالم المتخيلة فقد أصبح بوسع الحاسوب مخاطبة كل حواس الإنسان من النظر إلى السمع واللمس والشم وإشعاره بأنه جزء لا يتجزأ من تجارب هي من صنع الخيال وهو ما أطلق عليه الحقيقة الوهمية أو التقديرية وإذا كانت الشبكات الحاسوبية المعلوماتية هي السمة الأبرز للتقنيات الاتصالية الحديثة فان الانترنت تحديداً يعتبر أهم شبكة معلومات حاسوبية [٨]

مميزات الانترنت

تمتاز شبكة الانترنت بما يلي :

١- تحرير الناس من القيود والمحددات فيما يتعلق بالحصول على المعلومات فلم تعد هناك سلطة للدول على ما يراه الناس ويسمعونه ويقرأونه على شبكة الانترنت .

٢- لا يوجد وسيط إعلامي آخر يتيح للناس فرصة للتعبير عن آرائهم بحرية مطلقة عبر البريد الالكتروني، وإمكانية الحوار المباشر مع مستخدمي الشبكة .

٣- وسيلة للحوار والتعبير عن الرأي في الدول التي تفرض قيوداً ومحددات على حرية التعبير بالرغم من أن الحكومات تجهد للحيلولة دون انتشار المعلومات عبر الانترنت إلا أن المحاولات محكومة جميعها بالفشل وهي تشبه من يحاول وقف فيضان جارف بيديه العاريتين [٩]

مميزات تكنولوجيا المعلومات

يجمع المختصون أن تكنولوجيا المعلومات تتميز بعدة سمات أهمها :

أولاً - التفاعلية: أي انه بإمكان المرسل ان يستقبل والمستقبل أن يرسل حيث تم شطب دور المستقبل السلبي للرسالة الإعلامية الذي يتلقى التدفق الإعلامي بجمود ولا خيار له فيه .

ثانياً- اللاجماهيرية: أي أن عنصر الاتصال الجماهيري قد دخل التاريخ إلى غير رجعة فالتكنولوجيا الإعلامية الحديثة تخاطب الأفراد وليس الجماعات وهو الذي يشكل رسالته الإعلامية حسب اهتماماته وهذا يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الإعلام الجماهيري برمته إذ أن هذا المفهوم يلفظ أنفاسه .

ثالثاً - اللاتزامنية: كانت وسائل الإعلام تبث الأخبار حسب توقيت زمني محدد أي هي التي تحدد ذلك أما الآن فالفرد هو الذي يحدد الوقت المناسب لاستقبال نشرة الأخبار .

رابعاً - قابلية التحرك أو الحركة: تميل وسائل المعلوماتية الحديثة إلى تحرير الناس من قيود المكان، فقد أصبحت هذه الوسائل صغيرة الحجم وبالتالي يسهل حملها ونقلها وزمن التسمر أمام المذياع والتلفاز ولىّ بلا رجعة .

خامساً- الكونية : لقد أصبحت بيئة الاتصال الحديثة عالمية الطابع وهناك أناس يتحاورون عبر الانترنت مع أشخاص بعيدين عنهم مئات الآلاف من الكيلومترات، وقد يجد هؤلاء الأشخاص قواسم مشتركة بينهم اهتمامات متقاربة أكثر مما يجدون جيرانهم في نفس الشارع أو الحي [10]

في ضوء ما سبق ما هو مستقبل الإعلام العربي ؟

أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في عدد من الدول العربية أنتجت قوانين وأنظمة قلصت الحرية والديمقراطية والتي هي بالأصل شرط جود الإعلام إذ لا إعلام بدون حريات ولا حرية بدون إعلام ومناقشة ومنافسة وحوار .

ولذلك نتج عن ذلك أن أصبح الإعلام العربي ولا سيما الرسمي منه إعلاما وصائياً إذ انه يدعي إرشاد الناس وكأنهم قصر يرشدهم لما فيه مصلحته هو أو كما يعتقد انه مصلحتهم هم دون الوقوف على رأيهم .

بينما الإعلام الحرّ هو الذي يؤمن وصول خطاب الحكومات إلى الجماهير وموقف الجماهير من الحكومات أي انه يقدم وجهتي النظر معاً .

لقد شوهت الهيمنة الرسمية على الإعلام في دول العالم الثالث مفهوم الإعلام وبدلت في عقلية الصحفيين، وبات الصحفي يعتبر نفسه مسئولاً أمام رجال السلطة الذي يكتب عنهم لا أمام الجمهور الذي يكتب من اجله، ويعتقد كثيرون مع الأسف أن حرية الصحافة هي ميزة تعطى للصحافين مع أنها تسهم في التأسيس لنهضة المجتمع برمته وتعمل على فضح السياسات الخاطئة التي تضر بالإنسان وتجعل الفاسدين والمفسدين يفكرون ألف مرة قبل اقتراف جرائمهم بحق الأوطان ومن الملفت للانتباه أن نسبة كبيرة من وسائل الإعلام المكتوبة في العالم العربي وتقريباً كل وسائل الإعلام المسموعة والمرئية مملوكة للحكومات فهذه الهيكلة تجعل الواقع من محطات تقدم وجهة نظراً لحكومات جمهور غير موجود أصلا لأنه انصرف عن هذه الوسائل إلى منابر تتمتع بالحرية والاستقلال[11].

كما أن الافتقار للمنافسة بين وسائل الإعلام الرسمية في البلد الواحد يقضي على الروح الخلاقة للعاملين في مجال الإعلام لخلق برامج ذات مستوى رفيع مهني ولكن طفرة قنوات التلفزة والفضائيات التي تستقبلها الصحون اللاقطة دون قيد مما جعل البعض يقتنع انه ليس بالإمكان مواصلة دعم وسائل الإعلام الحكومية التي لا ترضي المتلقي للرسالة الإعلامية ولا تقنعه لأنها تفتقر إلى أهم معيارين للمصداقية هما الحرية والاستقلالية .

ويجب على العالم العربي أن يعي أن زمن الدعاية قد ولّى وان الخطاب الإعلامي المعلب أصبح لا يصلح للاستهلاك وليس أمامنا إلا خيار إطلاق حرية الإعلام والصحافة المستقبلة ورفع الوصاية عن وسائل الإعلام .

إن عقدة العقد تكمن في عدم توفر الإرادة السياسية لتحرير الإنسان أولا ثم نطالب بتحرير الإعلام والخلاص من سيطرة العقول المهيمنة التي ما زالت تطالب بتقييد الإعلام والدليل على ذلك كثرة التشريعات الإعلامية التي تقف في وجه تقدم مسار قطار الإعلام العربي نحو فضاءات الحرية .

إن معظم التشريعات الإعلامية صيغت بلغة عرفية لا هم لها إلا تقييد حرية الصحافة والتوسع في المحظورات والنصوص العقابية التي تجعل الصحفي يسير في حقل الالغام عند ممارسة عمله .

البرلمان والانترنت

لجأت معظم البرلمانات العربية إلى إنشاء مواقع خاصة لها على شبكة الانترنت من خلال الدعم الذي حظيت به من قبل المشروع الإنمائي للأمم المتحدة لتطوير وإنشاء هذه المواقع بهدف دعم القدرة المؤسسية للبرلمان في إعادة هيكلة مؤسساته والاهم من ذلك تعزيز وتطوير استخدام المعلوماتية في مختلف وظائف المجلس النيابي، ودعم عمل لجانه وتعزيز دوره في خدمة أهداف التنمية إضافة إلى تمكين الراغبين في الحصول على المعلومات حول ما صدر من تشريعات وقوانين عن البرلمان [١٣]

استخدامات الانترنت في البرلمان :

لعبت ثورة الاتصالات عامة والانترنت خاصة دوراً محورياً في خدمة البرلمان لانجاز وظيفته التشريعية والرقابية معاً، ومع ذلك فان الانترنت يقدم للبرلمان الوظائف التالية :

اولا - الانترنت والرقابة البرلمانية على الحكومة. عقب افتتاح دورة البرلمان يتم انتخاب رئاسة المجلس والمكتب الدائم، كما ويتم انتخاب لجان المجلس وتوزع هذه اللجان ما بين عشرة لجان إلى عشرين لجنة حسب اتجاهات كل مجلس نيابي ويمكن إجمال أهم اللجان الفاعلة في البرلمان " الحريات العامة وحقوق المواطنين، الاقتصادية والمالية، القانونية، العلاقات الخارجية، الصحة، الزراعة، التنمية الاقتصادية، حقوق الإنسان، الثقافة، السياحة .....

هذه اللجان تمارس دورها الرقابي عبر الاتصال بالوزارات المعنية والمؤسسات ذات العلاقة عن طريق الاتصالات والاتصال الشخصي والمقابلة والدعوة إلى المشاركة في مشاريع قوانين ذات العلاقة، وسبق أن تحدثنا في الصفحات السابقة عن وسائل الرقابة البرلمانية من السؤال إلى الاستجواب وغير ذلك من وسائل الرقابة، والسؤال الذي يطرح نفسه كيف تتم عملية الرقابة البرلمانية من خلال الانترنت ؟

لقد جاءت ثورة الاتصالات وخاصة في مجال الانترنت لتسهيل عمل النواب بالرقابة على أداء السلطة التنفيذية في زمن قياسي وبجهد اقل وبدون أدنى حاجة لزيارة مكاتب الحكومة والوزراء ومقابلة المسئولين فيها من منطلق أن دوائر الحكومة لها مواقع على شبكة الانترنت تبين من خلالها انجازات وسير عملها ومشاريعها وأي استفسارات يريدها المجلس النيابي أو أي جهة رقابية وبإمكان أي لجنة نيابية مراقبة أداء الحكومة من خلال الانترنت حيث يتم الاطلاع على كل ما يتعلق بنشاطات الحكومة .

ثانياً - الانترنت والرقابة البرلمانية على كل أجهزة الحكومة والقطاع الخاص: أن خدمات الانترنت تحقق للبرلمان الاطلاع على كل نشاطات السلطة التنفيذية والقطاع الخاص وخاصة ملفات الفساد .

ثالثاً- التشريعات: بإمكان أعضاء مجلس النواب أن يطلعوا على القوانين التي ترسلها الحكومة للبرلمان من خلال الشبكة العنكبوتية بدلاً من الانتظار حتى تصل إلى البرلمان والاهم من ذلك بدل الاتجاه نحو تصوير جداول الأعمال والانتظار طويلاً بإمكان السلطة التشريعية حوسبة جداول الأعمال على شبكة الانترنت وهذا يحقق تخفيض الجهد والمال كما أن الانترنت يسهل على النواب الاطلاع على التشريعات وحوسبة ردود أفعال الجهات ذات العلاقة وعلى سبيل المثال قانون النقابات المهنية حيث يتم إرسال مشروع القانون إلى النقابات المهنية عبر البريد الالكتروني لتحصل على ملاحظات النقابات حيال هذا القانون وتطلع على ملاحظات النقابين حيال هذا المشروع .

كما وبإمكان شبكة الانترنت أن توفر للبرلمان رأي الجمهور على مشروع أي قانون فمثلاً قانون المالكين والمستأجرين يهم أغلبية ساحقه من المواطنين يمكن التعرف على رأي واتجاهات المواطنين حيال هذا المشروع. كما ويمكن التعرف على آراء الخبراء حيال هذا التشريع أو ذاك مما يغذي المشروع بآراء متنوعة من أصحاب الدراية والرأي في المجتمع كما ويمكن اللجنة المختصة بالقانون أن تجري مقارنة ما بين مشروع القانون والمشاريع المشاركة في الدول المجاورة من خلال الرجوع إلى مواقع البرلمانات بحيث يتوفر في القانون ركن الإحاطة التامة والشمولية والعدالة .

رابعاً- دور البرلمان في الرقابة والتشريع للحكومة الالكترونية عبر الانترنت. تنبثق العلاقة ما بين البرلمان والحكومة الالكترونية فيما يلي :

١- أن الحكومة الالكترونية توفر قاعدة من البيانات الخاصة بالدوائر الحكومية ومعاملات المواطنين والمؤسسات على اختلاف أنواعها مما يمكن البرلمان من التواصل مع الحكومة الالكترونية، وأحكام الرقابة بصورة أدق من الرقابة على الحكومة العادية بحكم الدقة والشفافية المتناهية في البيانات والإجراءات .

٢- أن البرلمان يعنى بوضع الإطار التشريعي الملائم للحكومة الالكترونية والذي يجب أن يتضمن النقاط التالية :

١- قوانين حماية الخصوصية .

٢- قوانين حماية المستهلك .

٣- قوانين المعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني [١٢]

الإنترنت والبرلمان والجمهور

لقد حقق الانترنت سرعة هائلة في الاتصال ما بين البرلمانات العربية من حيث تواصلهم مع قواعدهم الشعبية وأنصارهم، ويمكن توظيف الانترنت في هذا المجال من خلال ما يلي :

١- الاطلاع على سير أعمال جلسة البرلمان وكذلك اجتماعات اللجان .

٢- الاطلاع على مناقشة مشاريع القوانين أول بأول وبإمكان إشراك المواطنين في النقاش.

٣- طرح أي ملاحظات أو شكاوى على البرلمان من خلال البريد الالكتروني.

٤- دعم المجلس النيابي وتأييد مواقفه سواء ما يتعلق بمناقشة السياسة العامة مع الحكومة أو أثناء جلسات الثقة أو الموازنة أو الرقابة على أعمال الحكومة خاصة إذا طلب البرلمان وثائق لها علاقة بقضية ما أو بموضوع ما فبإمكان المجلس أن يتلقى الرسائل من المواطنين للبحث عن وثائق تتعلق على سبيل المثال بالفساد وشرط توفر السرية لمراسلي هذه الوثائق والانترنت لا يكشف عن هوية المرسل .

٥- يستطيع النواب أن يتابعوا ما ينشر على مواقع الصحف والمحطات الفضائية ومنظمات حقوق الإنسان والمجتمع المدني حول مختلف القضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية بما يمكنهم الحصول على المعلومات المطلوبة التي تساعدهم على النقاش وإبداء الرأي بما يمكنهم من الحصول على هذه المؤسسات حيال مختلف القضايا وكذلك الحصول على ردود الأفعال قبل حدود القرارات والقوانين في شكلها النهائي .

٦- الانترنت يعزز العلاقات ما بين البرلمانيين والمؤسسات الدولية فالانترنت يعزز توثيق العلاقات ما بين البرلمانين أنفسهم سواء على مستوى الاتحاد والبرلماني الدولي أو الاتحاد البرلماني العربي أو الإفريقي أو الأوروبي أو الآسيوي كما انه يتيح للبرلمانين التعرف على تجارب الآخرين والحصول على المعلومات الخاصة لمختلف البرلمانات .

٧- الانترنت والاجتماعات البرلمانية: بإمكان آي برلماني عن طريق الانترنت أن يشارك في أعمال أي مؤتمر برلماني يعقد دون الحاجة إلى حضور المؤتمر من خلال التخاطب بالصوت والصورة .

٨- الانترنت ونشر مبادئ وقيم الديمقراطية بإمكان الناخبين عن طريق الانترنت أن يدلوا بأصواتهم من بيوتهم ومكاتبهم دون الذهاب إلى مقرات الاقتراع والتصويت وبإمكانهم كذلك الاطلاع على برامج الأحزاب السياسية التي تخوض الانتخاب وكذلك برامج النواب أنفسهم وكذلك يسهل الانترنت القيام بالعملية الانتخابية سواء في مرحلة الدعاية أو الاقتراع أو الفرز وحتى إعلان النتائج .

ورغم كل ذلك فلا بد من إشاعة ثقافة تكنولوجيا المعلومات ما بين النواب أنفسهم ومؤسساتهم البرلمانية وكذلك الناخبين والمجتمع المحلي أي إعلان الحرب على أمية تكنولوجيا المعلومات [١٤].

الصورة الصحفية وعمل المصور البرلماني

تعتبر الصورة واحدة من أهم وسائل التعبير، فخبراء الإعلام اعتبروا أن تأثير الصورة على القراء يساوي قوة ألف كلمة وعلى الصحافة والإعلام آن تعتبر الصورة أهم وسائل جذب القراء والمشاهدين ومن هذا المنطلق فان الصورة الصحفية البرلمانية تأخذ أهميتها من حيث توضيح مجريات الأمور في البرلمان

وتكشف ما تعجز عنه الكلمات، ومن هنا فان المصور الصحفي البرلماني يلعب دوراً هاماً في الكشف عما يدور داخل قبة البرلمان، ولا يأخذ دوره الحقيقي في باقي نشاطات المجلس سواء من الأحداث أو الوقائع أو المخالفات التي يرتكبها بعض النواب أثناء الجلسات، والتي لا تتفق مع الأعراف والتقاليد البرلمانية مثل انشغال بعض النواب أثناء الجلسات، وقيامهم بممارسات وسلوكيات تنافي الأعراف والتقاليد البرلمانية كالحديث بصوت عالي والمزاح والضحك واستعمال الهاتف النقال والتدخين والنوم والاغراق في النوم أكثر من مرة في الجلسات .

تكمن مهمة المصور الصحفي بأنها لا تقتصر على تسجيل أو تصوير الجلسات وإنما تشمل الكشف عن المخالفات وتعقب أصحابها لكي يتم توضيحها للرأي العام حيث يقوم المصور الصحفي بالتقاط صور فردية أو جماعية للنواب حيث تعطي هذه الصور مدى احترام والتزام النواب بالأعراف البرلمانية وكذلك مدى احترامه للشعب الذي وثق به وانتخبه[١٥]، ولهذا فعلى المصور التلفزيوني أو الصحفي أن يقوم بتصوير كل الأحداث التي تجري في المجلس وخاصة الحوادث الساخنة والمناقشات الحادة .

أبرز الانتقادات التي توجه للمصور التلفزيوني أو الصحفي من قبل النواب:

يمكن إجمال ابرز هذه الانتقادات على النحو التالي:

١- أثناء حدوث مشاجرة أو نقاش ساخن ما بين نائب وآخر وما بين النائب ورئيس المجلس أو ما بين البرلمان ككل والحكومة يضطر المصور التلفزيوني أو الصحفي إلى تصوير هذه الحادثة وعلى ضوءها قد يحدث تصعيد لعلاقة الصحفي مع أصحاب العلاقة وقد يتعرض المصور إلى الضرب والشتم أحيانا من قبل النواب لمنع التصوير وهذه الحادثة إن جرت فهي تشكل تجاوزاً للأعراف والتقاليد البرلمانية .

٢- تصوير شرفات البرلمان وخاصة أثناء عدم تواجد الجمهور حيث تعطي انطباعاً على عدم اهتمام المواطنين بجلسات المجلس.

٣- منع الصحافيين أو المصورين الصحافيين من دخول قبة البرلمان إلا لفترة وجيزة أو كأن يحرم دخول المصورين البرلمان إلى قاعات الاجتماعات الخاصة باجتماع لجان البرلمان .

٤- كل هذه الانتقادات التي توجه للمصورين الصحفيين سببها النقد الذي توجهه وسائل الإعلام للبرلمان والاخير يرى أن الصحافة قد تجاوزت الحدود المسموح بها أو أن المصورين الصحافيين متجاوزي الحدود وان عملية التصوير مبالغ فيها .

المصاعب التي تواجه المصورين البرلمانيين

هناك مجموعة من المصاعب التي تواجه هذا القطاع الإعلامي العام ويمكن ذكرها بالاتي :

١- عدم استيعاب الكثير من النواب لمفاهيم الديمقراطية وخاصة مفهوم حرية الإعلام وممارسة العمل الصحفي في البرلمان خاصة من لدن المسئولين في البرلمان والذين يتحسسون من وجود المصورين البرلمانيين ويعتبرون أن التصوير هو احد أشكال التشهير بالمؤسسة البرلمانية وليس مهمة يؤديها للكشف عن الخطأ وليس الهدف ممارسة فعل الفضيحة .

٢- الضغوط التي يتعرض لها المصور البرلماني حسب سياسة الصحيفة أو الفضائية أو قناته الإعلامية .

٣- صحف المعارضة أو الصحف التي تجمع ما بين الخطاب المعارض والقومي تحاول نشر صور جلسات البرلمان سواء الموجبة أم السالبة ، بينما الصحف المحافظة والرسمية تحاول نشر الصور التي لا تثير غضب النواب والحكومة معاً

٤- بعض البرلمانات تحاول منع المصورين من الدخول إلى حرم المجلس أثناء عقد الاجتماعات أو جلسات المجلس .



هوامش الفصل الأول

١- الثقافة العربية وعصر المعلومات، د. نبيل علي، سلسلة عالم المعرفة، ص ٩٢- ٩٣ .

٢- العرب والعولمة، د. نبيل علي، أعمال الندوة التي عقدت في مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١١٦- ١١٧ .

٣- مرجع سابق ١٢٧- ١٣٨.

٤- مرجع سابق ص ١٤٠.

٥- مرجع سابق ١٤٢ .

٦- مجلة المجلس الوطني الفلسطيني عدد (١) سنة ٢٠٠٦ بقلم عليان، ص ٣٦ .

٧- مرجع سابق ص ١٤٣ ١٤٤.

٨- محاضرة حول مفهوم المعلوماتية والمصداقية .

٩- نبيل الشريف، ص ٢ فندق الماريوت ٢٧- ١٢/٣٠ / ٢٠٠٢.

١٠- مرجع سابق ص ٦.

١١- مرجع سابق ص ٨ .

١٢- مقال لماذا نسيء إلى حياتنا البرلمانية، ص ٧ ٨ على شبكة الانترنت .

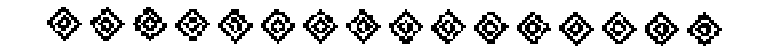
١٣- الانترنت المعلوماتية والبرلمان عليان عليان ص ١٤٤- ١٤٨ مرجع سابق .

١٤- مرجع سابق ١٤٨- ١٥٣.

١٥- الإعلام والبرلمان، عمل المصور الصحفي، احمد شحاته من ثورة الإعلام والبرلمان ص ١٦١- ١٦٢ .

الفصل الثاني

علاقة البرلمان بالإعلام



تنطلق اهمية العلاقة ما بين الإعلام والبرلمان من خلال دور كل واحد منهما حيث ان ابرز الوظائف التي يقوم بها البرلمان تتمثل في الرقابة والتشريع، بينما تتوسع وظيفة الإعلام والصحافة على كل السلطات الثلاث للدولة وهي التشريعية والتنفيذية والقضائية ، من خلال نقل المعلومات الصحيحة الصادقة .

ومن هنا يرى الخبراء أن البرلمان يقع عليه دور كبير لجهة تفعيل دوره التشريعي من خلال دعم حرية الصحافة والإعلام وفق سقف ينسجم مع مذهبية المسؤولية الاجتماعية والتي تحدد أولويات حرية الصحافة والإعلام، ومن هنا فان العلاقة ما بين الإعلام والبرلمان مهما اختلفت وتباينت الآراء والتوجهات فان هذه العلاقة يجب أن تبقى في حدود المعقول لان الأصل في طبيعة هذه العلاقة أن تكون متوازنة من منطلق أن الإعلام والبرلمان هما سلطتان تعملان في خندق واحد من حيث دورهما الرقابي كما أسلفنا وان هذا الدور الرقابي سينعكس على تجذير الديمقراطية وحينما يتصادم هذا الدور فان الديمقراطية برمتها ستتعرض إلى انتكاسة وأزمة خانقه، ولذلك مطلوب من البرلمان، ان يسعى جاهداً من خلال دوره التشريعي أن يوفر المناخات الفضلى للعمل الإعلامي والصحافي هذا من جهة كما أن الإعلام مطلوب منه أن يتصدى بكل حزم لرقابة الحكومة والعمل على كشف حقيقة مسبباتها وبرامجها واهدافها، ولن يتأتى هذا الدور الحقيقي للصحافة إلا إذا حاولنا منع الحكومة والحد من تدخلاتها بشؤون الإعلام والصحافة وعلى رأسها

الرقابة على الإعلام وفرض أجندتها عليه والاهم من ذلك أن لا تتوانى الصحافة في مراقبة أداء كل من البرلمان والسلطةالتنفيذية .

مطلوب من الإعلام أن يبتعد عن الانتقائية أثناء عملية تغطية نشاطات البرلمان وعلى سبيل المثال كأن يتم تسليط الأضواء على نشاطات حزب ما ، أو كتلة برلمانية أو نائب، ويتم تغييب آخرين مشهود لهم بالعمل البرلماني، وبالمجمل فالبرلماني الذي يمتاز بالحراك النشيط على الإعلام أن يسانده لا أن يضع في وجهه العراقيل أي أن الصحافة مطلوب منها الوقوف إلى جانب النائب النشيط والفاعل وكذلك الكتلة أو الحزب السياسي في البرلمان والصحافة والإعلام عليهما أن يعيان دورهما الرقابي على أعمال السلطة التشريعية لكن بلباقة وبمسؤولية كبيرة حتى لا يشعر البرلمان أن الصحافة تنافسه في دوره الرقابي وحين يشعر البرلمان بمنافسة الصحافة في هذا الدور فان العلاقة ما بينهما سوف تتوتر ويشوبها الحذر والشك وعندها يصبح البرلمان خصماً لقطاع الإعلام ومن هنا تبدأ إشكالية العلاقة ما بينهما.

لذا فعلى الصحافة أن تعي أن بعض الآراء الناقدة للبرلمان ودوره تأتي في باب النصح والإرشاد لا أن تقوم الصحافة باستغلال حرية الرأي والتعبير وتطلق العنان لكتابها ومحلليها بكتابة المقالات والتحليلات الجارحة والناقدة المليئة بالحقد وكأن البرلمان هو خصم الإعلام والصحافة والمجتمع معاً ، وعندها سيجد البرلمان نفسه وسيعيد حساباته مع الصحافة ويبدأ بتحليل هذه المقالات وكأنها أداة في يد السلطة التنفيذية وكأنها تتحرك بإيحاء من الحكومة وان الوسائل التي يلجأ إليها البرلمان في الثأر من الصحافة سيكون من خلال مشاريع القوانين التي تقدمها السلطة التنفيذية كقوانين الحريات الصحافية والقوانين المنظمة للعمل الصحفي، ولذلك فان علاقات التوتر ما بينهما ستتحول إلى صراع وانتقام ما بين الطرفين والخاسر الأكبر كما يتوهم رجالات البرلمان هم جمهرة الصحافيين او الإعلاميين مع أن الخاسر الأكبر في هذه المعركة هو المجتمع الذي أوصل هؤلاء النواب إلى البرلمان فعلى النواب أن يعوا أن قطاع الإعلام هو ملك للشعب وليس ملك لفئة حزبية أو مشاريع فردية فالإعلام يشكل أهم حاجات الإنسان المعاصر فهو كالماء والهواء

وبدونهما تصبح الحياة بلا معنى وسوف تتلوث واحة الحرية والديمقراطية من منطلق ان التشريعات الإعلامية التي يقرها البرلمان ستكون ملوثة بثقافة سلطوية وعرفية واستبدادية وبذلك فان مناخ الحرية سيصبح عبئاً على حرية الصحافة والإعلام وهي بالاصل حرية المجتمع وعلى راسها حرية البرلمان نفسه لأن أي مساس بالحريات ستؤثر على مسيرة العمل البرلماني.

ومن هنا فان البرلمان مطلوب منه أن يرفع سقف الحرية من خلال العمل على فرملة القوانين التي تسعى للحد من الحرية الصحافية والإعلامية والحريات العامة بشكل عام من منطلق أن الإعلام هو الذراع الحقيقي لعمل البرلمان، ولذلك يجب أن ينشط الإعلام في هذا الجانب ويناضل من اجل رفع سقف الحرية.

إن العلاقة ما بين الإعلام والبرلمان يجب أن تكون وثيقة لان الإعلام هو المعبر الحقيقي عن اتجاهات الرأي العام وهو الموجه له، والبرلمان هو أهم سلطات الدولة وهو ممثل الشعب وهو كذلك عنوان الشرعية وهو النائب عن الأمة والراعي لمصالحها يمارس سلطاته ومسؤولياته في رسم السياسة العامة للدولة من خلال قيامه بدوره التشريعي والرقابي، وهو يمارس هذا الدور كله مستلهماً توجيهات الرأي العام بما يحقق مصالح الشعب بكل أمانة ومسؤولية.

لهذا جاءت حصانة النواب تأكيداً لحريتهم في التعبير وعدم تحملهم أي مسؤوليات عن أقوالهم وتصريحاتهم تحت القبة مهما بلغت صور التعبير عنها وأساليبها أثناء ممارسة اختصاصهم تعبيراً عن مصالح الشعب وهي حصانة مطلقة تحت القبة وحصانة نسبية خارجها، وبذلك كانت العلاقة ما بين الإعلام والبرلمان بالغة القوة لان هدفها واحد في النهاية وهو التعبير عن حقوق الشعب وتحقيق مصالحه، وان اختلفت صور ممارستها وكيفية أدائها.

وتأكيداً لهذا الدور كان دور الإعلام بالمعرفة والتعبير عن الرأي العام سواء في البحث والتنقيب عن القضايا الملحة والمهمة والعمل على مناقشتها ونقل ما يدور داخل البرلمان وحاجة من نشاطات ومناقشات تجري خلال عمل الجلسات أو اللجان النيابية، وهي مناقشات يتبادلها النواب باتجاهاتهم المختلفة سواء المتعلقة فيما بين

البرلمان أو بين الحكومة بل ويقوم الإعلام بدور ابعد من ذلك إلى تقويم أداء البرلمان بالتحليل والنقد البناء تعبيراً عن المصلحة العامة وتحقيقاً لها في ما يدور في الرأي العام من آراء واتجاهات [1]

ومما لا شك فيه أن الإعلام يلعب دوراً في إثارة القضايا التي تشغل بال الرأي العام والتي يحاول أن يدفعها الى البرلمان وتصوير ما يجري بشأن مناقشتها تحت قبة المجلس ولجانه وتعبيراً عنها ثم نقلها وعرضها على الرأي العام واعضاء البرلمان ذاته كسلطة من سلطات الدولة على اعتبار انه راعٍ لمصلحة الشعب ورقيب على السلطة التنفيذية والذي يملك محاسبتها ومساءلتها .

وتبدو الأهمية بالغة التعقيد إذا ظهرت صورة البرلمان في وسائل الإعلام المختلفة بأنها ليست المعبر الحقيقي عن الرأي العام لكن الإعلام يساهم فقط في صياغة وتكوين اتجاهات الرأي العام .

ومن هنا جاءت أهمية الإعلام وعلاقته بالبرلمان بان يكون صادقاً معه وليس متجنياً عليه، ولهذا لا بد من أهمية الصدق والنقد الموضوعي البناء لما يدور خارج البرلمان وداخله سواء فيما يدور من مناقشات بالجلسات أو لجان البرلمان أو كل ما يتعلق ببعض أعمال المجلس أو نشاطات اعضاءه والتعبير عنه أو عنهم بكل أمانة وموضوعية [2].

العلاقة بين الإعلام والبرلمان كيف تبدأ ؟

البرلمان مهما كان تركيبه سواء أكان محافظاً أم ليبرالياً فهو ليس المعيق الأول أمام تقدم حرية الإعلام بل إن المعيق الأول أمام تقدم الإعلام هو المناخ السياسي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي السائد ، وما لم تتغير ثقافة المجتمع وتتقدم بخطوات حثيثة نحو الأفضل فان التشريعات لا تصنع الحرية بل تحميها إنما الذي يصنع الحرية ويحميها هو المجتمع وعندما يخنس المجتمع ويتراجع عن دوره التاريخي فان الحرية قطعاً ستنكمش إلى الحدود الدنيا .

إن بوابة تحسين ظروف الحرية لن يتأتى من خلال فتح علاقات مع الحكومة فالأخيرة لا يهمها العلاقات بقدر ما يهمها مصالحها وأول الأبواب التي

يجب أن يطرقها الإعلام هو البرلمان فهو البوابة الشرعية التي يمكن أن تتفهم ظروف وأحوال الإعلام وهو القادر على استيعاب وجع وآلام ومعاناة الإعلام .

كيف تبني علاقة مع البرلمان ؟

سؤال يطرح نفسه دائماً من يتقدم نحو الآخر الإعلام أم البرلمان سؤال محير لمكن فصوله تبدأ من الحملة الانتخابية ، فالمرشحون للانتخابات النيابية أول ما يطرقون أبواب الإعلام والأخير يستجيب أي أن الذي يبدأ في التقدم نحو الآخر هو المرشحون أو ما يسمى بمشاريع النواب فهم بأمس الحاجة إلى الإعلام وبدونه لا يمكن مخاطبة الرأي العام ولا يمكن عرض برامجهم على الشارع بدون توفر الوسيط الإعلامي .

فالإعلام يشكل عنصرا رئيسا في تحقيق أولى الخطوات ولذلك فأول عمل يقوم به الحزب أو العشيرة أو الفرد الذي ينوي خوض الانتخابات لا بد وان يفتح علاقات مع الاعلام لتحسين الصورة وليعرض ما في جعبته خاصة خلال فترة الحملة الانتخابية أو الدعاية الانتخابية لكن بعد إعلان النتائج تنتهي مرحلة المعركة الانتخابية وتبدأ خطوة جديدة من يطرق باب من ؟

إن البرلمان بأمس الحاجة إلى الإعلام بل إن البرلمان بحاجة إلى حملات تعبئة عن الشخصيات البرلمانية التي نجحت في الانتخابات والحديث عن اتجاهاتهم وبرامجهم وتكتلات البرلمان ، خاصة وانه بعد إجراء الانتخابات العامة يستعد البرلمان لانتخاب مكتبه الدائم .

من هنا تعتبر حملات التعبئة والمناصرة لقضية معينة والموجهة إلى البرلمان من أهم الحملات في الدول الديمقراطية فالإعلام يؤدي دوراً كبيراً وخدمات جليلة للبرلمان ليس حباً في البرلمان ولكن تأدية لواجبه ولوظيفته والاهم من ذلك فتح علاقات حسن الجوار مع البرلمان لكي يقف الأخير مع متطلبات الإعلام ودعماً لمسيرته والوقوف إلى جانبه ورفع سقف حريته.

وليس الإعلام هو الوحيد الذي يطالب البرلمان بان يكون نصيراً له فهناك جماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني والتي تمارس ضغوطاً كبيرة على

السياسيين المنتخبين في البرلمان للحصول على مكاسب أو لتحقيق الأهداف التي قامت من اجلها تلك الجماعات [4]

فوائد الحملات التعبوية مع البرلمان

اعتبر خبراء الحملات الدعائية والتعبئة أن هذه الحملات تحقق المزايا التالية للبرلمانيين وعلى النحو التالي :-

أولا - المساهمة في أن يعرف البرلمان والبرلمانيون اهتمامات المجتمع والمجموعات المنظمة فيه حيث يخرج البرلمان وأعضاؤه من الاستغراق في المشاكل والواجبات الروتينية اليومية ذات الطابع العقلي من قبل الناخبين .

ثانياً - المساهمة في خلق أساليب وطرق جديدة لتطوير السياسات العامة ومشروعات القوانين .

ثالثاً - لفت انتباه البرلمان واعضائه الى مشاكل المجتمع سواء الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والصحية والتموية ، ومحاولة اقتراح بعض الحلول لهذه المشاكل .

رابعاً : لفت انتباه المجتمع إلى أهمية البرلمان والدور المحوري الذي يقوم به في اعتماد السياسات وتشريع القوانين، ومما لا شك فيه أن البرلمان مؤسسة غامضة في نظر كثير من المواطنين في مجتمعاتنا العربية وهي في غموضها لا تعطي قدراً مناسباً من الاهتمام بها وبدورها [5].

ما هي الخطوات التي لا بد من اتباعها قبل البدء بحملات التعبئة مع البرلمان ؟

أولاً - اعرف برلمانك :أي انه بدون ان تتعرف على البرلمان لا يمكن أن تبني علاقات معه، والعلاقات المطلوبة ليست علاقات الصداقة والغرام بل العلاقات التي تفضي إلى معرفة دور البرلمان في النظام السياسي من حيث موقعه وتأثيره على السلطة التنفيذية وفقاً لما هو وارد في النظام الدستوري للدولة ، إضافة إلى معرفة الموضوعات التي يستطيع البرلمان أن يؤثر بها وحجم التيارات السياسية المتصارعة داخل البرلمان وما هي برامجها السياسية وأفكارها وايديولوجيتها

٩ كما أن تحديد نوعية اللجان البرلمانية التي يجب التعامل معها خدمة لأهداف الحملة الإعلامية .

ثانياً- لا بد من جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات حول القضية المراد إثارتها حيث أن الحصول على اكبر قدر من المعلومات حول القضية أو المشكلة يسهل شرح عرضها على البرلمان لكي يتم دراستها ومناقشتها مع الحكومة .

ثالثاً- تحديد الهدف من الحملة وأسباب اختيار البرلمانيين للعمل معهم هل تريد تغيير التشريع أم تحقيق ضغط سياسي على الحكومة أم الدعاية للقضية التي تود طرحها مع البرلمان، إن تحديد الهدف بوضوح يحقق النتائج بأسرع وقت ممكن .

رابعاً- إيصال وجهة نظرك بوضوح وفاعلية: من منطلق انه يوجد تباين بين النواب أنفسهم فمنهم من يهتم بالدفاع عن قضية ما، ومنهم من لا يجد أي اهتمام لقضيتك والسبب تباين الوجهات والتوجهات داخل البرلمان فهناك سياسيون معارضون وهناك سياسيون موالون للحكومة وهناك نواب علماء ومفكرون وهناك نواب متعلمون فقط أي أن هناك تباين ما بين المستوى التعليمي والمستوى الثقافي والفكري.

خامساً- شرح الأهداف والمطالب: أي أن تكون وجهة النظر منطقية وواقعية من خلال عدم ممارسة أي ضغط على البرلمانيين حتى لا يفهم أنهم يتعرضون للابتزاز ولي الأذرع، ولا بد من الحرص على أن الإعلام هو كذلك سلطة تساند البرلمان في مراقبة ومحاسبة الحكومة وليس خصماً له فكلما تقدم الإعلام إلى البرلمان بخطى حثيثة فان أهداف الإعلام ستتحقق في الوصول إلى النتائج[1].

هوامش الفصل الثاني

١- الأسس العلمية لنظريات الإعلام، د. جيهان رشتي.

٢- العلاقة ما بين الإعلام والبرلمان، ص ٦٣- ٦٤

٣- مرجع سابق ص ٦٤- ٦٥

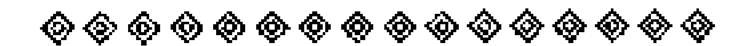
٤- نعمل معاً مع البرلمان لدعم حرية الإعلام، نجاد البرعي، ص ٦٢

٥- مرجع سابق ص ٦٥

٦- مرجع سابق ص ٦٥- ٦٨

الفصل الثالث

دور الإعلام والبرلمان في محاربة الفساد



أشرنا في الصفحات الماضية إلى دور كل من الإعلام والبرلمان ووظيفتهما بشكل عام، وفي هذا الفصل سنناقش الدور التشاركي الوظيفي لكل من الإعلام والبرلمان والبرلمان على حدة في محاربة الفساد وثقافته، وهذا يثبت تشابه الدور ما بين البرلمان والإعلام من حيث أنهما سلطتان رقابيتان من حيث الدور والهدف والوظيفة .

فالإعلام ليس رقيباً فحسب بل سلطة قائمة بحد ذاتها، فقد توصل إلى هذه المنزلة الرفيعة بعد كفاح ونضال كبير، كما أن البرلمان سلطة من سلطات الدولة وهو عنوان الشرعية للنظام السياسي القائم، وأي إضعاف لدور كل من الإعلام من جهة والبرلمان من جهة أخرى يعني إضعاف المجتمع برمته وإعلاء لشأن السلطة التنفيذية .

ولذا فان سلطة الإعلام تبدأ بالتجاوز أو بالمنافسة لسلطة البرلمان عندما يتقاعس البرلمان عن دوره الرقابي ويقزم نفسه بيده، وهناك يبدأ الصدام والتصادم معاً وعلى ضوء ذلك تبدأ الصحافة بشن حملات إعلامية مركزة توجه من خلال مقالات وتحليلات إخبارية تتهم البرلمان بأنه مقصر في دوره الرقابي على السلطة التنفيذية، وعندها تضطر الصحافة إلى أن تتحرك بقوة كسلطة مخولة من المجتمع بأن تمارس دورها الحقيقي في كشف مكامن الخلل والفساد أينما كان سواء أكان في السلطة التنفيذية، أو التشريعية، وهنا تقع المسؤولية على عاتق الإعلام والصحافة فبدل أن يكون البرلمان مسانداً ومتوازناً مع دور الإعلام والصحافة يتحول

إلى عبء كبير على المجتمع، وبذلك تكبر مسؤولية المساحة المنوطة بالإعلام، وتكمن الكارثة عندما يتراجع الإعلام عن دوره الوظيفي في مراقبة أداء السلطتين التشريعية والتنفيذية ويتراجع عن هذا الدور الذي حصل عليه بالعرق والدم من إعلام مراقب وسلطة إلى إعلام مهادن وتابع وبذلك يتراجع الإعلام إلى المربع الأول كما اشرنا في ذلك خلال الصفحات السابقة .

إن هذا الانقسام الذي يعيشه الإعلام والبرلمان سوف يضعف كل أدوات الرقابة على الحكومة والاهم أن الإعلام سيتراجع دوره وينقسم على نفسه إلى قسمين إعلام راكع ومهيمن عليه خاضع للسلطة وإعلام مقاوم للسلطة وعليه فان العلاقة المتوترة ما بين الإعلام والبرلمان ستخدم السلطة التنفيذية وسيدخل الإعلام المقاوم في مواجهة مع السلطتين التنفيذية، والتشريعية وبذلك فانه يواجه أكثر من معسكر وأكثر من خصم فالبرلمان ناقم على الإعلام المقاوم لأنه ينافسه في وظيفته الرقابية ويكشف عن أخطائه ويساهم في إضعاف دوره أمام جماهيره وكذلك الإعلام منقسم رضي أم لم يرض وقبل على نفسه أن يكون مشروع نادل تعمل في ماخور السلطة التنفيذية، وبذلك يخلو الجو إلى السلطة التنفيذية لتمارس كل أشكال الخضوع والإذلال للإعلام تارة وللبرلمان تارة أخرى والعمل على إنزالهما من دائرة المنافسة كسلطتين يجب أن تكون فاعلتين في الدولة، وبذلك يكون المجتمع قد خسر أهم دوائر الرقابة على أعمال الحكومة .

ومن هنا يحدث اخطر فصول المؤامرة وذلك من خلال تحالف السلطة التنفيذية مع الإعلام المهادن والتابع لإخراج الإعلام المقاوم من دائرة الفعل الرقابي تارة بالضغط بان يتنازل عن دوره بأنه سلطة رقابية وسلطة تعمل نيابة عن المجتمع أو من خلال تغيير مسارات اللعبة من خلال إغراقه بالتشريعات الناظمة والتي سيقرها البرلمان وبذلك تتحالف السلطتان التشريعية والتنفيذية في إقرار قوانين صارمة بحق الإعلام ثم صياغتها ما بينهما، وبذلك يتم محاصرة الإعلام المقاوم بين فكي كماشة والحيلولة دون القيام بواجبه خير قيام من خلال الضغط عليه عن طريق

الإعلان حتى يستسلم ويخضع أمام سيقان السلطة التنفيذية ويقبل أقدامها طلباً للرضى.

دور الإعلام في محاربة الفساد

قبل أن نتحدث عن دور الإعلام في محاربة الفساد لا بد وان نقف عند ماذا نعني بمصطلح الفساد وموقعه في التراث العربي.

تعريف الفساد :- هناك عدة تعاريف للفساد، ولكننا سنختار تعريفاً موحداً وضعته مؤسسة الشفافية الدولية على النحو التالي " إن الفساد هو إساءة استعمال منصب عام لتحقيق مكاسب خاصة، ويقع الفساد حينما يقبل مسؤول حكومي قبض أموال والتماسها وابتزازها أو حين يعرض عملاء خاصون دفع أموال للالتفاف على القانون تحقيقاً لمكاسب مادية خاصة من خلال الاستيلاء على الأموال أو غيرها من الموارد كالأراضي مثلا والثروة المعدنية واحتكار عمل تجاري وغير ذلك فالفساد ظاهرة متنوعة وشائكة تضم غالباً أفراداً من القطاع العام والخاص يتعاطون عملاً غير قانوني وغير مشروع وغير أخلاقي يقلل من الفرص الاقتصادية لهذا البلد وذاك، ويسيء إلى مؤسساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفساد من أعراض الضعف في الأنظمة السياسية والاجتماعية والقانونية في بلد، والاختيار الناجع للمساعدة في تحديد الفارق ما بين الأعمال الفاسدة وغير الفاسدة هو معرفة إذا كانت الأنشطة تتم بصورة علنية وشفافة ومسؤولة لأنه حيثما ينتشر الفساد يسعى أربابه لإبقائه مخفياً عن أعين الناس وكما يقول المثل العربي في الظلام تتشابه الألوان [1]".

أوجه الفساد

يتخذ الفساد مجموعة من المحددات والمؤشرات وبدونها لا يمكن تحديد الفعل انه فاسد أو نعته بالفساد، وتنحصر هذه المحددات بالاتي.

أولاً - تحويل الموارد والإيرادات وهذا الوجه يتمثل عندما تتلقى الدولة معظم إيراداتها من مصدر واحد، ويسمى الاقتصاد الريعي كالنفط مثلا ففي غياب آليات الرقابة - وهذا ما هو حاصل- التلاعب بعوائد النفط التي تقدر بالمليارات ولا تسجل في خزينة الدولة وتكون خارج إطار الموازنة المؤسسي وخاصة في الدول التي ليس لديها برلمان يحاسبها أو تسمح للإعلام أن يراقب سلوكها السياسي والاقتصادي .

ثانياً - سرقة موجودات الدولة ويعني هذا المحدد حينما تتمكن النخب الحاكمة من تحويل موجودات الدولة إلى آياد خاصة وعلى سبيل المثال بيع أراضي الدولة إذا كانت ثمينة وأسعارها عالية بسبب موقعها أو بسبب ما تحتويه من موجودات معدنية أو ثروة مائية أو ما يجري للعالم العربي اليوم من بيع موجودات القطاع العام بدعاوى الخصخصة.

ثالثاً - الرشوة وهي الأموال التي يتلقاها المسؤولون الرسميون مقابل خدمات يقدمونها لرجال الأعمال مثل العقود الحكومية والعطاءات والتراخيص والإجازات أو التأثير في المحاكم أو الوظائف، والرشوة غير محددة قد تبدأ من مبلغ تافه وتصل إلى ملايين الدنانير والدولارات .

رابعاً - البقشيش وهو المبلغ الذي يدفع للمسؤولين والهدف منه تسريع إجراءات المعاملة بزمن قياسي يحق الحصول عليه قانونياً مثل الحصول على مخطط أراضي ورخصة سوق أو مراجعة عيادة طبية في أوقات الأزمات .

خامساً - التلاعب بالقوانين وأنظمة السوق أي كسر القوانين الصادرة والتلاعب فيما يسمى نص القانون وروحه أو العمل على تعديل أو تغيير قانون من اجل مصلحة شخص فقط أو أن يقوم مسؤول على علم بإنشاء مشروع في منطقة ما فيقوم بشراء أراضي هذا المشروع له ولأقاربه ولأصدقائه.

سادساً - التهرب من دفع الضرائب وهي أبشع أشكال الفساد يستخدمه الكبار لإفساد الصغار من الموظفين وإقناعهم أن الكبير يحق له الهروب ولا يجد من يقف بوجهه .

سابعاً - المحاباة أي محاولة المسؤول إعفاء أقاربه قدر المستطاع من شروط الخدمة المراد تقديمها كأن يتم تعيين مستشار لا يحمل مؤهلات عالية أو توظيف أشخاص فاقدين الأهلية العلمية بمؤسسات الدولة .

ثامناً - المحسوبية والزبونية أي تقديم خدمات انتقائية لأشخاص محسوبين على المسؤول أو من زبائن وأصدقاء هذا المسؤول كأن يساهم المسؤول بإعطاء تراخيص لإنشاء مؤسسة لشخص ما على حساب الآخرين أو الموافقة على حصول تصريح لأقارب الوزير دون غيرهم مثل تصاريح الحج والعلاج .

تاسعاً المال السياسي أو الفساد الانتخابي أي تبرير وصول نواب إلى البرلمان ويعلمون أن نجاحهم لم يكن بأصوات الناخبين وإنما من خلال شراء الأصوات بالمال وكذلك اختيار القيادات الوسطى والعليا بالدول من خلال المال كأن يتم تعيين أمين عام وزارة أو وزير أو نائب بالمال السياسي وهذا بحد ذاته أبشع أشكال المال السياسي والنفوذ السياسي [٢].

أسباب الفساد

إن انتشار أسباب الفساد تكون حيثما يكون الحكم ضعيفاً والبرلمان أضعف والقضاء مغمض العيون والمجتمع المدني والإعلام والصحافة مفقوءة العيون ، ويمكن إجمال ابرز العوامل التي تساهم في أسباب استشراء ظاهرة الفساد على النحو التالي :

أولاً - عوامل سياسية : وتكثر عندما تضعف الآليات الديمقراطية ، وتغيب آليات المساءلة والمحاسبة فعندما يضعف دور مؤسسات الدولة الرقابية وعلى رأسها البرلمان فان رموز الفساد يستغلون هذا الباب ويدخلون على الطريق المعبد أصلاً لطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية ، ويلاحظ أن وظيفة الرقابة في البرلمانات العربية أصبحت مهمشة ولا تشكل أهمية بالنسبة لدور البرلمانات ، والاهم من ذلك عندما تصبح قرارات الدولة في أيدي مراكز القوى ، وأصحاب الصالونات السياسية والاقتصادية ولذلك فان فصل الإمارة عن التجارة هو شعار

جميل جداً لوضع حد لمصادرة قرار الدولة وسحب البساط من المتنفذين ولن يتم وقف سطوة هذه الفئة إلا بتحصين وصيانة الحريات العامة وخاصة إطلاق حرية الصحافة وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابية لتكون كلها عيون من اجل حماية الدولة فالحريات الضعيفة لا يمكن أن تقف في وجه الفاسدين بل إن مزيداً من جرعات الحرية يعني تجفيف مؤقت لمنابع الفساد وأوكاره ومستنقعاته وهذا لن يتأتى إلا بالشفافية الكاملة الغير ناقصة والتي لا تقبل القسمة، ولذلك عندما تنتهك الشفافية فان الضبابية والظلامية ستكون بمثابة البوابة الشرعية التي يدخل منها الفاسدون .

ثانياً - عوامل بيروقراطية: كلما اتسعت سيطرة العوامل البيرقراطية تقل الشفافية ويسيطر على الدولة فئة قليلة ويسمح لهم بالتلاعب بأموال الدولة ومقدراتها وبالعكس فكلما اتسعت الشفافية قلت البيروقراطية وهي من مفرزات النظام الأبوي وخطورتها تكمن عندما تنتشر هذه الثقافة من المجتمع إلى الدولة .

ثالثاً- عوامل قانونية: وهي غياب القوانين المناهضة للفساد أو ضعف هذه القوانين أو عدم تطبيق القانون الأعلى والتي غالباً ما تستهدف الضعفاء من المجتمع بينما الشخصيات المتنفذة لا تطالهم لان القانون فصل من اجلهم.

ومن ناحية أخرى فكلما كان القضاء نزيهاً ومستقلاً بمعنى الكامل أمكن ضبط جيوب الفساد والعمل على محاربته، فمحاربة الفساد من طرف القضاء يستدعي توفر عنصرين :

أولهما: تشريع صارم وثانيهما قاضٍ نزيه ولا يمكن فصل بعضهما عن بعض وكذلك جهاز امني نظيف وقوي محصن من الداخل لا يهمه شخصية المشتبه به في ارتكاب الفساد سواء أكان متنفذاً أم غير ذلك فمثلاً في قضايا مخالفات السير عندما يتم تحرير مخالفة لشخص ذي نفوذ يجب أن يكون قرار رجل الأمن صارماً لا أن يخاف من سطوة الكبار ويقوم بتحرير مخالفات الصغار .

رابعاً: عوامل اقتصادية كل تفكير المفسدين والفاسدين بالحصول على المال بأي ثمن سواء أكان بوسائل مشروعة أو غير مشروعة المهم أن تزداد الثروة

سواء أكانت على حساب الوطن والأمة أم على حساب الفقراء والجياع المهم أن يكنز المال ويزيد من حجم ترسانته النقدية ، ويلجأ إلى هذا الأسلوب معظم النخب المتنفذة في الدولة فكرسي الحكم غير دائم فيجب أن يتم استغلاله كما أن الفقر والعوز من أسباب الفساد وهي غير مبررة بالمطلق، أحياناً تسهل الدولة على الفساد من خلال التشريعات الصارمة على المجتمع بان يلجأ المواطن إلى التقاسم في المخالفة مع المسؤول كأن يعطي مبلغاً من المال لتخفيض نسبة المخالفة أو عدم المخالفة بالمطلق مقابل المال .

وظيفة الإعلام الرقابية كسلطة في محاربة الفساد

تنحصر وظيفة الإعلام في محاربة الفساد من خلال العمل على كشف جيوب الفساد ومكامنه وأدواته ورجاله ومؤسساته وتنتهي هذه المسؤولية بمجرد التأثير والإثبات بالدليل القطعي، والإعلام بطبيعته الخاصة قد يتمكن من إقناع المجتمع بوجود الفساد من خلال انتشار رائحة الفساد والتي تزكم الأنوف، والحصول على وثائق رسمية تثبت تورط المتورطين بقضايا الفساد وخاصة إذا كان الإعلام سلطة مستقلة بالكامل ولا يوجد أوصياء عليه ويسمح للإعلام أن يدخل المؤسسات من أبوابها الشرعية وتحت بند تفعيل الشفافية .

لمصلحة من إفساد الإعلام ؟

تشير الدراسات أن عملية عزل الإعلام أولاً هي خطة منهجية تمهيداً لإلغاء الإعلام ودوره الرقابي وتحويله ثانياً إلى شاهد زور أو شاهد " ما شفش حاجة " تمهيداً لسحقه أو قتل الشاهد الفاعل، وان مناخ هذه الصورة يتأتى دائماً عندما تغيب شمس الحريات وتنتشر ثقافة الاستبداد والقمع، وفي هذا المجال يطالعنا المفكر عبد الرحمن الكواكبي قائلاً :" أن الاستبداد يضطر الناس إلى استباحة الكذب والتحايل والخداع والنفاق والتذلل وإماتة النفس ونبذ الجد وترك العمل [٢]

وأبشع أشكال الفساد هو إفساد الحقيقة وهذه مهمة اضطلع بها الإعلام المزيف والإعلام المنحرف والإعلام المنغمس في ملذات السلطة والذي تم إخضاعه تمهيداً لتوظيفه في التغطية على هفوات السلطة والحيلولة دون نشر أخطاء السلطة مهما كبرت وتضخمت مهمة الإعلام هي التعبير الصادق وكشف الأخطاء ليس من اجل تعريتها بل من اجل التصحيح والترميم فالإعلام يؤدي مهمته الإصلاحية أولاً وأخيراً وان مهمته تكمن في الدفاع عن المجتمع الذي خوله هذه المهمة وعندما يتقاعس عن أداء دوره ويتحول إلى شيطان أحول وأعور وأخرس ومفقوء العيون فان الحقيقية ستتعرض إلى أبشع أشكال التزوير والاغتصاب والإفساد ولذلك فان مهمة الإعلام هي مهمة جداً في كشف مواقع الفساد واطلاع الرأي العام إلى أن الظلام مليء بالأخطاء وان الخطأ الذي يرتكب أمام عيون الإعلام ومرآى الكاميرا هو خطأ يمكن إصلاحه، أما إذا تعفن الفساد وتم إخفاؤه عن عيون المجتمع فان نتائجه ستصبح وخيمة على المجتمع ذاته وتصبح ثقافته وأيدلوجيته عصية على التفكيك والحلحلة وهنا تكمن المشكلة وهي أن الفساد ثقافة ولا يفكك ثقافة الفساد الا الثقافة.

كيف يتم إفساد الإعلام

الإعلام في الأصل كما اشرنا سابقاً سلطة مستقلة كباقي سلطات الدولة، ولا يمكن أن يكون الإعلام مستقلاً إلا إذا كان الجو العام للمجتمع يمتاز بالمناخ السياسي النقي والديمقراطي والمبني على الحكم الصالح النابع من وجود مؤسسات ديمقراطية منتخبة تمثل المجتمع تمثيلاً عادلاً عندها يكون الإعلام فاعلاً وحاضراً أما في أجواء القمع والخوف والوصاية والتهديد والاعتقال وسيطرة الدولة البوليسية تحت ستار الأمن فان الإعلام والمجتمع يصبح في إعداد المفقودين وهنا تختل المعادلة ويندس الإعلام الحقيقي بين الصفوف خوفاً من سطوة السلطة الحاكمة التي تريد فعلاً إسكات رسالة الإعلام وإخراس العاملين والمفكرين الذين يدعون إلى مقاومة ثقافة الخوف والهيمنة والسيطرة وفي هذا الصدد يكشف

لنا المفكر الكواكبي " فقد عانينا حتى الآن أقسى المعاناة من انشقاق مجتمعنا إلى أقلية حاكمة، وأكثرية محكومة تباعد بينهما اشد الفواصل النسبية والإقطاعية والمالية، وتعيش الأولى حياة الاستبداد والرغد والترف بينما تعيش الثانية حياة الطاعة والحرمان والبؤس وتتأثر الأولى من السياسة بالاستبداد والأمر بينما الثانية الخضوع والإذعان ... ويضيف الكواكبي قائلاً " أن الاستبداد لو كان رجلاً يحتسب وينتسب لقال أنا الشر، وأبي الظلم، وأمي الإساءة، وأخي الغدر وأختي المسكنة، وعمي الضر، وخالي الذل، وابني الفقر، وابنتي البطالة، وعشيرتي الجهالة [4].

إن إفساد الإعلام يتم بالمحصلة العامة من خلال فرض التشريعات التي تحول دون حضوره ووجوده في الدفاع عن قضايا المجتمع وإخراجه من دائرة الضوء كسلطة فاعلة ومستقلة، والسماح فقط بالإعلام الساجد على حصيرة السلطة فهي التي تكفل للإعلام الكلأ والماء والنار وهي التي تقوم بإطعامه وسقايته وتعليفه وتحشيده حتى يتحول إلى شاهد زور على الأحداث التي تجري سواء بالترهيب كما قلنا سابقاً من خلال التشريع الصارم الذي يكمم الأفواه ويصادر الحريات وتصبح الحرية جسداً بلا روح طعمها مر ومذاقها جاف وخالية من السكر أي حرية " دايت " وإذا فشل هذا الخيار في الضغط على الإعلام فان سياسة التجويع للمؤسسات الصحفية والإعلامية ينطبق عليها نظرية عالم النفس الروسي بافلوف مزيد من الضغط الإعلاني على الصحافة والإعلام يعني أن لعاب الصحافة سيتساقط أمام أقدام السلطة ولذلك يجب أن يتحول الإعلام من أعلام مقاوم ومراقب للسلطة إلى إعلام استجدائي أعلام مأجور برسم البيع في أي وقت.

أما بالنسبة لإفساد الإعلام التلفزيوني فان المال السياسي سكفيل بذلك حيث يتم إعادة هيكلة الإعلام من خلال مزيد من الضغوط على تشويه دوره وحصر وظيفته بالترقية لا أكثر ولا اقل من خلال إغراق البرامج

التلفزيونية بالأفلام الجنسية والصور الفاضحة الساقطة المليئة بمضامين إباحية وكأن المطلوب ليس إفساد الحقيقة وإفساد المجتمع برمته لكي يتمكن دهاقنة السياسة من سحق عقول الناس واحتلالها بوسائل قذرة عفنة .

إن السلطة السياسية العربية عندما تعفنت بفعل فسادها الفاضح وأصبح رحمها مليئاً بالطفيليات القذرة أرادت أن تفسد المجتمع بأكمله بوسائل قذرة وأدوات تهدف إلى غسل دماغ الإنسان، وان انتشار إعلام الجنس وصحافة الجنس والدعارة والإباحية وعلى مرمى المجتمع يعني أن إفساد الإعلام هو متطلب لإفساد عقول الناس، وان ردود الفعل تجاه هذه الممارسات من المجتمع العربي ما زالت في حدودها الدنيا لكن موقف السلطة العربية من الإعلام السياسي والإعلام الثقافي الذي يحصن المجتمع تكون عنيفة وتهدد أصحاب الفضائيات والصحافة الملتزمة بعظائم الأمور والثبور لكن صرخات المجتمع من فضائيات الإباحية والجنس ذهبت أدراج الرياح والسلطة تعتبر هذا النمط الإعلامي بأنه جزء من التعددية الثقافية .

ولذلك تحرك وزراء الإعلام العرب كما يتحرك وزراء الداخلية العرب لعقد اجتماعات متسارعة للسيطرة على البث الفضائي الذي أصبح يهدد كيانات الأنظمة الساقطة والمتسلطة والتي أصبحت عالة على مجتمعاتها وتتشدق بعض الأنظمة والحكومات من إعادة هيكلة البث الفضائي بهدف الحفاظ على قيم المجتمع والحيلولة دون ترك المواطن العربي تحت رحمة بعض الفضائيات والتي ساهمت في نشر ثقافة الإرهاب وساهمت في تفكيك الكيانات العربية وساهمت في سقوط بغداد وقبلها القدس ؟

دور البرلمانات في محاربة الفساد

ينطلق دور البرلمان أصلاً في الرقابة على أعمال الحكومة من خلال مبدأ المساءلة والمحاسبة عما تقوم به من أعمال وخلق الأمل بوجود حكم نزيه وإعطاء مثل يحتذى عما تقوم به من أنشطة شخصية، ويؤدي البرلمانيون مع كل العاملين في الإدارة العامة والمجتمع المدني والإعلام والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية جميعاً أدواراً مهمة في تعزيز الإرادة السياسية لمحاربة الفساد .

الخطوط العريضة لمحاربة الفساد من طرف البرلمان:

تنحصر الخطوط العريضة والسبل المناسبة لمحاربة الفساد بكل أشكاله وتنوعاته للبرلمان من خلال:

أولاً - الإرادة السياسية والتي تعتبر العنصر الرئيسي والحقيقي في محاربة الفساد وتعرف بأنها " النية الجلية لدى الفاعلين لمهاجمة الأسباب المعروفة للفساد .

إن دور الإعلام في محاربة الفساد بشتى أشكاله فهي مهمة كبرى ولذا على المجتمع أن يتحرك فوراً ليس من اجل حماية قطاع الإعلام بل لحماية ذاته من سطوة الحكومات الغير ديمقراطية والغير منتخبة انتخاباً صحيحاً وان شرعية الإعلام لا يحتاج إلى شرعية من الحكومات وإنما شرعية مستقاة من المجتمع الذي يجب أن يتحرر أولاً ثم نطالب البرلمان والإعلام بان يقود عملية تحرير الإرادة السياسية وبالتالي تحرير الأرض والإنسان وإخراجه من براثن الفساد والمفسدين .

إن محاربة ثقافة الفساد تبدأ من تفكيك الثقافة الحمامة والثقافة السالبة والثقافة الساجدة والثقافة التي لا حول لها ولا قوة إلا التسبيح والتهليل للحاكم وعندها نبدأ بإعادة صياغة ثقافة ثورية تؤمن بالديمقراطية للمجتمع كله بلا استثناء سواء اكان مجتمعاً تربوياً أو اجتماعياً أو اقتصادياً أو أسياسياً .

إن إفساد الإعلام هو خطة استراتيجية منهجية تقوم بها السلطات الحاكمة وبخضوع البرلمان أو البرلمانات المزورة أصلاً والتي أصبحت عبئاً على المجتمع ذاته وان وظيفتها انحصرت في النوم في أحضان السلطات لا هم لها إلا المصالح التافهة والفاسدة .

ومن هنا فان طبيعة الفساد هي بمنزلة يمكن ان تلتقي فيها مشاكل أخرى لتقويض الإرادة السياسية والمهم هنا فالفساد لن يتسع دوره ولن يكون مجدياً إلا عندما تكون الإرادة السياسية مهترئة وضعيفة .

إن الإرادة السياسية تنطوي على الإقرار بان وجود نظام سليم لإدارة الشؤون العامة ضرورة من اجل المصلحة الوطنية، وكذلك فان وقوف الإرادة السياسية في وجه الفساد شرطاً لازماً للاستراتيجية المتعددة الجوانب التي تكون فاعلة وبخلافه تتهاوى ديمومة استراتيجية محاربة الفساد المتعددة الجوانب حين تكون الإرادة السياسية ضعيفة.

من دون ارادة سياسة تظل مهاجمة أنصار محاربة الفساد للنظام دائماً مهاجمة من الخارج إذ يعتمدون على نداءات عاجزة عن خلق الدعم المستدام واللازم لمحاربة الفساد .

كيف يتمكن البرلمان من محاربة الفساد أو متى يبدأ النواب بمحاربة الفساد ؟

يبدأ **أولاً** دور النواب من اللحظة التي قرروا فيها خوض الانتخابات النيابية وتحقيق النجاح الفعلي في هذه الانتخابات وثانياً لا بد من وجود نظام انتخابي معاصر من اجل انتخاب برلمان حر ونزيه وثالثاً ابتعاد الحملات الانتخابية عن عمليات التبرع والدعم ورابعاً القوانين الانتخابية عليها أن تكفل عدم تضارب المصالح والحفاظ على الشفافية خلال العملية الانتخابية وخامساً اتخاذ تدابير تقضي بمنع الترشيح للانتخابات إلا لأولئك البعيدين عن الفساد .

كل ما ذكرناه سابقاً يقع في دائرة التمني والأحلام والمثل ومن هنا فان البرلمانات لا يمكن أن تحارب الفساد ما لم تنظف نفسها من الداخل والأيام أثبتت

سطوة المال السياسي في الحملات الانتخابية وشراء الأصوات والذمم والضمائر فالفساد دخل البرلمان قبل أن يدخله النواب وتشير الدراسات إلى أن ابرز رموز الفساد هم أقطاب البرلمانات وهم في الأصل رجال اقتصاد وإدارة ومال يمارسون دورهم أمام الرأي العام بأنهم جاءوا لمحاربة الفساد وتسمع صراخهم ليلاً ونهاراً بمحاربة الفساد بكل أشكاله ، وهنا تقع المصيبة الكبرى التي قللت من هيبة البرلمانات والبرلمانيين وأضعفت قدرتها أمام الرأي العام وان البرلمان هو المحيط الواطي الذي يدوس من خلاله الفاسدين على شوارب الدولة .

والبرلمانيون في الأصل يجب أن يحملوا صفات النزاهة والنظافة لكي يتهيأوا لمحاربة الفساد وملاحقته والسبب في ذلك أن مبدأ الحصانة البرلمانية أعطى النواب دوراً كبيراً في التشمير عن السواعد وعدم النظر إلى الوراء خاصة وان الحصانة تمنح البرلماني أن يقول ما يشاء تحت القبة ومن هنا فقد علق احد البرلمانيين على مبدأ الحصانة بأنها تحصين للبرلماني الفاسد وهي وسيلة حماية من الوقوع في أفخاخ القضاء .

ثانياً- التمثيل: وتعني أن عمل البرلمانيين يجب أن ينصب في مصلحة الناخبين وهي ليست من أشكال الفساد فالكثير من النفوذ الشخصي للنائب يأتي من دوره وقدرته على القيام بمهماته التمثيلية أمام دائرته الانتخابية وبنجاح ولكن متى يتم خرق هذا المبدأ حين يدفع البرلمانيون الوزراء أو أي مسؤول حكومي إلى خرق القانون من اجل ناخبيهم أو الصمت على أخطاء الحكومة حينما تقوم بتعيين عدد من الموظفين .

إن دور البرلمانيين محدد في معظم الدساتير وهو الرقابة والتشريع وان عملية تقديم الخدمات الضرورية هي ليست من مهمة النائب بل هي من مهام الحكومة والأخيرة تلجأ إلى الإغراءات لإضعاف دور البرلمانيين ولذا على البرلمانيين أن يعملوا مع كل الأطراف لمحاربة الفساد كالأحزاب السياسية والصحافة ومؤسسات المجتمع المدني والقوى الدينية والعشائرية ولذلك لا بد من تكوين جبهة لمحاربة الفساد .

ثالثاً- توفير المساءلة: عرفت المساءلة بأنها الشرط المسبق لمنع استعمال السلطة والتأكيد أن السلطة موجهة صوب تحقيق الأهداف الوطنية والتي يجب أن تحظى بقبول واسع بأعلى درجات ممكنة من الفاعلية والاستقامة والحكمة .

وحينما تكون البرلمانات نشطة وفاعلة تدعوا إلى المساءلة وان وجود حكومة منفتحة ومستعدة للمساءلة أمر أساسي نظراً لان الفساد يزدهر في الظلام والسرية، ولذلك لا بد من تطوير طاقات البرلمانات بما في ذلك الوصول إلى المعلومات الحكومية والموازنة الحقيقية والحسابات العامة دونما عائق للمساءلة .

رابعاً- الوسائل البرلمانية: وهي من الوسائل الناجعة التي تحد من ظاهرة الفساد والمنبثقة من مبدأ المساءلة وعلى النحو التالي :

١- ينطلق النائب بمحاربة الفساد من دور الناخب الذي منحه صوته لمحاربة الفساد وهذا لن يكون إلا في النظم الديمقراطية وكذلك المجتمعات الديمقراطية .

٢- حيث تبدأ الخطوة الأولى بمساءلة الحكومة واتخاذ موقف منح الثقة أو حجبها وإذا نجحت الثانية تكون الحكومة قد سقطت إلى الأبد .

إن الديمقراطية بأركانها المعروفة والمتمثلة بصحافة حرة وقضاء نزيه وبرلمان قوي منتخب تلك الثالوث القادر على محاربة الفساد .

لا يمكن للبرلمان أن يواجه الفساد إلا إذا امتلك ذاته وسيادته وان سيادته يجب أن لا يتم اختراقها وان قراراته لا يمكن طعنها بالمطلق وان إرادته السياسية لا تكسر عندها تنتصر إرادة أنصار محاربة الفساد على الفساد والمفسدين والفاسدين ولذلك فان أداوت المساءلة بعد ذلك تكون سهلة فمثلاً عمل ديوان المحاسبة يقدم تقريره السنوي أو الدوري للبرلمان والنواب من خلال عمل اللجان ويستمعون إلى انجازات الحكومة والنائب يستطيع أن يحصل على المعلومات من خلال الأسئلة التي يوجهها كذلك فان تحالف النائب مع المجتمع المدني والصحافة والأحزاب وجماعات الضغط كل ذلك يشكل بيئة ضاغطة لإعلان الحرب على الفساد .

خامساً - التخطيط للعمل البرلماني: إن التخطيط البرلماني لمحاربة الفساد أمر ضروري لان العشوائية ستؤدي حتما إلى الفشل وينبثق التخطيط لمحاربة الفساد من خلال :

١- القيام بدراسة الملف المراد دراسته بدقة وعدم إصدار أحكام آي مرحلة من خلال الدراسة المعمقة لحالات الفساد وأسبابه ونتائجه .

٢- تحديد الجهات النافذة التي يحتمل أن تكون لها اهتمامات وتأثير في الحملة ضد الفساد.

٣ بناء شبكات من الحلفاء داخل وخارج البرلمان .

٤- تحديد الغايات والأهداف .

٥- تقويم الموارد المتوفرة من الوقت والناس والمال [٤].

سادساً - بنود العمل البرلماني: تنبثق من خلال مايلي :

١- الإطار التشريعي.

٢- الإطار الرقابي للمال العام.

٣- إطار الإشراف.

٤ الإطار التمثيلي.

وفي ضوء ما تقدم فان البرلمان مطالب قبل الشروع في محاربة الفساد من خلال مايلي :

أولاً : إصلاح القوانين الانتخابية من اجل خفض كمية الفساد في الانتخابات والعمل على تقليص عدد النواب الفاسدين .

ثانياً: على الحريصين في محاربة الفساد أن يكونوا القدوة في النزاهة البرلمانية.

ثالثاً: على البرلمانيين العمل الجاد بإقناع زعمائهم وأنصارهم بضرورة الإصلاح والتغيير وان يتحالفوا مع بقية الأحزاب والصحافة والنقابات والمجتمع المدني

رابعاً: العمل على توعية الناس حول أعمال الحكومة وتحدي قراراتها ما أمكن.

خامساً: تشكيل جبهة وطنية مكونة من الأحزاب والإعلام والعشائر والمجتمع المدني والقوى السياسية والدينية وغيرها للوقوف صفاً قوياً لمحاربة الفساد.

سادساً: تفعيل دور البرلمانيين في المزيد من المساءلة والمحاسبة.

سابعاً: المشاركة الحقيقية في مشروع قانون الموازنة وان لا يعرض هذا المشروع للتصويت إلا بعد إرهاق الحكومة .

ثامناً: يجب أن تكون شعارات النواب في ضبط الإنفاق متوائمة مع أفعالهم على الأرض [٦].

ثقافة الفساد

بعد أن استعرضنا في الصفحات الماضية دور كل من الإعلام والبرلمان في محاربة الفساد وفي هذه الصفحات ستناقش ثقافة الفساد وأثرها على الإعلام والبرلمان .

أكدنا في الصفحات السابقة أن تراجع سلطة البرلمان إلى الخطوط الخلفية مهد المجال أمام الحكومات لكي تفرض هيمنتها على المجتمع ودخل الأخير دائرة الانكفاء والتراجع وبذلك يمكننا القول أن المجتمع برمته دخل دائرة الخطف من قبل السلطة وهذا الموقف يمكنه سحبه على الإعلام والبرلمان والقضاء ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات والجمعيات والصحافة واتحادات الطلبة ونقابات العمال وهذا الخطف الذي تم من قبل تغول السلطة التنفيذية على باقي سلطات ومؤسسات الدولة وما ينجم عنها من ولادة قيم سلبية تزكم الأنوف.

وفي هذا الصدد يطالعنا المفكر عبد الرحمن الكواكبي في كتابة طبائع الاستبداد والذي رسم من خلاله تغول ثقافة الخوف والاستبداد في الثقافة العربية والإسلامية وما نتج عنهما من خوف الثقافة أو ثقافة الخوف أو عقل الخوف أو خوف العقل ويقول إن الاستبداد يضطر الناس إلى استباحة الكذب والحيل والخداع والنفاق والتذلل، والى مراغمة الحس وإماتة النفس ونبذ الجد وترك العمل [٧]

هذا المشهد الذي رسمه لنا الكواكبي ينسحب الآن على كل أركان الدول العربية من محيطها إلى خليجها وهذه الصورة تسكن كل مساحات الصحافة العربية والكتاب العربي والمدرسة العربية والجامعة العربية والأسرة العربية والعشيرة العربية والحكومة العربية والبرلمان العربي المزعوم والزعامات العربية ، وافضاء الأحزاب العربية .

أي أن الخوف يسكن كل مساحات النظام العربي والشارع العربي معاً ، فالكل خائف ومرعوب ، ومن هنا فان القيم العربية التي ينبثق منها هذا المشهد الكئيب التراجيدي الكريلائي تنصب على مايلي :

أولاً : تراجع منظومة قيم الحرية.

ثانياً : عشعشة ثقافة الخنوع والاستسلام واليأس والانكفاء.

ثالثاً : انكفاء الحرية وتقدم القهر والقسر.

رابعاً : انحسار المفهوم الشامل للديمقراطية واحلال الخوف والكذب والرياء والدجل والنفاق تقرباً وتزلفاً من أنيابها والخشية من سياطها أو هما معاً.

إن الفساد ما كان يوماً من الأيام إلا لصيقاً وشريكاً استراتيجياً للقمع والاستبداد فالأخير هو المسؤول الأول عن الفساد ومن هنا فلا بد من دراسة قوانين الاستبداد وعلى رأي الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو لا بد وان نبحث في اركولوجيا الاستبداد لنتعرف على حفرياته لنصل الى آخر قرامي ومكامن عقل الخوف وثقافة الخوف أم خوف العقل وخوف الثقافة ، لكن المهيمنين في ملفات الفساد اعتبروا أن معرفة أسباب الفساد والاستبداد تهيئ الطريق لمعرفة مقدماته ولذلك فان تفكيك العلاقة ما بين الاستبداد والفساد تعتبر مهمة عسيرة ويجب أن نبدأ بهذه الخطوة حتى نتمكن من فك الرأس المدبر والأفعى التي تخطط لقاطرة الفساد ومن هنا فان شمس الحرية عندما تغيب يظهر الفساد من مكمنه ، إن أفعى الفساد والاستبداد تحتاج إلى عملية تفكيك أو تقطيع كامل وبدون ذلك ستبقى هذه الأفعى تمارس كل أشكال التشويه السياسي والثقافي والاجتماعي بحقنا جميعاً .

إن الفساد واستشراءه لا يدخل في باب المؤامرة بل يعتبر عقلية منحرفة ومنهجاً منحرفاً يقودان إلى بناء منحرف يوفر الفرصة لانتشار العطب والخلل، والأخطر من ذلك حين يصيب الفساد والنقد ويخلو الميدان لأفاعي الاستبداد والفساد وعقارب الخنوع وصراصير الذل، ومن هنا فإن الخطر الذي نتحدث عنه هو تحول أدوات التنوير كالثقافة والإعلام إلى أدوات لتبرير هيمنة السلطة والدفاع عن انحرافاتها وكأنها حققت انتصارات مجيدة للأمة .

الفساد ليس جديداً على العالم المتحضر بل هو قديم قدم الإنسان قبل مجيء آدم، والقرآن الكريم يصور هذا المشهد على النحو التالي :﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾[٩].

إن الفساد كان سبباً للاستبداد والعنف وسفك الدماء والقتل كما أشارت إليه الآية السابقة بل إن الفساد يعتبر المسؤول الأول عن كل ما يجري اليوم من تحديات ومخاطر جدية ترافق مسار الهيمنة والسيطرة والفساد والانفساد هما تزوير للواقع سواء أكان ذلك منهجاً بطريقة مقصودة أم منظماً أم عارضاً أم هامشياً وتحت وطأة ظروف طارئة، إن الفساد تدمير منظم وإنهاك قصدي وتعطيل لفعل التطور، ولا يمكن أن ندرك حجم المخاطرة إلا عندما نتوقف عند مساحته الشاسعة التي أضحت تغطي كل مناحي الحياة الراهنة، وفي المقدمة إفساد الثقافة والمثقفين وتزوير الإعلام والحقيقة [١٠].

وإذا كانت الثقافة هي المحتوى والغاية وهي أروع ما أنتجه العقل الإنساني عبر التاريخ، والتي أكدت حق الحياة الكريمة للإنسان والمجتمعات معاً، فإن الفساد هو الآفة الشرهة التي تسعى إلى إلغاء كل المكاسب التي أثمرتها قرون من المعاناة والتضحية للارتقاء بالبشرية من عصور التخلف إلى زمن التنوير، بينما كانت العنصرية تشكل محور إلغاء حق البشرية في الحرية والتكافؤ فإن إفساد الثقافة يهدف إلى تكريس محور إلغاء حق البشر من عصور التخلف إلى زمن التنوير،

وكما كانت العنصرية تشكل عبودية الجهل وتغلق منافذ التطور والمعرفة الحقة، بل إن عملية انحراف النشاط الإنساني الفكري وفي مقدمته العمل الثقافي في لجة الصراعات العنصرية والتوسعات الاستعمارية قد أدت إلى مصادرة حق الثقافة الإنسانية في تحقيق كينونتها العالمية المتجاوزة كل ما هو تسلطي وعنفي [11]

ثقافة الفساد إلى أين ؟

أكدنا فيما مضى أن الاستبداد هو النقيض للحرية وان الفساد هو الاستثناء والأصل في ذلك العدالة والحرية والطهر والقيم الإنسانية الرفيعة لا للهيمنة والظلم والقتل وسفك الدماء .

واخطر ما في الفساد هو التعايش السلمي معه او التطبيع مع أركانه ومناخه ومؤسساته ومن هنا، ونتيجة لذلك فقد أصبح الفاسد يحتل مكاناً متميزاً في المجتمع ويتم إجلاسه في صدور البيوت والدواوين والمؤسسات وأصبح الفاسدون هم عناوين المؤسسات الدستورية والسياسية ورؤساء مجالس الإدارات، وهم الذين يملكون إدارة وسائل المعرفة وبالتالي فهم الذين يجدون في المجتمع وهم رموز الحظوة والسلطة معاً. والفاسد أصبح اسمه مقترناً بثقافة فاسدة فبدلاً من أن نؤشر للفاسد باسمه نقول عنه الفهلوي، الشاطر، أي الذي ينتهز الفرصة الذهبية، وهو كذلك الشخص المحظوظ، وبذلك نؤسس ومن حيث لا ندري لمؤسسة الفساد، ونضع لها أخلاقيات وما على الفاسدين إلا أن يلتزموا بها أي تصبح قوانين الفساد مشروعة أخلاقياً لكي تصبح هذه القوانين تحمي الفاسدين فمثلاً يصبح الفاسد محمياً في المجتمع والأدهى أن واجبنا أن نقوم بتسويق هؤلاء الفاسدين بوسائل الإعلام في إطار قيمي اجتماعي؛ وإشاعة نمط من التراضي الداخلي أو التساهل في خوض غماره تحت مبررات وشعارات مزيفة عديدة أهمها توليد القناعة بان ما دام كل شيء فاسداً فلا ضرار من أن نمارس الفساد بحدود معينة وهذه الحدود تتسع طولاً وعرضاً وتتحول مثل تناول المخدرات التي قد تبدأ بالتجربة وتنتهي بالإدمان، وعند هذه النقطة تنهار كل أشكال المقاومة والممانعة الداخلية، وهي محددات

القيم الخاصة والمعززة بالقيم الروحية والأعراف العامة التي تؤسس عند ذلك اطر الفساد ورواده وبالتالي يتحول الفساد إلى برنامج في حياة المجتمع والأفراد، وتبدو صياغة الفساد بأنه عملية متصلة تجد لها في كل ظل قائم بيئة من العفونة تشجعها على الإنبات والانتشار مثل بعض الأعشاب والفطريات، وبتعبير آخر فان ثقافة الفساد ستجد لها راعياً وداعماً من قبل ممولين وأصحاب مصالح وغايات ومنافع [١٢].

وستتحول تلك الثقافة بفعل كل مكوناتها الفاسدة المعبرة عن سلبياتها في الحياة إلى نسق متصل من الأفكار السلبية التي تقف أمام حرية الإنسان وإبداعه، وتكبل العقل وتعيق دورته، وترعى قيم النكوص والردة، وستقود حتماً إلى غرس الكراهية وإشاعة العدوانية والتمييز العنصري، وتمجيد القوة وأوهام التفوق العرقي ومبررات القمع، وإلغاء الحريات وهي كما يصفها د. برهان غليون التعبير الأكبر عن انحلال العقل والعقلانية وانعدام الثقافة وضياع الأفكار [١٣]

صور الفساد في التراث :

نقل إلينا صاحب كتاب ألف ليلة وليلة هذه الصورة التي تعبر عن ثقافة الخوف وثقافة الخنوع وبالتالي تؤطر لثقافة الفساد .

قالت : بلغني أيها الملك السعيد أن الجني قال للجنية :فإن وجدت كلامي صحيحاً فاتركيني أروح إلى حال سبيلي واكتبي لي بخطك في هذه الساعة أني عتيقك حتى لا يعارضني أحد من أرهاط الجن الطيارة العلوية والسفلية .... قالت له ميمونه: ما الذي رأيته في هذه الليلة يا دهنش ؟

فاخبرني ولا تكذب علي، وتريد بكذبك أن تفلت من يدي، وان لم يكن كلامك صحيحاً نتفت ريشك بيدي، ومزقت جلدك، وكسرت عظمك .... فقال لها العفريت دهنش بن شمهوريش :ان لم يكن كلامي صحيحاً فافعلي ما شئت يا سيدتي، وأدرك شهرزاد الصباح فسكتت عن الكلام المباح [١].

يضعنا ويمتعنا د. صباح ياسين في قراءته لهذا النص قائلاً :وهكذا في هذا النص المقتبس من ألف ليلة وليلة "فان الصباح يدرك شهرزاد وتسكت عن روايتها

المثيرة في الموقف الذي تحشد فيه الدراما لحظة المفاجآت والانبهار وبكل ما يحمله مضمون الرواية من روح الغدر وغيره من الكذب والتزوير، وبعد ذلك من فساد المتآمرين وإفساد الحاشية وتحويل مساءلة الفساد إلى عمل منظم مدعم وممول فإن مساحة البث البرامجي في المحطات التلفزيونية الفضائية العربية على سبيل المثال يزداد عددها يوماً بعد يوم ويكتشف عن حجم الاختراق والتراجع عن الثوابت. ومن ذلك غياب الإنتاج المحلي الرصين، وغالبية البرامج مستوردة ومعدة من قبل شركات إنتاج أجنبية، والتي تكون أكثر إغراء من حيث الصفة الفنية من اجل شرائها وبثها في الوقت الذي لا يعرف فيه المتلقي العربي الشيء الكثير من الإنتاج البرامجي العربي أما سبب عدم وجوده بالأساس لان القنوات العربية تفضل في حالة المنافسة البرامج الأجنبية .

ولذلك ليس غريباً أن نعرف ونتلقى المعلومات عن ثقافة البربر عبر برامج معدة من قبل شركة اسبانية ونرى فنون العمارة في بناء مدينة حضرموت من قبل منتج ألماني، ويأتي استسهال بث برامج أجنبية جاهزة، وفي إطار الثقافة بشكل عام ليشكل تحدياً للإنتاج المحلي في الوقت الذي يحمل فيه الإنتاج الأجنبي الغث والسمين من البرامج وفي الغالب يكون السم أكثر من العسل وهذا الجانب يسهل آليات الفساد بشكل مزدوج فهي في الوقت الذي تحول دون بناء معرفة صحيحة تخدم القضايا العربية والوطنية والقومية فأنها تؤسس لسيادة معرفة خارجية وفي الغالب تكون لتلك الرسالة أهدافها وكيانها غير عناوينها البراقة وما تدعيه من معرفة وحقائق [١٥]

مراتع الفساد لإفساد الثقافة العربية

انبثقت عملية إفساد الثقافة العربية من خلال إشاعة المذهب البرجماتي الانتهازي المصلحي، وجعلته نداً ونقيضاً للمنهج العقلاني، والهدف هو نسف الموقف المبدئي القيمي في الإنسان وإلغاء مقاييس المقارنة ما بين الخير والشر، وهنا تبدأ

ثقافة الهيمنة كما يقول المفكر الايطالي انطونيوس غرامشي والمتمثلة بسيادة التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي لغرض تبرير الغزو وإلغاء الآخر .

إن كيان إفساد الثقافة العربية لا تتحدد في إشاعة موجة الانبهار بثقافة الغرب وقيمه أو في الترويج للثقافة الرخيصة كالأغاني الهابطة والأفلام الإباحية، وامتهان الجسد وتمجيد القوة الخارقة الأمريكية بل الدعوة إلى استخدام اللهجات العامية في اللغة والتخاطب تحت ذريعة كسر حاجز اللغة والخلاص من قيود النحو والصرف والبلاغة القديمة أو إلى تثوير اللغة واستخدام الحروف اللاتينية، وترافق ذلك مع إشاعة مصطلح شرق المتوسط أو الشرق الأوسط والإقليمية كمطلب تجزيئي وكمطلب لشرط أهلية الانتساب إلى العالم الجديد واستحقاقه مع الكثير من البدع التي تدعو إلى تأسيس أدب إقليمي يعبر عن بيئات عربية، وليس بيئة عربية واحدة، كذلك العمل على تحقيق الانفصال الفكري والثقافي عن الموروث العربي والإسلامي وسلب التراث العربي أعظم مزاياه وهو كونه إرثاً موحداً ومتواصلاً وحضارياً .

أما أرقام الفساد الخارقة فإنها تذهل الفكر وتصهر العقل فأرقام البنك الدولي تؤكد أن ما يزيد عن ٨٠ مليار دولار في السنة هو حجم المبالغ المشبوهة التي تكون إطاراً لصفقات الفساد، أما قيمة الأضرار المادية الناجمة عن آثار تلك المليارات وسلوك الفاسدين فتبلغ أرقام فلكية والذين يدفعون نحو الفساد في نهاية العملية هم بالبداهة وفي معظم الأحوال الشعوب الفقيرة [١٦]

والكارثة إذا عرفنا أن جزءاً كبيراً من هذه الأموال يخصص لمشاريع ثقافية مشبوهة تهدف إلى شراء ذمم المثقفين المعروضين للبيع أو إنشاء مؤسسات ومراكز لتنظيم عمليات تحويل الفساد وشراء الذمم أو إصدار كتب ودوريات تخدم أغراضاً معروفة .

ومن هنا فان القيم الرئيسة للرأسمالية المتوحشة والتي تسعى إلى السيطرة والهيمنة تبدأ من تعظيم الربحية والتوسع المتواصل بالأسلوب، وعولمة الاستثمار والدورات المالية باتجاه تحقيق التراكم النقدي ولهذا فان توثق الحلف بين قوة المال وطموحه من جهة وقوة الإعلام وتأثيره وسعة انتشاره من جهة أخرى، ولذلك برزت الحاجة إلى تكريس حاصل الثقافة وفاعليتها على الاستثمارات الواسعة وهي تظهر بشكل جلي في حجم الأموال المستثمرة.

إن التحالف ما بين المال والإعلام أدى إلى إعادة تدوير الإنتاج الكمي والنوعي لوسائل التأثير في السياسة والى إنشاء إمبراطوريات إعلامية ثقافية معبرة عن التحالفات السياسية الإعلامية، ولعل ابرز هذه المجموعات الكبيرة مؤسسة "تايم ورنر" التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوي ٢٥ مليار دولار، وتملك أكثر من عشرة آلاف دار عرض سينمائي في أنحاء الولايات المتحدة واكبر شبكة كيبل تلفزيونية مدفوعة في العالم إضافة إلى القنوات التالية: T.N.T,CNN,H.B.O.

ويلاحظ أن التحالف ما بين الإعلام والمال وصل ذروته في ايطاليا حيث توافق مافيات المال والإعلام في صناعة كرسي لرئاسة الوزراء تستند قوائمه إلى تأثيرات المصالح المستمرة ما بين الرأسمالية والدعاية لها والمصالح الداخلية والإقليمية المعبرة عن تلك المصالح وليست ايطاليا فحسب فهناك في أمريكا اللاتينية وأوروبا وجنوب شرق آسيا تحمل نماذج عديدة متنوعة عن إدراك تحالف المال والإعلام والثقافة في صناعة الأفكار وضمان السيادة الإعلامية، وبالتالي في فساد وإفساد دور الثقافة وتحويلها من أداة ايجابية في حياة الإنسان إلى وسيلة ثقافية للسيطرة عليه، ومصادرة حريته وفرض قيم أخرى على قناعاته وسلوكه وتحويل مؤسسات الثقافة إلى مدفعية تساند الهجوم السياسي الوحشي لقصف العقول وصهر الثقافات للشعوب الأخرى، وفرض مبدأ الاستسلام والخنوع على الآخرين بسلاح العولمة بحسب مواصفات الليبرالية الجديد.

أداء وسائل الإعلام العربي في إشاعة ثقافة الفساد والإفساد :

إن المتتبع لقراءة المشهد الصحفي العربي يلمح إلى وجود اتجاهين من الصحافة وسبق أن تطرقنا لاتجاهات الصحافة العربية بشكل عام لكن هذه الاتجاهات تنحصر فيما يلي:

١- صحافة وطنية ظهرت أبان حركة التحرر العربي وتحرير الأرض والإنسان من الاحتلال الأجنبي وتحقيق الاستقلال الوطني .

٢- موقف الصحافة من قضايا الاستقلال والبناء والتنمية وممارسة النقد والتقويم لأداء الحكومة وعلى المستوى الثقافي والاجتماعي والتصدي للفساد بأشكاله المتنوعة .

وقد انقسمت الصحافة والإعلام في العالم العربي على نفسها وتنازلت عن دورها من موقع أن تكون سلطة بحد ذاتها إلى موقع الركوع والاستسلام بان تعمل الصحافة في خدمة السلطات والحاكم، وان تكون صحافة تابعة لا مستقلة ولها سلطة، وانبرى من الإعلام العربي من وقف على قدميه ليحاول مقاومة السلطات ومواجهة كل أشكال التغيب الوطني وأطلقنا عليها صحافة مقاومة السلطة وحجم هذه الصحافة قليل وأثرها ضعيف بسبب الهجمة الشرسة من السلطة السياسية والبرلمان على حرية الصحافة وكذلك الضغط على هذا النوع من الصحف من خلال الإعلان والذي تحول إلى سيف مسلط على رقبة الصحافة وعلى رقاب كل أشكال الإعلام .

الإعلام المسيء للحرية

لقد تورط الإعلام العربي كما تورطت البرلمانات العربية في تحالفها مع السلطة التنفيذية، والعمل معاً في ممارسة أبشع أشكال الفساد، واهم هذه الأشكال هو الدفاع المميت عن الأنظمة السياسية الحاكمة وأجهزتها الفاسدة والتي تمارس يومياً أبشع أشكال الاستبداد والفساد بحق الشعوب العربية وذلك

من خلال إعطاء القدسية على شرعية هذه الأنظمة، وتناست الصحافة الساقطة والتافهة إنها أعطت الشرعية لأنظمة هي في الأصل لقيطة وغير مشروعة بالمطلق، ووصل الأمر بصحافة السلطة أن سكتت وصمتت على عمليات التزوير بحق المرشحين للانتخابات النيابية، والأدهى أن الصحافة العربية فيما عدد من الدول العربية التي أجريت فيها الانتخابات وصفت هذه الانتخابات بأنها حرة ونزيهة وشفافة، كما إننا يجب أن لا ننسى أن الصحافة العربية تحالفت مع الحكومات العربية وتآمرت على الشارع العربي فهي جزء من صفقات الفساد الاقتصادي وذلك من خلال تحالفها البغيض مع رموز الفساد ودهاقنه الرشوة، ومن هنا فان الرأي العام الذي يتلقى معلومات من الصحافة الفاسدة فان ثقافته ومعلوماته ستكون افسد من تلك الصحافة والثقافة السياسية السائدة ووصل الحد بالخطاب الإعلامي العربي إلى حد الخطاب الدعائي الذي لا يهتف إلا للحاكم وان هذا النمط لا نستطيع ان نسميه إعلاماً بل هو علاقات عامة ترتدي عباءات الإعلام فقط.

وفي نفس الوقت تلجم الصحافة المقاومة والإعلام المقاوم للسلطة السياسية وكأنه إعلام متآمر على الوطن وخارج على أجندة الوطن ويوهم هذا الإعلام بمسميات تكفيرية قاسية بل ويصل الحد إلى قطع أرزاق العاملين بهذا الإعلام وإذا لجأوا للعمل في إعلام السلطة يمنعون من العمل. إن سيطرة تجار الفساد على الإعلان هو بمثابة أبشع إشكال الفساد، وخاصة إذا علمنا أن تراسنات الإعلان الضخمة ما هي في حقيقتها إلا عمليات مشبوهة لغسل الأموال القذرة وأن مردود هذه الأموال القذرة يستخدم في تشويه الإعلام المقاوم وتشويه سمعته وتبرير أدوات سحقه وإذلاله، وبالتالي فان مافيات الفساد وكل اذرعه السياسية والنيابية والإعلامية والاقتصادية تعشعش في وسط الحياة السياسية وتمسك بيدها بكل خيوط اللعبة وتمارس دورها في السيطرة على السلطة وقمع كل معارضة لها.

ومن اخطر نتائج إخضاع وسائل الإعلام لسلطة سياسية وغير ديمقراطية او لمركز مالي مؤثر عدم حيادية تلك الوسائل وبالتالي تطرقها في التعبئة السلبية والكراهية وشحن الرأي العام لاتخاذ مواقف على غير أسس حقيقة (١٧).

وبذلك يتحول فساد الوسيلة الإعلامية إلى فساد وإفساد المجتمع ولعل أسوأ ما يواجهه الرأي العام هو سيطرة مطلقة على مصادر الإعلام تلغي الرأي العام وتقف بينه الرأي والرأي الآخر وتقطع الطريق أمام اكتمال دائرة التداول والمشاركة في صناعة القرار ويبقى هناك مصدر واحد متسلط وغير قابل للنقاش والرد يلعب في ساحة مفتوحة لتشكيل المواقف واقتناعات، وبالتالي حماية ورعاية الفساد بكل أشكاله .

قد يسأل سائل هل غياب الديمقراطية أو فرض الرقابة الصارمة على الإعلام هما العاملان الوحيدان اللذان يصنعان وسائل الإعلام في موقف المساند للفساد أو المتستر عليه .

إن غياب المنظمات والهيئات الشعبية المعنية برصد أداء الإعلام وتقييمه أو حماية حقوق المواطن وحقه في الحصول على المعلومات والإخبار والتنازل عن حق الرد تحت ذريعة الظروف الطارئة والاستثنائية والتي غالباً ما تفرض قوانين الطوارئ لمواجهة ارتفاع أصوات الرأي العام المطالب بالإصلاح والتغيير السياسي والإعلامي والديمقراطي وخاصة قوانين الانتخاب .

ومن هنا فإن المشهد الإعلامي أصبح كارثياً ومأساوياً فأصبحت مسؤولية وسائل الإعلام تعمل في خدمة السلطة والدفاع عنها، وكأن السلطة بحاجة من يدافع عنها فهي تمتلك إعلام حكومي مدجج بكل الإمكانيات من إذاعة وتلفزيون ووكالة إنباء وأصوات صحفية وتلفزيونية مشتراة وصحف تعمل ليلاً ونهاراً في خدمة الحكومة ومع ذلك تتحول الصحافة العربية إلى بوق

للدفاع عن الحكومة والدفاع عن أبواق الفساد ورموزه، والشعب المسكين والحزين يئن ويرزح تحت نيران وجمر الفقر، الأصل أن يكون سيف الإعلام مسلطاً على انحرافات السلطة وكشف مكامن الفساد وفضحها، ولذلك ازداد حجم الفساد وأعداد الفاسدين والمفسدين وتناسل بعقود زواج كاثوليكية فانتهى دور الصحافة المقدس وانسحق تحت إطارات السلطة وكل مواثيق الشرف الصحفي ذهبت أدراج الرياح لأن هذه المواثيق جاءت لحماية السلطة نفسها من التراشق الإعلامي الذي تتعرض له يومياً من الإعلام المقاوم، إن مراكز هيئات الإعلام ونقابات الصحافيين ومجالس الإعلام ما هي إلا هيئات هدفها ضبط مسار العمل الصحفي حتى يتكيف مع مناخ السلطة السياسية الفاسدة أو أن يتحول الإعلام المقاوم إلى إعلام يبرر فساد هذه السلطة وهيمنتها على المجتمع، والأخطر من ذلك سقوط وسائل الإعلام تحت ضغط التحالف ما بين التكتيك السياسي والمصالح المالية ليتحول الإعلام بأسره إلى سوق مضاربة سياسية وقيمة على حساب الدور المبدئي والوطني وعلى حساب مواثيق المصداقية والحيادية والمقدرة على ممارسة النقد وملاحقة الخلل.[١٨]

جنود الإعلام الفاسد

برزت على سطح المشهد الإعلامي حفنة من الإعلاميين والصافيين المرتبطين بالسلطة السياسية الحاكمة وأجهزتها الأمنية، وكذلك المرتبطين بمراكز القوى وطبقات المال السياسي أطلق عليها بمليشيات الإعلام أو كتاب التدخل السريع ليس لخدمة الشعب والمجتمع وإنما لمزيد من ممارسة الضغوط على الشعب لكي يخنع ويلتزم الصمت وبالتالي الخنوع والركوع والسجود.

إن العلاقة ما بين تلك المليشات وبين مراكز القوى ومجموعات الفساد والحكومات المتسلطة علاقة قوية جداً ويطلعنا الكاتب علي الوردي على اسم جديد لهذه الشريحة أطلق عليها اسم النهابون وهي فئة قائمة بذاتها في كل زمان ومكان وهم أرباب الفساد الذي يتكرر في صوره المختلفة بعضهم يعمل تحت ضوء الشمس والآخر في الظلام حتى من دون ضوء القمر، ومن هنا يجتمعون في مصطلح واحد وهو أرباب النهيبة أو ما يسمى في التاريخ الأمريكي قراصنة المواقف [١٩].

ولا يخفى على أحد طبيعة العلاقة ما بين هؤلاء النهابين والفاسدين فالممارسة طويلة للفساد من قبل الأنظمة الحاكمة وحواشيها والعلاقة محصورة في حماية مصالح القائمين على نهب المال العام، والدفاع عن أوضاع الفاسدين تستدعي بناء مصفوفة وترسانة مانعة وحاجزة لتطفل أي فاسد، ولم يعد مناسباً الاكتفاء برشوة أجهزة الإعلام للسكوت والتغاضي على الفاسدين والنهب الذي يقومون به بل أصبح للفساد مراكز ومؤسسات إعلامية وثقافية وسياسية وأصبحت تلك المؤسسات تمتلك مليشيات مسلحة بقوة وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمكتوبة ولم يعد هؤلاء النهابون يخشون تعرضهم للمساءلة والنقد أو المتابعة بل عادوا يستخدمون إمكانيات إعلامية كبيرة للجم المعارضين لهم والعمل على ابتزازهم وتخويفهم أو تخوينهم وفضحهم، كذلك قدرتهم الفائقة على تبييض سمعة هؤلاء الفاسدين لدى الرأي العام وإظهارهم بأنهم رسل المحبة والشهامة والرجولة.

إن قصص الفساد التي تزخر بها الصفقات الداخلية بين شركات الإعلام ومؤسسات الفساد أصبحت مكشوفة للعيان، ولذلك أسقطت مؤسسات الفساد قيمة وقدسية الإعلام ودوره الحقيقي المناط به مراقبة السلطة السياسية وكشف عورتها أمام الرأي العام.

وان هذا الدور انتزع انتزاعاً وخاصة الدور التربوي والإرشادي للإعلام والأدهى انه تم إفساد أذواق المشاهدين والمستمعين للاغاني الفاضحة والموسيقى الصاخبة، وتحول الإعلام إلى سوق للأندية الليلية وأوكار الفاسدين وتجار الجنس والرقيق والجواري بل إننا أصبحنا نتمتع من مشاهدة إعلام الرقص والخلاعة والتعري وأصبح الفساد القيمي والوطني مبرمجاً؛ وله القدرة الفائقة على أن يملك منافذ كثيرة يباشر منها تدميره للعلاقة ما بين المواطن العربي وقضايا أمته ومستقبلها .

هوامش الفصل الثالث

١- دليل البرلمان العربي لضبط الفساد ص ٣٧- ٣٨.

٢- مرجع سابق ص ٣٨- ٤٦.

٣- الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، مركز دراسات الوحدة العربية، محمد عمارة، ص ٤٩٩.

٤- علم السياسة ،د. حسن صعب ،دار العلم للملايين للبحوث طبعة ثالثة ١٩٧٠ ص ٢٥- ٣٦.

٥- مرجع سابع ص ٧٢- ٨٥ .

٦- مرجع سابع ص ٨٥- ٨٩ .

٧- مرجع سابع ٤٩٩.

٨- عوامل الفساد وآثاره في الثقافة ،د. صباح ياسين، ورقة عمل قدمت إلى الفساد والحكم الصالح.

٩- القرآن الكريم، سورة البقرة.

١٠- الإعلام والنسق القيمي وهيمنة القوة ،د. صباح ياسين ص٥٤ .

١١- مرجع سابع ص ٥٤.

١٢- مرجع سابع ص ٥٧- ٥٨.

١٣- مجتمع النخبة، د. ص٢٨٥.

١٤- ألف ليلة وليلة ج ٢ ،ص٧١.

١٥- مرجع سابع ص ٦١- ٦٢ .

١٦- قادة العالم الجدد والعولمة النهابون المرتزقة ، ترجمة محمد زكريا إسماعيل، ص ١١٥.

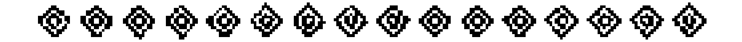
١٧- مرجع سابع ص ٦٨- ٧٠ .

١٨- مرجع سابع ص ٧١- ٧٢ .

١٩- تاريخ العراق الاجتماعي / د. علي الوردي ،ج ٢ ص ١٩٩ .

الفصل الرابع

معايير نظرة الإعلام للبرلمان



تختلف صورة البرلمان في وسائل الإعلام من وسيلة إلى أخرى ومن صحيفة إلى صحيفة، أي أنه منطق هوية الصحيفة أو الوسيلة وخبرة المحرر البرلماني لأن هناك فرقاً ما بين المحرر البرلماني المهني والمحرر البرلماني السياسي والأخير يمتلك حساً سياسياً من خلال اطلاعه وارتباطه بالأنشطة السياسية والحزبية أو بمعنى انه منتم عقائدياً لأحد الأحزاب السياسية المتمثلة داخل البرلمان وقبل أن نتحدث عن اتجاهات البرلمان لا بد وان نتحدث عن اتجاهات الصحافة لكي نعرف اتجاهات كل من البرلمان والصحافة .

اتجاهات الصحافة

يشير الاتجاه إلى حالة استعداد عقلي محايد يبنى على التجربة ولهذه الحالة تأثير ديناميكي أو توجيهي على استجابة الفرد للأمور والظروف المتصلة بهذه الحالة، والاتجاه عرفه الباحث " روكيش " هو تنظيم للمعتقدات يتسم نسبياً بالاستمرار عن شيء أو ظرف ما يهيئ هذا التنظيم الفرد للاستجابة بطريقة معينة [1]

بعد أن عرفنا الاتجاه فإننا سنقوم بتقسيم اتجاهات الصحافة إلى ما يلي :

أولاً : الصحف المحافظة أو الملتزمة : وهي الصحف الناطقة باسم الحزب أو الجماعة أو الدين أو المذهب حيث تدعو بشكل مباشر أو غير مباشر إلى عقيدة أو فكرة معينة وتتسم مواردها الإعلامية بسمتها الخاصة وتدافع عن أفكارها .

ثانياً: الصحف المستقلة: وهي التي لا تنتمي إلى حزب أو جماعة بل ترى في نقل الحقيقة كما هي ومن جميع مصادرها هدفاً أساسياً بالإضافة إلى أهداف ثانوية تتعلق بإشباع رغبات القارئ والاستجابة إلى رغباته المشروعة والترفيه عنه أو مده بالثقافة .

ثالثاً: الصحف الرسمية: وهي التي تشرف عليها الدولة لتشرح سياستها ومواقفها في شتى الميادين ولتخدم مصالح إدارتها [٢].

ومع ذلك فلقد صنفت الصحف من حيث الاتجاه الإيديولوجي إلى صنفين من منطلق أن العالم الآن إما أن يلجأ إلى الأنموذج الليبرالي أو الاشتراكي /الشيوعي والأخير إنهار من حيث الدور بعد سقوط الاتحاد السوفياتي والعالم الآن إما أن يطبق الخيار الليبرالي أو الخيار السلطوي الشمولي ومعظم الصحف العربية تنتهج الاتجاه السلطوي الشمولي.

أولاً – الاتجاه السلطوي: لقد ظهر هذا الاتجاه منذ أقدم العصور وفي نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في أوروبا ويعتبر من أقدم النظم الصحفية في العالم من الناحية التاريخية وقد ظل هذا النظام مسيطراً على الصحافة في غرب اوروبا طوال قرنين كاملين أي منذ ظهور الصحافة في نهاية القرن السادس عشر وحتى قيام الثورة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر [٣]

ولا يمكن فهم طبيعة النظام السلطوي للصحافة دون التعرف على طبيعة النظام السياسي الذي كان قائماً في ذلك الوقت، وقد عرفت أوروبا الغربية في هذه الفترة لونا من الحكم كان مزيجاً من الحكم الاستبدادي والحكم المطلق حيث الأول لا يخضع الحاكم فرداً كان أو جماعة للقوانين الوضعية ولا يعرف لسلطانه حداً فهو يستعمل سلطته كما يريد وكيف يريد وإرادته هي القانون [٤] .

وفي الثانية تكون السلطة كلها مركزة في شخص واحد أو هيئة واحدة بدون أن يكون بجانب هذا الشخص أو هذه الهيئة سلطة أخرى تشترك معه أو معها في الحكم ولكن هذا الشخص أو الهيئة التي تنحصر فيها السلطة تحكم بواسطة

قوانين تخضع لها ، وبذلك يختلف الحكم الاستبدادي عن المطلق إذ إن الاستبدادي لا يخضع للقوانين في حين الحكم المطلق له قوانين يلتزم بها [4].

هذا وقد كانت معظم الملكيات التي قامت في أوروبا الغربية طوال القرن السابع عشر والثامن عشر موزعة ما بين الحكم الاستبدادي والحكم المطلق ومستندة في ذلك على بقايا الفكر الإقطاعي وفلسفات العصور الوسطى حيث سادت فكرة الحق الإلهي للملوك [1].

ومن هنا فإن البناء النظري للنظم الصحافية السلطوية جاء على أساس جعل الصحافة في خدمة السلطة الحاكمة سواء أكانت تقوم على الحكم المطلق أو الحكم الاستبدادي ويمكن إيجاز المبادئ الأساسية لهذا النظام .

١- إن الصحافة ملتزمة بتأييد كل ما يصدر عن الحكومة أو ما يتعلق بها وهي مطالبة بالدفاع عن سياسات الحكم وباختصار هي مطالبة بالدعاية للنظام الحاكم.

٢- إن السماح لأي فرد بالعمل بالصحافة إنما هي منحة من الحاكم وامتياز يختص به من يشاء ويذل من يشاء من رعيته وهذا الامتياز الممنوح للفرد يترتب عليه الالتزام بتأييد النظام الحاكم وسياسته ، فإذا ما اخل الفرد بهذا الالتزام سحب منه هذا الامتياز فلا يعود له حق العمل بالصحافة .

٣ - ليس ضرورياً أن تقتصر ملكية الصحافة على الحكام أو الحكومة فقد يسمح للأفراد بملكية الصحافة التي يصدرونها ولكن يظل قيام هذه الصحف واستمرارها رهناً برغبة السلطة .

وفي مقابل سماح الحاكم للأفراد بتملك الصحف فانه اوجد للسلطة الحاكمة حقوقاً أخرى ليوازن بها هذا الحق مثل إلزام الفرد بضرورة الحصول على ترخيص حكومي بإصدار الصحيفة مثل حق الحكومة في وضع القوانين التي تعاقب الصحف على خروجها على القانون مثل حق الحكومة في فرض الضرائب على الصحافة للحد من نفوذها .

٤- إن درجة الحرية المسموح بها للصحف يجب أن تكون مناسبة للحالة السياسية التي توجد بالمجتمع الذي تصدر به الصحف أما تقدير هذه الدرجة من الحريات الصحفية فهي متروكة للسلطة الحاكمة.

رغم أن النظام السلطوي لم يعد يتمتع بأي قدر من الاحترام عند شعوب الأرض إلا إننا يمكن أن نجد نماذج له بصورة معدلة في الوقت الحاضر في دول العالم الثالث آسيا وإفريقيا وأوروبا الغربية مثل اسبانيا وايطاليا وألمانيا النازية والبرتغال تطبق هذا النموذج [٧].

مميزات النظم الصحافية السلطوية:

أولاً: ملكية الصحافة: أي السماح للأفراد بملك الصحف إلى جانب الحكومة أي الأخذ بالنظام المختلط.

ثانياً : طرق اصدار الصحف: أي اشتراط الحصول على ترخيص من الحكومة .

ثالثاً: التأمين المالي: دفع تأمين مالي مقابل اصدار الصحيفة.

رابعاً: حق ممارسة العمل الصحافي: أي الحصول على ترخيص من السلطة للعمل بالصحافة .

خامساً: الجزاءات والعقوبات الصحفية مثل منح السلطات الادارية حق توقيع الجزاءات والعقوبات على الصحف .

سادساً: تعطيل وإلغاء الصحف: أي منح السلطات الادارية حق تعطيل الصحف او إلغاءها .

سابعاً: الرقابة على الصحافة: للسلطة الحق في فرض الرقابة على الصحف.

ثامناً: حق نقد رئيس الدولة: لا يسمح للصحف بنقد رئيس الدولة.

تاسعاً: حق نقد النظام الحاكم: لا يسمح للصحف بنقد نظام الحكم [٨].

ثانياً - النظام الصحفي الليبرالي التاسع عشر:

يسجل التاريخ أن بذور الانطلاقة الأولى للنظام الصحفي الليبرالي في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وبداية القرن العشرين وخاصة بعد استقلال الولايات المتحدة ،والذي تناول حرية الصحافة وأكد عليها وكذلك مبادئ وحقوق الإنسان والذي أعلنته الثورة الفرنسية وخاصة مبدأ حرية الصحافة .

والنظام الليبرالي للصحافة يرتبط بالليبرالية نفسها كفلسفة وأسلوب حياة ويقصد بها الإشارة إلى التطور الفكري الذي حدث في القرن السابع عشر والثامن عشر في بلدان غرب أوروبا حيث وضعت الطبقة البرجوازية أسس حقها الكامل في إدارة الدولة بعد أن أزاحت من طريقها كل المعوقات التي كانت تقف في وجه الفرد حيث حل مبدأ سيادة الشعب محل الحق الإلهي للملوك [9].

الليبرالية من وجهة نظر روادها تهدف إلى تقليل القيود التي تضعها الدولة على الفرد إلى أقصى حد وحصر دور السلطة في ثلاث أهداف فقط :

١- تحقيق أمن الفرد وسلامته وخيره العام ويقول ابرز دعاة الليبرالية في هذا الجانب جون استيوارت ميل يجب أن يكون للفرد السيادة المطلقة على نفسه وعلى جسده وعلى عقله .

وعلى ضوء كلام ميل فان المبرر لوجود السلطة في المجتمع الليبرالي هو منع الضرر على الفرد فالليبرالية ترفض أي مبرر لتدخل الدولة في شؤون الأفراد حتى لو ادعت انها تريد بذلك تحقيق مصلحة لهم .

ومن هنا فان إيمان الفلسفة أو المذهب الليبرالي بحرية الفرد هو الذي دفعها في المجال السياسي إلى الدعوة للانتخاب العام بأن يكون البرلمان مسئولا أمام الناخبين لذلك فقد ناصرت الليبرالية النظم البرلمانية وانتصرت للحريات المدنية وحرية الكلام والخطابة وحرية الإبداع [10].

إن النظام الليبرالي في الصحافة شأنه شأن الفلسفة الليبرالية يدين لأفكار وفلسفات العديد من المفكرين والكتاب مثل جان جاك روسو وجون ملتون وغيرها .

مرتكزات النظام الصحفي الليبرالي:

أولاً: حق الفرد في أن يعرف وهو حق طبيعي كالماء والهواء ولكي يمارس الفرد هذا الحق الطبيعي لا بد للصحافة أن تتمتع بحريتها الكاملة دون قيود تأتي من الخارج .

ثانياً: أن حق الفرد في أن يعرف لا يكفي ولا معنى له إذا لم يكن لهذا الفرد الحق في أن يختار ما يريد أن يعرفه وهذا الحق في الاختيار لا يتحقق إلا إذا أتيح لكل فرد أن يعبر عما يريد بالطريقة التي يراها سواء أكان ذلك مؤيداً للسلطة السياسية القائمة أو معارضاً لها .

فحرية الصحافة لا تتماهى مع احتكار هيئة معينة أو فرد بعينه حق تعريف القراء بالحقائق فتعدد مصادر التعريف بتعدد اتجاهات الصحف هو الذي يتيح للفرد الاطلاع على كل الأفكار والاتجاهات وبالتالي يتيح له حق الاختيار بين هذه الأفكار والاتجاهات ذلك أن احتكار المعرفة في صحيفة معينة أو وسيلة معينة أو في دعوة وسائل صحفية وإعلامية ذات اتجاه واحد يؤدي بالضرورة إلى تحريف الحقائق وتشويهها وتلوينها في حين أن تعدد مصادر المعرفة بتعدد الصحف ذات الاتجاهات المتباينة كفيل بالكشف عن تحريف أو تشويه الحقائق [١١].

ثالثاً: من حق أي فرد أن يصدر ما يشاء من الصحف ما دام قادراً على ذلك ودونما ربط هذا الحق بتصريح من السلطة الحاكمة .

رابعاً: أن حق الفرد أو الجماعة في التعبير عن رأيه عن طريق إصدار الصحف أو الكتابة فيها لا يمكن أن يتحقق إذا فرض أي لون من ألوان الرقابة سواء أكان سابقاً على النشر أو لاحقاً له وان أي تجاوز تقع فيه الصحيفة أو الصحف هو من شأن القضاء .

من جهة أخرى فقد نجم من رحم النظرية الليبرالية نظرية جديدة تسمى المسؤولية الاجتماعية للصحافة وهذه النظرية ترفض الفردية المطلقة في القرن التاسع عشر وأضافت مبدأين جديدين للصحافة هما :

أولاً- ضرورة وجود التزام ذاتي من جانب الصحافة بمجموعة من المواثيق الأخلاقية التي تستهدف إقامة توازن بين حرية الفرد وبين مصالح المجتمع أي أن الحرية المسئولة تعني إخضاع الصحافة لرقابة الرأي العام عن طريق مواثيق الشرف الصحفية .

ويسجل لهذه النظرية والتي خرج من رحمها ما يسمى بمجالس الصحافة في كثير من دول أوروبا ثم انتقلت إلى معظم دول العالم وهي تنقسم إلى نوعين:

أولاً: مجالس ذات تمثيل مشترك من أصحاب الصحف والصحفيين "ألمانيا ، اليابان، اتحاد جنوب إفريقيا ، النمسا ، الدنمارك، ايطاليا، تايوان، سويسرا ".

ثانياً: مجالس ممثلة من أصحاب الصحف والصحفيين والجمهور وتنتمي إلى هذا النوع من الصحف "انجلترا، هولندا ،فلسطين المحتلة، فنلندا، السويد، كندا، نيوزلندا، أمريكا، البرتغال، استراليا، مصر، الأردن "[١٢]

ثالثاً: أن للصحافة وظيفة اجتماعية هي تقديم البيانات عن الأحداث الجارية بصرف النظر عن نوعية التأثير عن الأحداث الجارية وبصرف النظر عن نوعية التأثير الذي قد تحدثه هذه البيانات على القراء ومن ناحية أخرى لا يجب حجب المعلومات عن القراء بحجة حمايتهم من الأفكار المعارضة للسلطة القائمة في المجتمع الذي تصدر فيه الصحيفة ومن ناحية أخرى لا يجب حجب المعلومات بحجة أنها تثير انتباه القراء واهتماماتهم. هذا الواقع العملي اضعف من سيطرة السلطة السياسية في تحديد نوعية المعلومات التي تقدم للقراء كما أن هذا الدور ساهم في القضاء على الصحف الصفراء والتي انتشرت في كثير من الدول .

مميزات النظام الصحفي الليبرالي:

١- يحق للفرد إصدار الصحف.

٢- إصدار الصحف غير مشروط بترخيص أو إخطار.

٣- لا يشترط دفع تأمين مسبق قبل الإصدار وما بعده.

٤- للمواطنين الحق في ممارسة العمل الصحفي بغير شروط.

٥- القضاء وحده الذي يحكم بين المجتمع والصحافة.

٦- لا يحق لأي سلطة أو جهة تعطيل وإلغاء الصحف أو إغلاقها حتى القضاء لا يملك هذا الحق.

٧- يمنع منعاً باتاً الرقابة على الصحف.

٨- يسمح للصحافة بانتقاد رئيس الدولة.

٩- يسمح للصحافة بانتقاد نظام الحكم [١٢].

صورة البرلمان في الإعلام

تختلف نظرة الإعلام إلى البرلمان من صحيفة لأخرى ومن صحفي وإعلامي إلى آخر وهناك مجموعة من المقاييس التي تحدد طبيعة هذه العلاقة.

أولاً: طبيعة وهوية الصحيفة واتجاهها.

ثانياً: طبيعة وخبرة المحرر البرلماني لان هناك فرقاً ما بين المحرر البرلماني المهني والمحرر البرلماني السياسي والأخير يملك حساً سياسياً أو لديه صلة بالنشاط السياسي أو الحزبي أو منتمياً عقائدياً لأحد الأحزاب غير المتمثلة داخل البرلمان .

فالفئة الأولى من المحررين أو المخبرين البرلمانيين والتي تنتمي للصحف القومية تنظر إلى البرلمان كمؤسسة موازية للسلطة التنفيذية وتركز على المتابعة وعلى أقوال وتصريحات وزراء الحكومة.

وإعطاءها الاهتمام الكبير في النشر وإبراز تلك الأقوال والتصريحات بل وصور رئيس الوزراء والوزراء وممثلي الحكومة، لها أولوية أكثر من صور النواب وتهميش دور ونشاط نواب البرلمان بصفة عامة ونواب المعارضة بصفة خاصة.

كما وتبرز تلك الفئة أيضاً سلبيات الممارسة البرلمانية من خلال الأحداث التي تقع من الشخصيات الهامشية داخل البرلمان وتجنب الإشارة إلى السلبيات التي تقع من الشخصيات السياسية الرئيسية ورموز أو أقطاب البرلمان، ويأتي ذلك لوجود إحساس وشعور مسبق بأن رؤساء التحرير والمسئولين عن النشر بالصحف اليومية لن ينشروا أي انتقادات أو سلبيات للشخصيات البرلمانية الرئيسية باعتبار تلك الشخصيات البرلمانية الرئيسية مكملة للسلطة التنفيذية وبسبب عوامل تاريخية وإرث صحفي قديم ما زال موجوداً حتى الآن [14].

الفئة الثانية وهم محررو الصحف المعارضة فإن نظراتهم للبرلمان ترتبط إلى حد كبير بنظرة أحزابهم وصحفهم، وبصفة عامة فإن نظرة التيار الحزبي الكبير والذي يسيطر على مقاليد داخل البرلمان ويسعى دائماً لإبراز سلبياته وأحياناً يتم تضخيم تلك السلبيات لخدمة أهداف سياسية والابتعاد دائماً عن أبراز إيجابيات تلك الحزب أو الكتلة البرلمانية وإظهار نوابهم أو نواب أحزابهم بمظهر الأبطال والفرسان، كما أن الإعلامي البرلماني الذي كان في السابق يعمل في صحيفة حزبية وانتقل إلى صحيفة يومية مستقلة فإن تأثير تاريخه الحزبي سيؤثر على تغطية نشاطات البرلمان.

والجميع من محرري الصحف ومراسلي محطات التلفزة يتفقون إلى أن نظرة الإعلام البرلماني للبرلمان هي نظرة فردية وليس نظرة مؤسسية فالتعامل مع البرلمان والحكم عليه دائماً يكون من خلال الحكم على النواب في البرلمان والسعي دائماً نحو التعميم.

والبرلمان أيضاً مؤسسة متلقية وليست مؤسسة صاحبة مبادرات نظراً للنصوص الدستورية والقانونية.

فالقول إن البرلمان سيد نفسه وهو عنوان الشرعية أصبح الآن مثار جدل وسخرية، وقد عزز الإعلام البرلماني هذه الصورة حيث انقلب الرأي العام على البرلمان بسبب الهجمة الشرسة التي يقوم بها الإعلام والطخ على البرلمان، حيث السخرية من واقع البرلمان وتحول الرأي العام من داعم للبرلمان إلى مناهض له مما أضعف دور البرلمان في حياته وإصدار التشريعات التي تعتبر من المهام الرئيسية له [١٥]

وهنا بدأت إشكالية الإعلام مع البرلمان في العمل؟

لا بد أن يتم فتح قناة للتواصل ما بين الإعلام والبرلمان سواء من خلال عقد المؤتمرات الصحفية أو ندوات وورش لتوضيح طبيعة العلاقة ما بينهما أي لا بد من عقد جلسات عصف فكري ما بين رؤساء تحرير الصحف والكتاب والمخبرين البرلمانيين وأقطاب البرلمان والمكتب الدائم ورؤساء الكتل البرلمانية والأحزاب وعدم الاكتفاء بمتابعة حضورالاعلام البرلماني للجلسات البرلمانية.

من الإشكاليات التي تحدث ما بين البرلمان والصحافة أن تقوم الأخيرة بمقاطعة أعمال البرلمان وعدم تغطية نشاطاته، وهذا خطأ كبير قد ترتكبه الصحافة لأن نشاطات البرلمان وجلساته ليست ملكاً للبرلمان بمقدار ما هي ملك للرأي العام ولذلك يجب على الإعلام أن لا يكون رقيباً على الرأي العام.

ولذلك فعلى الصحافة أن تركز في حملاتها الإعلامية والصحافية على نشاط البرلمان ودوره التشريعي والرقابي ويجب المحافظة على استقلاليته من الاختراق الحكومي أو أي سلطة أخرى وعلى البرلمان أن يقنع الرأي العام بأنه يؤدي دوره على أفضل وجه وأنه ليس مؤسسة وظيفتها التصديق على التشريعات بل مساءلة الحكومة ومحاسبتها.

نظرة النواب للإعلام البرلماني:

ليس النواب وحدهم ينظرون نظرة سلبية إلى الإعلام وكذلك المجتمع وبالرغم من أن الإعلام يحتل مركزاً متقدماً لإنجاح العمل البرلماني كونه عمل شعبوي وجماهيري ومع ذلك فلا بد من توفر مجموعة من العوامل التي تساعد على إنجاح العمل البرلماني لا بد من توفيرها للإعلام.

أولاً: قاعدة المعلومات والخصائص الشخصية للنائب " السيرة الذاتية".

ثانياً: المناخ السياسي الديمقراطي الذي يحكم أداء المجلس.

ثالثاً: الإعلام البرلماني القوي يجب أن يتمتع بمساحة واسعة من الحرية ويجب أن يتصف بالحياد والموضوعية ويحرص على التدفق المتوازن للمعلومات والاخبار عما يدور داخل المجلس.

المشهد الإعلامي البرلماني

يتطور المشهد الإعلامي البرلماني نزولاً وصعودا وأن أسباب هذا التصاعد والنزول يعود إلى مجموعة من الأسباب أهمها:

أولاً: المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على مستوى العالم وأثر ذلك على المستوى العالمي.

ثانيا: التقدم التكنولوجي المذهل والمستمر وتطبيقاته العملية في عالم الاتصالات.

ثالثاً: النشاط الملحوظ لوكالات الأنباء والشبكات الإخبارية والفضائية في نقل وملاحقة الأحداث على مستوى العالم وتقديم التحليلات والتحقيقات والبرامج الإخبارية وأثر ذلك على الفرد الذي يعيش عصر الفضائيات المفتوحة والأقمار الصناعية والكمبيوتر والإنترنت، كل ذلك يفرض على الإعلام البرلماني ضرورة التقويم المستمر لكل من الإعلام والبرلمان مع الأخذ بالاعتبار أن السبيل لكسب ثقة الجماهير والرأي العام هو المزيد من الصلاحية والموضوعية والشجاعة عند تناول

القضايا المختلفة وإتاحة الفرصة بشكل متكافئ للرأي العام ليعبر عن رأيه من خلال وسائل الإعلام الوطنية وأن المعيار الحقيقي لذلك هو مدى حصول المواطن على حقه في المعرفة او التعبير عن رأيه من خلال وسائل الاتصال المتاحة ومما لا شك فيه أن الإعلام البرلماني يلعب دوراً أساسياً من خلال وظائفه المتعددة في رسم صورة عن البرلمان.

العوامل التي تؤثر في الوسيلة الإعلامية

١- سياسة الوسيلة ذاتها: المخبر أو المحرر البرلماني ينطلق عمله أساساً من إتجاه الصحيفة أو الوسيلة الإعلامية أي أن سياسة الصحيفة هي التي تحدد الإطار العام للصحفي أو الإعلامي.

٢- سياسة رئيس التحرير: على المحرر البرلماني عند كتابة مقالته أو خبره أو تحليله أن يكون على علم ودراية عميقة بخصائص رئيس التحرير للوسيلة التي يعمل بها وتوجهاته وإلا سيضطر رئيس التحرير إلى فلترة ما يكتب ولذا على المحرر البرلماني أن يراعي هذا الجانب جل الاهتمام.

٣- السمة الغالبة على شخصية المحرر البرلماني: من البديهيات أن المحرر البرلماني بحكم معايشته التامة لما يجري في البرلمان وإطلاعه على حيثيات الأمور إلا أن له بعض الاهتمامات والميول التي تجعله يسلط الضوء عليها ويشعر بنشاط تام تجاهها كأن يرتاح لأداء بعض النواب أو بعض الكتل.

٤- المساحة المتاحة للإعلام البرلماني: طبيعة تغطية أعمال مجلس النواب تضع المحرر الإعلامي في حيرة وخاصة أثناء تغطية الجلسات المسائية حتى يتمكن من تجاوز هذه المعضلة، عليه أن ينسق مع رئيس التحرير لحجز مساحة مثالية للشؤون البرلمانية في الصحيفة وبالمقارنة مع الصفحات المخصصة للشؤون الفنية والرياضية والاقتصادية فان الصفحات البرلمانية في وسائل الإعلام قليلة ولا تعبر عن حجم المؤسسة البرلمانية.

٥- النظرة الموضوعية للحكم على الرأي وما تنتهي إليه المناقشات. هذه قضية مهمة جداً لما لها من آثار متعددة حيث تتداخل وتتغير المعايير والأسس التي تمكن من الحكم على رأي معين طبقاً لصاحب الرأي وطبقاً لرأي المحرر البرلماني وطبقاً لمواقف الحكومة أو سياسة الصحيفة.

٦- القبول الجماهيري للوسيلة الإعلامية: كلما كانت الصحيفة متفاعلة مع الرأي العام كلما حققت الصحيفة شعبية أكبر وخاصة التحليلات الناقدة لأداء الحكومة والبرلمان معاً.(١٦)

أما العوامل تتعلق بالنائب وتؤثر على الإعلام البرلماني فهي:

١- الانتماء الحزبي للنائب.

٢- مستوى الأداء.

٣- العلاقة ما بين النائب ووسائل الإعلام.

المرأة في الإعلام والبرلمان

بشكل عام واقع المرأة العربية متردٍ في جميع المجالات سواء السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتشير تقارير المنظمات الدولية والحكومية أن وضع المرأة سيئ للغاية وخاصة السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين وحتى الدول العربية التي قطعت شوطاً كبيراً في تحسين أوضاع المرأة ومساواتها بالرجل لا تنعكس انجازاتها في المضامين الإعلامية الموجهة عن المرأة.(١٧)

وتتباين أحوال المرأة في الدول العربية بشكل حاد فقد أقرت الحقوق السياسية والمدنية للمرأة في بعض الدول العربية منذ عقود طويلة ولكنها لم تساهم في تحسين صورة المرأة وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد حصلت المرأة الكويتية على حقوقها السياسية عام ٢٠٠٥ والأدهى أن المرأة الكويتية تعتبر من النساء المتحررات والمثقفات في منطقة الخليج حيث فشلت في إيصال النساء إلى قبة مجلس الأمة الكويتي الأخير ٢٠٠٨م.

وتتباين أوضاع المرأة العربية من دولة إلى أخرى بالرغم من وجود سيدات تسلمن المواقع المتقدمة في مناحي الحياة كرؤساء مجالس الشركات ورؤساء تحرير الصحف والمجلات وتشير الإحصاءات إلى أن مساهمة المرأة السعودية في الصحف لا تتجاوز ٤٪ من إجمالي ما ينشر في الصحافة السعودية.

واقع أسباب تدني مستوى المرأة العربية

مما لا شك فيه أن الواقع الاجتماعي والثقافي هو المسئول عن تردي مشاركة المرأة العربية، وأن ظروف المرأة تختلف من قطر إلى آخر حيث القيم المسيطرة والتقاليد المعاشة والمقبولة أو المسلم بها في السياق الاجتماعي المعاش، ومن حيث الإقرار بحقوقها أو عدم الإقرار أو الاهتمام، ومن الأمور التي لا جدال فيها أن التطور الاجتماعي والثقافي للمرأة العربية يختلف من دولة لأخرى وأن ما يعد مقبولاً في بعض الدول يعد في بعض الدول العربية مذموماً وما يعتبر خطوة إلى الأمام في دول يعتبر خطوة إلى الخلف في دول أخرى، صحيح أننا لاحظنا في السنوات الأخيرة ميلاً لدى بعض الفتيات للتحلل من الحجاب والجلباب في بعض الأقطار العربية المحافظة ولو نسبياً وإلى محاكاة أغاني الفيديو كليب واستعمال الفتيات لمجموعات المحادثات عبر الإنترنت إلا أن هذه الممارسات لا تعد دليلاً على التحول الاجتماعي والثقافي للمرأة في هذه الأقطار [١٨].

إن التباين في وضع المرأة على مستوى الوطن العربي قد ينسحب على مستوى كل دولة ولكن مع وجود فارق ما بين دولة وأخرى، وأن هذا التباين يلحظ على مستوى النمط الحضري الذي تعيش فيه المرأة خاصة في الأحياء الراقية في المدن ووضعيتها في الأحياء الأخرى، وفي المدن الصغرى والأرياف بل نجد تناقضاً شديداً بين وضعية المرأة في البوادي بين الأقطار العربية.

أما من ناحية مضمون الخطاب الإعلامي الموجه نحو المرأة باعتباره مضموناً واحداً فما زال مضمون الاتصال يركز على إشباع اهتمام الصفوة من النساء من سكان الأحياء الراقية في العواصم والمدن الكبرى والأكثر تعليماً والأعلى في

مستوى المعيشة، واللاتي يملن بحكم التنشئة الاجتماعية والرفاهية إلى محاكاة الصفوة من النساء الغربيات في المأكل والمشرب والملبس، والسلوك ومظاهر الحياة وضمن مضامين اتصالية يغلب عليها طابع التسلية لفئة أكثر من النساء أو القاعدة الأساسية التي تمثل النساء فلا توجد لها أية مضامين اتصالية [١٩].

ويرى هذا الواقع على المستويات القطرية أساساً لكن هناك أوجه تشابه ليس باعثها تشابه وضعية المرأة في الدول العربية أو تشابه التوجهات السياسية العربية تجاه المرأة، ولكن توجهات الدول العربية بمجملها تتقاطع حول نظم الاتصال الوطني من حيث عدم اهتمامها أو عجزها شبه التام في أحوال كثيرة عند إنتاج المضمون الاتصالي المناسب وتقديمه.

إن هناك حالة من عدم أو قلة الاهتمام أو من اللاوعي باحتياجات المرأة الاتصالية أو الاهتمام السطحي الخطابي الإنشائي في بعض المناسبات، و لا يستطيع أحد أن يدعي أن نظم الاتصال في الوطن العربي لديها أو لدى بعضها فلسفات أو إستراتيجيات وطنية خاصة بمضمون الاتصال يستهدف المرأة أو لديها دراسات ميدانية يعتمد عليها أو لديها كوادر متخصصة هذا على الرغم من كثرة التصريحات والاجتماعات واللجان والاحتفالات والحفلات فما أكثر الكلام وما اقل العمل فعلاً نحن أمة تمتاز بشيء واحد إننا ظاهرة صوتية [٢٠].

ومن هنا فان مضامين الاتصال السائدة في وسائل الإعلام العربية هي مضامين تستقطب أصلاً اهتمامات سيدات المجتمع المخملي من سكان الأحياء الراقية في العواصم والمدن العربية، فالسمة الغالبة للإعلام المطبوع من مجلات وصحف نسائية يطغى عليه تغطية ابرز أحداث الموضة وأحدث أنواع أدوات التجميل والعطور وأحدث المأكولات وكيفية إعدادها وموضوعات الديكورات وأشهر النساء البارزات في الفن والأدب والعلوم (والنظافة المنزلية) وأحياناً موضوعات تهم النساء الحوامل والأطفال والرعاية الصحية، نادراً ما تطغى بعض القضايا الاجتماعية علاوة على الموضوعات الطريفة عن المرأة، خذ مثلاً من أنواع هذه الوسائل الإعلامية كمجلة سيدتي في فضائية المرأة العربية.

ومن هنا فان معظم المجلات النسائية العربية تجد أن مضمونها واحد كلياً أو جزئياً عن المجلات الأجنبية أي مستنسخ عنها والأهم من ذلك أن القائم بالصحافة النسائية تكون من سيدات المجتمع المخملي ذوات الاهتمامات المحدودة أصلاً وضعف قدراتهن المهنية.

هذا وقد تناول الباحث عادل صادق في دراسته أحوال الصحافة النسائية من حيث أولويات اهتمامها بالقضايا العامة حيث توصل إلى ما يلي:

١- قضايا المرأة اتسمت بالمعالجات التقريرية وسرد المعلومات أي التوقف عند مستوى المعالجة التجريدية عن طريق استخدام الأشكال الإخبارية بشكل كبير وإن ظهر اتجاه محدد لتقديم تغطية تفسيرية وتحليلية لبعض القضايا والموضوعات.

٢- إن المعالجة لقضايا المرأة ما زالت معالجة كلاسيكية وتحتل المركز الأول ضمن قائمة القضايا الواردة بالتغطية الصحفية والإعلامية بأبواب المرأة في المجلات النسائية مجتمعة في حين احتلت الموضوعات الاجتماعية المرتبة الثانية ثم الموضوعات الاقتصادية المرتبة الثالثة ثم الموضوعات الثقافية في المرتبة الرابعة وأخيراً الموضوعات السياسية في المرتبة الخامسة.

٣- إن الصحف المصرية والعربية ما زالت تعتمد على المندوب الصحفي محررة شؤون المرأة بنسبة كبيرة كمصدر من مصادر المادة الصحفية الخاصة بالمرأة وأرجعت دراسة عادل صادق إلى إن الجمهور النسائي واهتماماته واحتياجاته يقع بعيداً عن قائمة الأولويات الصحفية فضلاً عن انتصار الصحفيات المصريات لأي تصور محدد عن الجمهور النسائي الذي يتوجهن اليه برسائلهن الصحفية [٢١].

فيما تناولت الباحثة نجوى كامل وضعية الصحافة النسائية في مصر وأفردت احتياجات واهتمامات النساء خارج نطاق مجتمع الصفوة وتوصلت إلى ما يلي:

١- أن هذه الاحتياجات هامشية وتكاد تنحصر في توعية النساء في مجال تنظيم الأسرة والرعاية الصحية خاصة الأمومة والطفولة ومحو الأمية مع الاعتراف بقلة الدراسات التي تتناول مضمون الاتصال الموجه للنساء خارج مجتمع الصفوة فان الدراسات المتاحة كما تقول الباحثة بالرغم من قلتها، فهي ليست في المستوى المطلوب وتوصلت الباحثة كذلك إلى أن الأعمال الدرامية التي تعرض من خلال وسائل الإعلام تكون سيئة للغاية وخطيرة على مستقبل المرأة المصرية والمرأة العربية بشكل عام وخاصة عندما يتم توظيف الجنس في الإعلانات والأغاني وخاصة بعد تطور الفيديو كليب فان هذه الأعمال تكرس التحيز الواضح ضد المرأة في سماتها الشخصية والمهنية التي تؤدي الأدوار التي تلعبها داخل المنزل وخارجه.

فيما أشارت دراسات أخرى عن الجانب العنصري حيث أن الدراما المصرية تميل إلى إضفاء الصفات الإيجابية على الرجل مثل الاستقلالية والشجاعة وتحكيم العقل والذكاء والجدية وتحمل المسؤولية والإيجابية وفي المقابل إضفاء الصفات السلبية على المرأة مثل التبعية والسلبية والخضوع والجبن وتحكيم العاطفة والغباء والفوضى واللامبالاة.

أي إن صورة المرأة بشكل عام في الدراما جاءت على أكثر من ذلك فتارة تظهر كراقصة أو عاهرة أو إباحية أو خائنة أو جاسوسة فهذا تصوير عنصري بغيض ويظهر الرجل بانه المقدس الذي لا يأتيه الباطل لا من خلفه ولا من أمامه بينما المرأة هي المسؤولة عن هذا الضياع.

فيما جاءت دراسة أجرتها الباحثة ليلى السيد عن القيم التي تعكسها الإعلانات التلفزيونية في كل من مصر وعمان إلى أن مضامين الدراما التلفزيونية تخصص المهن الرئيسية للرجل كالطب والقضاء وإدارة الأعمال والهندسة والوعظ

والإرشاد المدني، البحث العلمي، الصحافة، الرياضة، الزراعة، العمل الحكومي، العمل السياسي، أما ما يناسب المرأة فهي المهن الثانوية كالتمريض، السكرتاريا، الخدمة المنزلية، التمثيل، الغناء، التعليم.

كما وكشفت الدراسة إلى أن الدراما التلفزيونية تسلط الضوء على قيادة الرجل لسلطة المنزل فالرجل هو المسؤول عن ميزانية المنزل واتخاذ القرارات الرئيسية داخل الأسرة وقرارات الثواب والعقاب للأبناء مقابل ذلك يكون دور المرأة في رعاية الأطفال والقيام بالأعباء الداخلية للمنزل وشراء المستلزمات المنزلية وأداء الواجبات الاجتماعية تجاه الأقارب والأصدقاء وتتساءل الباحثة أليس هذا أحد أشكال العنصرية تجاه المرأة العربية.

أما الباحث عادل الفيومي فقد تناول اتجاهات الدراما التلفزيونية نحو العنف الأسري في مصر حيث كشف النقاب عن أن صورة الفتاة العربية في الفضائيات جاءت على شكل آلة لإثارة الجنس الرخيص وغالباً ما تظهر المرأة في الدراما العربية باعتبارها ضحية ومظلومة أو مغلوب على أمرها أو مقهورة اجتماعيا أو باعتبارها متمردة وعنيفة ومتسلطة ونادراً ما تظهر على شكل فاعلة اجتماعية ورشيدة.

وبالرغم من تدعيم المضامين الدرامية لوضعية المرأة المتدنية مقابل الرجل فإن الدراسات الأكاديمية لم تكشف عن وجود علاقة إيجابية قوية ما بين التعرض لهذه المضامين الدرامية والعنف الأسري الذي يمارسه الرجل مع المرأة.

وما زالت اهتمامات المرأة متواضعة في المجال السياسي كما يقول "الفيومي" إلى حد ما بين تفضيلات الوأد الإعلامية لدى المرأة، وتتواضع إلى حد كبير معرفتها السياسية، ومن هنا فإن عدم تفضيل المرأة الموضوعات السياسية هو المسئول الأول عن تراكم قلة اهتمام المرأة بهذه الموضوعات وتواضع معرفتها السياسية ولا يمكن تحميل المرأة لأنها لا تفضل الثقافة السياسية بشكل عام ومما لا شك فيه فإن المرأة العربية ما زالت مشاركتها السياسية ضعيفة جداً، والسبب هو تراكم الثقافة الإعلامية والمجتمعية على المرأة، وما على الأخيرة فقط إلا أن تذهب إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بصوتها ولا يحق لها أن تنخرط بالعمل السياسي الحزبي هذا إذا ذهبت إلى صناديق الاقتراع وشاركت بالعملية الانتخابية.

وأوضح الباحث الفيومي أن هناك عزوفاً ما بين النساء المصريات وكل العربيات عن الانتساب لعضوية التنظيمات السياسية القائمة خاصة الأحزاب السياسية لأسباب تتعلق

بضعف هذه الأحزاب وعدم إحساس الجماهير بفاعليتها حيث أن المرأة لا تعرف شيئاً عن برامجها أو مبادئها ولأسباب تتعلق بضعف مستوى الوعي السياسي وانتشار الأمية بين النساء ولأسباب تتعلق بالأنساق القيمية والاجتماعية السائدة في المجتمع، والتي تعتقد أنها لا تسمح لها بالمشاركة السياسية والأهم من ذلك كما أظهرت الدراسة أن النساء المصريات يلقين السبب على وسائل الإعلام.

ومن أبرز الفنون الإعلامية التي وظفت المرأة نفسها لتحقيق أهدافها وبرامجها الإعلان (وخاصة الإعلان التلفزيوني)، وقد حدا ببعض الباحثين إلى القول أن الإعلان التلفزيوني تعرض إلى انتقادات حادة بسبب توظيفه لجسد المرأة وتحويلها إلى سلعة يروج لها أكثر مما يتم الترويج عن السلعة التي هي أساس فلسفة الإعلان.

لاحظنا في الصفحات السابقة كيف ساهمت وسائل الإعلام وخاصة التلفزيون في تشويه صورة المرأة إضافة إلى الواقع الثقافي العربي عن المرأة والذي حصر دور المرأة في المجتمع في مجال ضيق للغاية لكن إذا عرفنا أن المرأة تشكل نصف المجتمع العربي ودورها غير فاعل على ضوء هذه النسبة.

ومن هنا فإن ولوج المرأة في الحياة النيابية والبرلمانية هو أبسط حقوقها بالرغم من تدني نسبة وصول النساء إلى المؤسسة التشريعية وغيرها من مؤسسات الدولة، وإن دل ذلك فإنما يدل على أن ثقافة المجتمع من عادات وتقاليد وقيم ما زالت تنظر إلى المرأة نظرة عنصرية من منطلق جنسوي، وهذه الصورة ما زالت تتأصل في المجتمع ولن نتمكن من تفكيك هذه الظاهرة إلا بثورة ثقافية تقودها المرأة أولاً ثم يساندها في ذلك تيار ثقافي من المثقفين والمفكرين في المجتمع العربي وبمساندة من وسائل الإعلام يؤمن إيماناً قاطعاً بحقوق الإنسان العربي وعلى رأسها حق المرأة الطبيعي في ممارسة طقوسها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية.. حتى نتمكن من تغيير ثقافة المجتمع السالب تجاه المرأة، ومن هنا فإن وصول المرأة إلى البرلمان سيمكنها أولاً من مراقبة الحكومة ومتابعة مواجهة العقبات التي تعترض مسيرة الحركة النسائية بشكل عام.

ومن جهة أخرى فإن ولوج المرأة إلى قطاع الإعلام بشكل عام ما زال قاصراً حيث أن نسبة النساء الصحافيات والإعلاميات ما زال محدوداً للغاية والدليل على ذلك فإن الهيئات الإعلامية والصحافية التي ما زالت تنظر للمرأة نظرة متعصبة ونظرة عنصرية بالرغم من

وجود أعداد كبيرة من خريجات الإعلام من السيدات الناشطات في حقل الاتصال والإعلام والسبب كما أشرنا هو سبب ثقافي لأن المجتمع سواء أكان إعلامياً أو اقتصاديا ما زال ينظر إلى المرأة نظرة جنسية فقط أي إن دورها لا يتعدى الفرج او الخدمة العامة في المنزل لا أكثر ولا اقل، ولو ألقينا مقارنة بين الأمم المتحضرة والأمم المتخلفة في مجال المشاركة النسائية في المؤسسات التشريعية فالأرقام هي أكبر دليل على ما نقول حيث إن التمثيل النسائي العالمي في البرلمان ما زال دون الطموح الذي نسعى وتسعى المرأة إلى تحقيقه من خلال اتحاداتها أو منظماتها العالمية والإقليمية والمحلية وعلى سبيل المثال تشير الإحصاءات إلى نسب تمثيل المرأة في البرلمانات ما زالت متدنياً وهذه النسبة مازالت متفاوتة من دولة إلى أخرى ومن نظام سياسي إلى آخر فمثلاً دول شمال أوروبا بلغت نسبة مشاركة المرأة من ٣٧- ٤٠٪ بينما بقية دول العالم لا تتجاوز ١١- ١٥٪ وفي عالمنا العربي تهبط هذه النسبة إلى نسب متدنية ابتداءً من الصفر ولا تصل إلى ١٠٪ فاين حجم المرأة وهي تشكل ٥٠٪ من المجتمع في أي دولة من دول العالم هذا ويعني أن واقع مشاركة المرأة مزر للغاية فهناك ثقافة مجتمعية تحاول أن تسحب جهود تحرير المرأة من الواقع الاجتماعي المكبل بالقيود والحيلولة من منع وصول المرأة وتحقيق مؤشرات مقبولة ويلاحظ أن المجتمعات الغربية من خلال الإحصاءات السابقة قد تفهمت واقع المرأة وساهمت في دفعه إلى الأمام وحرضت المرأة إلى الوصول إلى قمة صناعة القرار والقيادة والنفوذ إضافة إلى ذلك إن هذه المجتمعات الغربية تسعى وتجهد إلى تحقيق أرقام متقدمة وتعتقد الحركة النسائية الغربية يجب أن يتم تحقيق أحلام مجتمع النساء لكن الواقع في العالم الثالث مازال بعيداً عن تحقيق أرقام قريبة من الطموح الذي تسعى إليه المرأة.

إن نضال المرأة يجب أن ينصب على تحقيق مبدأ واحد هو إقناع العقل الذكوري بان الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في مادته ١٩ نص على حق كل إنسان في ممارسة حريته وان يعبر عن رأيه بدون أي خوف أو رهبة في كل سلطات الدولة هو حق وليس منحة بل واجب سواء أكان ذلك في السلطة التنفيذية أو التشريعية ... وبالرغم من الضغوط على المرأة في المجتمعات العربية فقد حققت النساء مشاركة فاعلة في تغطية الأخبار العالمية حيث انخرطت في العمل الإعلامي الميداني وقد أثبتن جدارتهن بكل أمانة واقتدار وأثبتت الأحداث أن دور المرأة الإعلامية لا يقل عن دور الرجل الإعلامي والأمثلة كثيرة فقد سعت

قناة الجزيرة على تقديم إعلاميات بارزات أثبتن وجودهن وجدارتهن بكل أمان واقتدار في الميدان سواء في حرب تموز ٢٠٠٦ أو في تغطية أحداث فلسطين والعراق سواء أكن محررات أو مندوبات أو مراسلات في المواقع الساخنة.

إن الحديث عن وجود تغطية لأحداث مجلس الأمة أو البرلمان من منطلق جنسوي هو حديث ناقص ويخل بالسيادة الإنسانية وهذا الكلام يثير الحزن والسخرية معاً ولكن الظروف الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع هي المسئولة عن هذا الواقع المزري.

وهذا ما دفعني ان اكتب عن هذا الدور الحيوي في الحياة الاجتماعية والسياسية عن المرأة البرلمانية والإعلامية معاً وبمجرد أن نلمح انه لا بد من وجود إعلاميات يقمن بتغطية نشاطات البرلمان يؤشر إلى أن المجتمع ما زال ينظر إلى المرأة نظرة سالبة وكما أسلفنا فان المجتمع العربي بشكل خاص ما زال ينظر إلى المرأة نظرة عنصرية ولذلك فوجود امرأة برلمانية أو صحفية برلمانية يجب أن يكون حافزاً لنا كمعاشر الرجال لأن الألف ميل في التغيير تبدأ بخطوة وأن سيل التغيير سيتحقق إذا تمكنا من إقناع أنفسنا أولا بالتغيير.

وكما أشرنا فان مشاركة المرأة في سلطات الدولة ما زال متدنياً وغير مقبول بالإطلاق حيث أن اللائحة تتبع على ثقافة المجتمع المتخلفة والتي ما زالت تعتقد أن المرأة ليست شريكاً للرجل في التنمية والإصلاح والنضال والكفاح وإنما هي مشاركة له في السرير ومشاركة له في الأندية الليلية.

هوامش الفصل الرابع

١. الأسس العلمية لنظريات الإعلام، د. جيهان رشتي ص ٦٢٦- ٦٢٧.

٢. دليل البرلمانين إلى وسائل الإعلام، مركز تدريب وحماية الصحفيين ص ٥- ٦.

٣. مدخل إلى علم الصحافة، د. فاروق أبو زيد، ص ٧.

٤. مرجع سابق ص ٧.

٥. مرجع سابق، ص ٧.

٦. مرجع سابق ص ٨.

٧. مرجع سابق ص ٩٧- ٩٩.

٨. مرجع سابق ص ٩٩- ١٠٠

٩. مرجع سابق ص ١٠٠.

١٠. مرجع سابق ص ١٠٠- ١٠٢.

١١. مرجع سابق ص ١٠٢.

١٢. الصحافة مسؤولية وسلطة، سامي عزيز ص ١٢١- ١٢٢.

١٣. مرجع سابق ص ١٠٥- ١٠٨ .

١٤. صورة البرلمان لدى المحرر البرلماني، محمود النفادي ص ١٠٨.

١٥. مرجع سابق ١٠٩

١٦. مرجع سابق ١١١- ١١٨

١٧. الاتصال والإعلام في عصر العولمة، د. راسم الجمال ص ١٦٧.

١٨. مرجع سابق ١٦٧

١٩. مرجع سابق ١٦٨

٢٠. مرجع سابق ١٦٩

٢١. مرجع سابق ١٧٠

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

١- مدخل إلى علم السياسة، د. بطرس غالي ومحمود خيري .

٢- دراسات في النظم السياسية، د. إبراهيم شيحا، جامعة الإسكندرية ١٩٨٠

٣- القانون الدستوري والنظم السياسية د. عادل الحياري .

٤- التنمية السياسية في ضوء نصوص دستورية غيبت وأخرى أفرغت من مضمونها، د. محمد الحموري منشورات نقابة المحامين الأردنية .

٥- مقومات الديمقراطية، د. رجائي المعشر .

٦- الطاغية، د. أمام عبد الفتاح .

٧- الحكومة البرلمانية، جون استيورات ميل، ترجمة أميل غوري .

٨- النظام السياسي الأردني، د. أمين مشاقبة

٩- المرشد إلى الحزب السياسي، مركز الاردن الجديد .

١٠- الفصل والتوازن ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظامين السياسيين الأردني واللبناني، د. محمد حسين يعقوب .

١١- مبادئ القانون الدستوري، سعيد جبر .

١٢- المؤسسات السياسية والقانون الدستوري موريس ويفرجيه .

١٣- القاموس السياسي، احمد عطيات الله .

١٤- الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، ايهاب سلام .

١٥- تطور الرقابة البرلمانية على السلطة التنفيذية في الاردن، د. عبد المهدي السودي.

١٦- الرقابة البرلمانية في مجلس النواب، د. محمد المصالحة وفائق الزيدان .

١٧- الموسوعة الحرة على شبكة الانترنت .

١٨- مقدمة في دراسة وسائل الاتصال، حمدي حسن .

١٩- الرأي العام وتأثيره على الدعاية والإعلام د. عبد القادر حاتم، القاهرة .

٢٠- المقدمة لابن خلدون .

٢١- الإعلام والسلطة، د. فاروق أبو زيد .

٢٢- الإعلام والحرب النفسية د. مختار التهامي .

٢٣- مقدمة في العلوم السلوكية ،د. حامد ربيع .

٢٤- مقدمة في العلوم السياسية، عبد المعطي محمد عساف .

٢٥- تاريخ الوقائع المصرية، محمد عبده.

٢٦- إشعاع الحرية في أوروبا، هارولدلاسكي، لندن ١٩٦٢.

٢٧- إدارة الصحف بطرس.

٢٨- تاريخ الصحافة ، فافراتسواو البير تيروبيان ترجمة عبدالله نعمان

٢٩- الديمقراطية ،ادوارد بيرلندن نيويورك ١٩٣٩

٣٠- مدخل إلى علم الصحافة د. فاروق أبو زيد

٣١- دور الإعلام في التأثير على السلطة التشريعية مقالة في مجلة رسالة الأمة المجلد الحادي عشر أيلول ٢٠٠٢.

٣٢- الاتصال ندوة.

٣٣- انتحار الديمقراطيات ، كلود جوليان ،ترجمة عيسى عصفور.

٣٤- الموسوعة السياسية د. عبد الوهاب الكيالي المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الثالثة ١٩٨٦.

٣٥- الإعلام الأردني دراسة وصفية د. تركي نصار.

٣٦- الإعلام السياسي والاسلام، د. موسى الكيلاني .

٣٧- أعمال ندوة الإعلام البرلماني تحرير د. علي الصاوي .

٣٨- علم النفس الاجتماعي، حامد زهران، طبعة ثالثة ، القاهرة ١٩٧٤.

٣٩- مدخل إلى الاذاعات الموجهة، ماجد حلواني، دار الفكر القاهرة .

٤٠ الإعلام والراي العام، د. نبيل كاكز واخرون .

٤١- فن الخبر الصحفي، د. فاروق ابو زيد ، بيروت ١٩٨١ .

٤٢- مجلة عالم الفكر عدد ٤.

٤٣- دليل البرلمانيين إلى وسائل الإعلام، مركز حماية وحقوق الصحافيين .

٤٤- الإعلام السياسي والإخباري، هيثم الهيتي دار اسامة للنشر والتوزيع .

٤٥- قاموس أكسفورد ، الطبعة الثالثة .

٤٦- الصحافة رسالة واستعداد خليل حايات دار المعارف المصرية، ١٩٦٧.

٤٧- تاريخ الصحافة العربية نشأتها وتطورها فيليب طرازي، مكتبة الحياة، بيروت ١٩١٣.

٤٨- تاريخ الصحافة العربية. أديب مروة .

٤٩- الصحافة الاشتراكية ، فراقش فايز، ترجمة نوال جنيلي، برلين ١٩٨٤.

٥٠- الصحافة رسالة واستعداد وفن، خليل حايات .

٥١- المدخل إلى الصحافة ، سلافوي هاشكوفيتش، دار الفارابي ١٩٨٥.

٥٢- وسائل الإعلام، وارن كي جي وآخرون ترجمة ميشيل تكلا.

٥٣- العلاقات العامة، د. فخري جاسم وآخرون .

٥٤- الصحفي المحترف، جون هنبرغ .

٥٥- مجلة البرلمان العربي على موقع الانترنت .

٥٦- تطوير العمل البرلماني، د. علي الصاوي.

٥٧- الثقافة العربية وعصر المعلومات، د. نبيل علي. منشورات سلسلة عالم المعرفة .

٥٨- مجلة المجلس الوطني الفلسطيني عدد ١١ سنة ٢٠٠٦.

٥٩- الأسس العلمية لنظريات الإعلام، د. جيهان رشتي.

٦٠- نعمل معاً مع البرلمان لدعم حرية الإعلام، نجاد البرعي منشورات مركز حماية الصحفيين .

٦١- دليل البرلمانيين العرب لضبط الفساد .

٦٢- الإعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبي، جمع وتحقيق د. محمد عماره، منشورات مركز الوحدة العربية .

٦٣- علم السياسة، د. حسن صعب ،دار العلم للملايين بيروت، طبقة ثانية ١٩٧٠.

٦٤- عوامل الفساد وآثاره في الثقافة، د. صباح ياسين. ورقة عمل قدمت إلى الفساد والحكم الصالح .

٦٥- القران الكريم .

٦٦- الإعلام والنسق القيمي وهيمنة القوة د. ياسين الصباح .

٦٧- الصحافة مسؤولية وسلطة ، سامي عزيز .

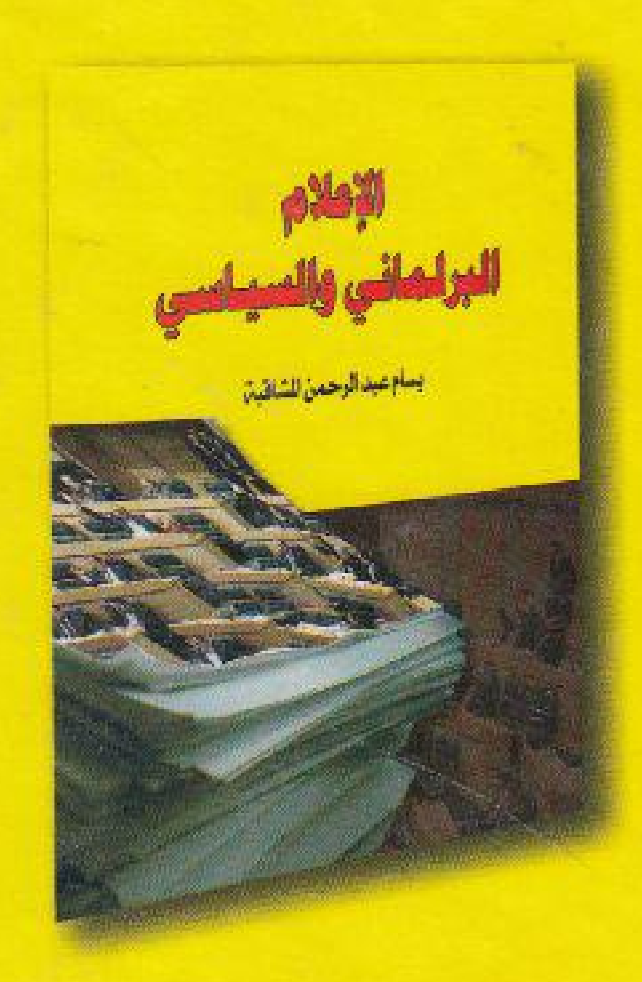
٦٨- الاتصال والإعلام في العالم العربي في عصر العولمة .

٦٩- التاريخ السياسي لشرق الأردن ، يوسف درويش غوانمه .

٧٠- الدستور الأردني .

٧١- من يشتكي على من، تحرير د. علي الصاوي .

٧٢- المدخل إلى الاتصال الجماهيري، د عصام موسى .



ISBN 9789957223458



دار أسامة

دار أسامة للنشر والتوزيع
الأردن - عمان
هاتف: 5658253 6 00962 / 5658252 6 00962
فاكس: 5658254 6 00962 ص.ب: 141781
البريد الإلكتروني: darosama@orange.jo
الموقع الإلكتروني: www.darosama.net